الميزان AL-MIZAN

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الثاني - العدد الرابع - كانون الثاني / يناير ١٩٩٥
Vol. 2 No. 4 January 1995.

أسعار الموزعين

Algeria........$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria........AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium........BF.50.	Oman......Peza.300.
Cyprus........C£.1.	Palestine........$.1.
Egypt........E£.1.	Qatar........Rials.3.
France........FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2,.5.	Spain.......Pts.225.
Greece........DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq.........$.1.	Syria..........L.S.15.
Ireland........IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK......£.1.
Kuwait......Fils.200.	USA......$.2.

الواقعية السعودية في خفض الميزانية

اهم ما في الميزانية السعودية للعام الجديد اعترافها بالمشكلة الطارئة تمهيداً لمعالجتها. وهذا، في راينا، تطور مهم قياساً على السوابق التي درجت العادة فيها على نكران المشكلات او التغطية عليها.

وقد كان العلاج السعودي المقترح واقعياً من الناحية الاقتصادية، ومقبولاً او «مبلوعاً» من الناحية السياسية. ولئن كان هذا العلاج بالجرعات الخفيفة مقصراً عن العلاج الجذري الذي تطالب به الدوائر العالمية، وخاصة الاميركية، فانه يفي بالغرض كوسيلة اختبارية لتعويد «الجسم السعودي» على الظروف المعاكسة بعد ادمانه على التواكل، وهو أشد «المخدرات» فتكاً حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

والأهم في الميزانية السعودية الجديدة ليس خفض النفقات، لأن هذا الأمر يبقى مشكوكاً فيه نظراً لان معظم الحكومات في العالم يضطر احياناً الى الاخلاف بالوعد تحت إلحاح الضرورات.

على ان إقرار مبدأ خفض النفقات كضرورة قسرية، يبقى أمراً جوهرياً في السياسة الاقتصادية الواقعية حتى ولو لم ينفذ بحذافيره. ومن هذا المنطلق تستبان أهمية «الرقابة التشريعية» على الانفاق الحكومي حيثما وجدت مثل هذه الرقابة، واهمية ايجادها حيث لم توجد بعد.

لكن الجانب الآخر من العلاج السعودي بالجرعات الخفيفة هو الذي ستقوم عليه المرتكزات الاقتصادية الجديدة للمملكة العربية السعودية، وان كانت الجرعة الاخيرة خفيفة الى درجة انها ربما لا تعطي مفعولاً في اطار الاحتياجات الحقيقية. غير ان التفريق بين ما هو «واقعي» وبين ما هو «حقيقي» يبقى مسألة سياسية خاضعة للاجتهاد لأن تطابقهما متعذر لا في المملكة السعودية وحدها بل في معظم دول العالم، ومنها بشكل خاص الولايات المتحدة الاميركية التي ما فتئت تصف للسعوديين أدوية تنفر هي من تجرعها!

ذلك ان زيادة الرسوم الخدماتية، حتى باضعاف ما قرره واضعو الميزانية السعودية الجديدة، ليس من شأنه ان يصحح الخلل في الواردات وإن كان سوف يعزز بدرجة ما الواردات الحكومية غير النفطية. وليس من شك في ان المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم الملك فهد نفسه، يدركون هذا الأمر، بدليل ان العاهل السعودي قد أصدر اول سابقة من نوعها في المملكة قبل سبع سنوات تقريباً، عندما فرض ضريبة دخل على الأجانب العاملين في مملكته، لكنه ما لبث ان تراجع عن ذلك تحت شتى الضغوط المحلية.

ان ذلك الاجراء الذي لم ير النور لم يكن «واقعياً» بسبب انتقائيته، ولأنه حمل في جوهره اعترافاً بان المواطنين السعوديين لا يدفعون الضرائب، وانهم لن يدفعوا الضرائب، وكان في الأمر تعاقداً بين الحكم والأهالي على ذلك، حتى بدا وكان هذا «العقد الاجتماعي» هو أساس الوضع القائم في المملكة. ولهذا بدا فرض ضرائب الدخل على الأجانب وحدهم «مفارقة منطقية» محكومة بالفشل.

على ان المسار الاقتصادي السعودي الجديد القائم على التحكم بشقي الميزانية حسب الظروف، اي بالنفقات والواردات معاً، او باي منهما على انفراد، سوف يقود حتماً الى الانتقال من المعالجة بالضرائب غير المباشرة الى «التصحيح» بالضرائب المباشرة، والى الاقرار بمبدأ الرقابة التشريعية في الشأن المالي للدولة.

فالوصول الى الجرعات الناجعة على المدى الأطول، ولو بصورة تدريجية، يحتمه أمران: الأول ان الجرعات الخفيفة الراهنة لن تكون شافية. والثاني، ان «العقد الاجتماعي» الراهن المشار اليه محكوم بالانفكاك والتغير على نحو او اخر.

لكن الميزانية الجديدة تؤشر على منعطف ايجابي جدير بالمراقبة.

«الميزان»

تعديلات سويسرية جديدة لمكافحة تبييض العملة

إلغاء «صامت» للسرية المصرفية في مصرف لبنان!

■ قالت مصادر مصرفية في بيروت لـ «الميزان» ان الضغوط الخارجية على لبنان، وخاصة الضغوط الاميركية، أخذت تتزايد لحمل السلطات المختصة على الغاء قانون السرية المصرفية. ويبدو، كما تقول المصادر المذكورة، ان رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، توصل الى حل وسط في هذا الشأن «بحيث تصبح السرية المصرفية بحكم الملغاة من غير التعرض لالغائها علناً وبصورة مباشرة».

وكان حاكم مصرف لبنان قد اشار الى شيء من هذا القبيل في الشهر الماضي، عندما نقلت وكالة «رويتر» عن لسانه قوله أن هناك لجنة تألفت تضم أحد القضاة ويشارك فيها مصرف لبنان، ووزارة الداخلية، لوضع أسس لمراقبة تبييض الأموال.

وقال الحاكم في التصريح ذاته، انه يراقب حجم نمو الودائع المصرفية والحسابات الدائنة لملاحظة ما اذا طرأت عليها مبالغ كبيرة فجاة. فاذا حدث ذلك، يقول رياض سلامة، «نلاحق الموضوع واذا تبين اي التباس نحمّل المصرف المودع لديه مسؤولية ذلك».

وقد أعلن مصرفيان معروفان بالسمعة الحسنة وملمان الماماً وافياً بالأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية في العالم، هما هشام البساط، مدير «البنك العربي»، ونعمان الأزهري ، رئيس مجلس ادارة «بنك لبنان والمهجر»، انه من الضروري القيام باعادة تنظيم السرية المصرفية في لبنان ووضع ضوابط لها حتى لا يفرض ذلك فرضاً من الخارج.

وهذا يؤكد المعلومات التي نشرتها «الميزان» في الآونة الأخيرة حول الضغوط الاميركية لالغاء السرية المصرفية في لبنان (راجع على وجه الخصوص العدد الماضي، العدد الثالث ، المجلد الثاني، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤).

وقد أعرب هشام البساط عن خشيته من ان يصبح لبنان مركزاً لتبييض العملة مع ما يستتبع ذلك من تدهور في سمعته المالية ومن تعرض لمقاطعة دولية في حال عدم اصدار التشريعات المناسبة بهذا الخصوص.

وللمرة الثانية على التوالي، خلال شهر واحد، تعرضت السرية المصرفية في سويسرا الى «غارة» دولية فتم تجميد اكثر من ١٠٠ حساب مصرفي في مختلف البنوك السويسرية ، وجرى اعتقال ٢٢ شخصاً في سويسرا والولايات المتحدة الاميركية والمانيا، نتيجة تحقيقات حول تبييض العملة في البنوك السويسرية، تقوم بها أجهزة الشرطة.

وقد أصيبت السلطات السويسرية بالحرج من جراء هذه «الغارة» لأنها توافقت مع تقديم الحكومة السويسرية وثيقة الى «منظمة التجارة العالمية» الوليدة، تتضمن الاجراءات التي تنوي اتخاذها لتشديد الرقابة على الحسابات المصرفية. ويضغط النواب الاشتراكيون في البرلمان السويسري على الحكومة لاصدار التشريعات اللازمة بخصوص رفع السرية المصرفية.

وتتضمن الوثيقة السويسرية المشار اليها لائحة بتعديل القوانين المصرفية السارية في البلاد، منها السماح للبنوك الاجنبية العاملة في سويسرا بالكشف عن حساباتها السويسرية الى الشركات الأم التي تملكها في بلدانها الاصلية وتحتاجها سلطات المراقبة في تلك البلدان.

وقد أثيرت في زوريخ ضجة كبيرة تحرك على أثرها المدعي العام بسبب خرق للسرية المصرفية كان من نتيجته ان نشرت الصحف اسم الملياردير الالماني المتقاعد كارل - هاينز كيب، بسبب بيعه كمية كبيرة من اسهم «بنك الاتحاد السويسري» بقيمة ٤٥٠ مليون فرنك سويسري.

لماذا «ترك» نجل أشرف مروان «ميريل لينش»؟

«غارة» اميركية على فندق لندني استهدفت عدنان خاشقجي

■ بعث مدعي عام منطقة مانهاتن في نيويورك فريق تحقيق الى لندن للتحقيق في عملية «تبييض» عبر أوراق وكفالات مالية مشبوهة محسوبة على روسيا ودول أخرى في اوروبا الشرقية. وتناول التحقيق ثلاثة بيوتات مالية اميركية معروفة هي: «ميريل لينش» (التي كان يعمل لديها رياض سلامة قبل تعيين رفيق الحريري له حاكماً لمصرف لبنان المركزي)، و«ليمان براذرز»، و«باين ويبر».

وورد في التحقيق ايضا اسم رجل الاعمال السعودي عدنان خاشقجي ومحام بريطاني معروف في لندن، اعترف انه حضر أحد الاجتماعات بمرافقة أحد موكليه لكن الحاضرين لم يعجبوه كما قال بعد اتصال المحققين الاميركيين به.

وذكر ان قيمة المبالغ التي يجري التحقيق بشأنها تزيد على خمسة مليارات من الدولارات، وهناك تقارير تفيد بأن قيمة الاوراق المالية قيد التحقيق تصل الى ثمانية مليارات. وقد انطلق التحقيق بعد «غارة» للشرطة البريطانية على فندق «تارا» في منطقة «كنزينغتون » في غرب لندن قبل شهر حيث جرى اعتقال خمسة أشخاص اتهموا بحيازتهم اوراقاً مالية مزورة لدول في اوروبا الشرقية. وكان بين المعتقلين رجلان اميركيان أحدهما مصرفي من ولاية فلوريدا.

وذكر ان المحقق الاميركي جون موسكو، يركز بصفة خاصة ، على علاقة المداهمة البريطانية الاخيرة باجتماع عقده في اواخر ١٩٩٢ تاجر سندات معروف كان يعمل لدى «باين ويبر» واسمه ستيفن دي سيمون، وحضره ١٢ شخصا كان من بينهم عدنان خاشقجي.

وقالت شركة «باين ويبر» انها تتعاون مع هيئة التحقيق، وانها صرفت المذكور دي سيمون من الخدمة فور ابلاغ السلطات لها بالامر.

وقد اتهم دي سيمون بمحاولة بيع «كفالات مصرفية ممتازة» واوراق مالية بفائدة أعلى من الفوائد المعهودة في السوق على الودائع المصرفية بدعم من مصارف معترف بها، معظمها مصارف في اوروبا الشرقية.

وعلم ان المباحث الاميركية FBI اجرت تحقيقاً خاصا لمعرفة ما اذا كان قد جرى بيع تلك الاوراق عن طريق مكاتب «ميريل لينش» و«ليمان» في البحرين.

ونتيجة لذلك، أجرت «ميريل لينش» تحقيقا داخليا بين موظفيها اسفر عن الاستغناء عن خدمات عدد منهم في الصيف الماضي.

وقد ورد اسم جمال اشرف مروان، نجل رجل الاعمال المصري الدكتور اشرف مروان وحفيد الزعيم الراحل جمال عبدالناصر. لكنه من غير المؤكد ما اذا كان لترك جمال مروان عمله في «ميريل لينش البحرين» علاقة بالتحقيق المذكور.

ذلك انه تردد في أوساط الجالية المصرية التي يرأس جمعيتها اشرف مروان في لندن، ان مغادرة جمال مروان البحرين تعود الى «علاقة سيئة» بين والده اشرف ورئيس شركة «انفستكورب» العراقي نمير قردار.

تفاهم اميركي - فرنسي على حل «أشعري» للأزمة الجزائرية

■ أكدت مصادر جزائرية في باريس لـ «الميزان» ان مؤتمر أحزاب المعارضة الاسلامية الجزائرية في روما، جاء بعد تفاهم اميركي - فرنسي على حل وسط للصراع القائم في الجزائر بين الاسلاميين والعسكريين.

وقالت تلك المصادر، ان الحل المتفاهم عليه جاء على طريقة «ابو موسى الأشعري» في الصراع بين علي ومعاوية، اي أن يعزل كل منهما صاحبه. فقد قبل الاميركيون بالتخلي عن الحركات الاسلامية المتطرفة لقاء تخلي فرنسا عن العسكريين المتشددين في الجيش الجزائري الذين يطلق عليهم اسم «الابادين» لتمسكهم بالابادة الجسدية للاسلاميين كحل نهائي.

واتفق الاميركيون والفرنسيون، كما تقول المصادر المذكورة، على اجراء انتخابات نيابية حرة لا تمانع فرنسا وحلفاؤها في الجيش الجزائري ان هي اسفرت عن فوز «الاسلاميين المعتدلين».

وقالت المصادر ان الفرنسيين اشترطوا شرطين أساسيين للقبول بحكم اسلامي في الجزائر كما يريد الاميركيون ، هما:

اولا، ان يقبل الحكم الاسلامي الجديد بالديموقراطية الانتخابية نهجاً دائما حتى ولو اسفرت الانتخابات عن سقوط المرشحين الاسلاميين.

وثانيا، ان يجري ايجاد ملاجىء خارجية مأمونة لغلاة العسكريين سواء في البلاد العربية او في اميركا او في اوروبا، اذا تعذر على الاسلاميين المعتدلين حمايتهم داخل الجزائر من الاعمال الانتقامية للمتطرفين.

وقالت المصادر المذكورة لـ «الميزان»: ان هناك انشقاقا في الرأي الفرنسي حول هذا التفاهم ، لأن فريقاً في الاجهزة الفرنسية يرى انه لا يوجد في الجزائر ما يسمى بالاسلاميين المعتدلين، وانه لا أحد يستطيع ان يضمن عدم خروج الجماعات الاسلامية على العملية الديموقراطية بعد الفوز في الانتخابات، وان القبول الاميركي بالحل يجيب عن السؤال او التساؤل الفرنسي الحائر حول عدم تعرض اي مواطن أميركي في الجزائر للاغتيال على يد الجماعات الاسلامية كبقية الاجانب، مما يؤكد ان علاقة واشنطن مع الاسلاميين الجزائريين اوثق مما كان يظن الفرنسيون سابقا.

وقد تردد اقتراح بتزكية احمد طالب الابراهيمي لكي يكون رئيسا موقتا ، وتقول المصادر ان الابراهيمي يحظى بدعم من الرئيس الاسبق احمد بن بيللا ومن حسين أيت أحمد.

الشيخ محمد بن راشد يدعو الكويت الى مصالحة العراق

■ دعا ولي عهد امارة دبي وزير دفاع دولة الامارات الشيخ محمد بن راشد المكتوم الى مصالحة عربية شاملة لفك الحظر عن العراق، كما دعا الكويتيين الى التسامح وفتح صفحة جديدة من العلاقات مع العراق، «لأن قدر العراق وقدر الكويت ان يكونا جارين وشقيقين ولا بد ان يتعامل شعباهما مع بعضهما البعض رغم كل المآسي التي مرت عليهما في حرب تحرير الكويت».

وتشير تصريحات محمد بن راشد السياسية الواضحة هذه، وهو عودة لا يدلي بتصريحات من هذا النوع، الى موقف خليجي جديد في المسألة العراقية اعطى الشيخ محمد فضل الريادة فيه الى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات.

وقالت مصادر ديبلوماسية في لندن وباريس ان هذا الموقف الجديد في الخليج أخذ يتبلور بهذا الوضوح بعد قمة الاسكندرية واصرار الرئيس السوري حافظ الاسد على المصالحة العربية ، وبعد الموقف الفرنسي اثر استقبال وزارة الخارجية الفرنسية لطارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي، واعلانها عن فتح مكتب تمثيل لها في بغداد بانتظار اعادة العلاقات كاملة.

راجع تصريحات الشيخ محمد على الصفحة ٩

أنباء عن استعدادات لحرب جديدة في اليمن

■ قال سفير سابق للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية، ان المملكة امتنعت عن ابرام اتفاقيات امنية مع اميركا على غرار الاتفاقيات المعقودة مع الكويت وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة، أو اتفاقيات التسهيلات العسكرية المعقودة مع البحرين وسلطنة عمان.

لكن السفير المذكور أكد ان واشنطن والرياض اعادتا بهدوء وبغير ضجيج تجديد اتفاقية قديمة للأمن المشترك تعود الى زمن الرئيس هاري ترومان!

وقد جاءت هذه التلميحات إثر النشاط الديبلوماسي المكثف الجاري بين الرياض وصنعاء يقودها عن الجانب اليمني رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الذي قام بزيارة عاجلة الى السعودية فور عودته من زيارة له الى المانيا، وبعد اشتباكات حدودية بين قوات يمنية وقوات سعودية في مناطق يقال انه مختلف عليها لأن فيها مخزونا كبيراً من النفط.

وكانت تقارير ديبلوماسية راجت في العاصمة الاميركية واشنطن قبيل نهاية السنة الماضية ١٩٩٤ قد أشارت الى ان هناك استعدادات لحرب جديدة في اليمن من غير ان تسمي الجهات التي تقوم بهذه الاستعدادات ، او الكيفية التي يمكن ان تندلع فيها هذه الحرب اذا صحت المعلومات الواردة في تلك التقارير.

قرض للسعودية على القانون الانكليزي

تستعد بنوك دولية عديدة للاكتتاب، بقرض قيمته ٧٠٠ مليون دولار لحساب مشروع سعودي - اميركي مشترك للمواد البتروكيمياوية (سادان). وقد انضم بنكان اميركيان هما «سيتي بنك» و«تشيس منهاتن» الى المكتتبين بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لكل منهما.

وتقبل البنوك العالمية على هذا الاكتتاب كما تقول مصادرها، لأنه يجري بموجب القانون الانكليزي بدل القانون السعودي . وحددت الفائدة على القرض المذكور بنسبة ٨.٥ في المائة، اي فوق الفائدة المتداولة بين البنوك في لندن بمقدار ١٢٥ نقطة اساس.

تصور ساذج لكيفية استعادة لبنان دوره الاقليمي البارز

تصاعد القلق حيال السياسة الاعمارية في «جمهورية الطائف»

**انقضى عام ١٩٩٣ كذلك عام ١٩٩٤
ولم يشعر المواطن بأي تحسن نوعي كبير
في حياته ومشاغله اليومية
كذلك لم تتحسن القدرة الشرائية لليرة**

**الفريق الاعماري للجمهورية الثانية
اظهر جليا انه لا يؤمن بقدرة لبنان
على التنافس الصناعي فركز على القدرة
الخدماتية لتبرير معظم اجراءاته**

■ أصبحت السياسة الاعمارية والاقتصادية لـ «جمهورية الطائف» اللبنانية تثير القلق والتساؤل بعدما حظيت في بداية العهد برضى معظم الفعاليات السياسية واقتناع فئات واسعة من الشعب. فالمشروع الاعماري الذي طرح بحملات اعلامية ضخمة منذ نهاية عام ١٩٩٠، اي بعد استتباب الأمن على معظم الاراضي اللبنانية، قد لقي ترحيباً كبيراً محلياً ودولياً، وقام المجلسان النيابيان المتتاليان باصدار كل التشريعات اللازمة لانجاح التصور الاعماري. ولم تشهد الساحة السياسية اللبنانية اي خلاف يذكر حول الخيارات الاساسية الاقتصادية والاعمارية. لذلك بقيت أصوات المعارضة لهذه الخيارات ، اكانت سياسية أو تقنية، هامشية أو بالأحرى مهمشة اعلامياً في السنوات الثلاث الاولى من العهد الجديد.

لكن منذ عام تقريبا راح القلق والتشكك يدخلان الى النفوس، وتوسعت دائرة المعارضة الى حد تحول بعض المتحمسين الفاعلين السابقين في صياغة التصور الاعماري الى أشد الناس معارضة للتصور ذاته. ومن أهم أسباب القلق والتشكك في الرأي العام قلة النتائج الاعمارية الملموسة من جهة واستفحال الازمة المعيشية من جهة اخرى، زد على ذلك اقتراب الاستحقاقات الاقليمية والمشاريع المرتبطة به التي تهدف الى ادخال اسرائيل من كل الزوايا في اقتصادات الدول العربية، ما يطرح قضية قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود تجاه الاطماع الاسرائيلية ومناوراتها الاقتصادية.

وربما نجد سر الانقلاب التدريجي في الرأي العام اللبناني تجاه السياسة الاقتصادية والاعمارية في هذه النقطة الاخيرة بالذات. فالتصور الاعماري الذي سوقه العهد بحملات اعلامية طنانة كان يوحي للمواطن اللبناني بالدرجة الاولى ، ان مصيره الاقتصادي على الاقل - خلافاً لمصيره السياسي - مؤمن . وفي عهدة فريق عمل متجانس، له خبرة واسعة ليس فقط في الاعمال الاعمارية، بل ايضا في شؤون الاقتصاد والمال الاقليمية والدولية. وقد ترسخت صدقية «جمهورية الطائف» في المجال الاعماري عندما طرحت العناصر الرئيسية في برنامجها الاقتصادي على اساس أنها الوحيدة الكفيلة بأعادة القدرة التنافسية الى الاقتصاد اللبناني وباستعادة مركز لبنان ومركز عاصمته بيروت في الاقتصاد الاقليمي كما كان قبل تهميش الاقتصاد اللبناني تهميشاً كاملاً بسبب الحرب الشعواء التي عصفت بالبلاد . وقد دغدغ التصور مخيلة اللبنانيين وارتاحوا اليه، بل بنوا عليه طموحات وآمالاً اذ رأوا منطقية الهدف في بساطته وتبسيطه.

وساعد ذلك على تركيز «جمهورية الطائف» شبه الحصري في بدايتها على مشروع اعمار الوسط التاريخي والتجاري للعاصمة. قدمت دار الهندسة في صيف ١٩٩١ ماكيتاً ورسومات لبيروت الجديدة، بيروت المستقبل، بيروت المسترجعة لكبريائها وعظمتها ما قبل الحرب. بيروت حديثة لها اعداد من ناطحات السحاب مماثلة لأي عاصمة عربية او اوروبية، بيروت التي تنتفض من غبار الحرب وتطمس كل معالمها. فهل كان يمكن الصمود أمام الماكيت وأمام الوعود بأن اعادة اعمار الوسط يمكن ان تجري بسرعة فائقة اذا لم يتفلسف المتفلسفون حول دستورية الشركة العقارية والتعديات على حرمة الملكية الخاصة. واذا سكتوا كذلك على عدم تأمين فصل الادوار بين الدولة والرأسمال الخاص ومصالح أصحاب الحقوق . وتم التصويت على القانون ١١٧ في نهاية عام ١٩٩١، من دون تردد يذكر. واقتنع الناس بصوابية الخيار، فعودة بيروت الى سابق عهدها في الخارطة الاقتصادية الجديدة للمنطقة أمر وطني، واعادة اعمار البلاد بداية من عاصمته أمر طبيعي ومنطقي.

بعد بيروت أتى قانون الضاحية الجنوبية واعداً بمليارين من الدولارات من خزينة الدولة، ومن ثم بقية المشاريع الطموحة من تلفونات واوتوسترادات ومطار لسبعة ملايين راكب وقصر مؤتمرات، والناس تصفق وتهلل، اذ يكتمل لديها الحلم بأن قوة لبنان الاقتصادية ستعود حتماً، وفي القريب العاجل، وستعوض عن ضعفه السياسي وتهميشه، وستؤمن له مركزاً لائقاً في اعادة ترتيب المنطقة تحت الاشراف الاميركي - الاسرائيلي - جاذبية الحلم المنطقي هذا كانت لا تقاوم في حينه. هل غير المتفلسف الفاقد للحس الوطني أو الذي له مصالح يمكن ان يناقش مثل هذا الطرح الوطني الرصين؟ في هذا الجو اعتبرت الازمة السايسية - المالية - الاجتماعية في الربيع والصيف ١٩٩٢ وكأنها مفتعلة من جانب المتضررين من التوجه الجديد أو ناتجة عن سوء فهمهم للمعادلات الجديدة وعن سوء ادارة من بقي من «نظام ما قبل اتفاق الطائف» في قلب النظام الجديد يمارس مسؤوليات حكومية وهو ليس على مستوى المسؤوليات المطلوبة لاعادة اعمار لبنان واخراجه من تهميشه الاقتصادي.

اتى المجلس النيابي الجديد في الخريف من السنة نفسها ليمنح ثقة عارمة لحكومة جديدة هويتها الاعمار ولا شيء الا الاعمار، تكرس طموحات أهل النظام وآمالهم المنبثقة من اتفاق الطائف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وارتاح الناس مجدداً خصوصاً ان واضعي التصور الاعماري والمتحمسين له اصبحوا وحدهم مسؤولين عن تنفيذه، فلا شيء يمكن ان يعرقل المسيرة الاعمارية. وتفاءل الناس خيراً واستعادت الليرة شيئاً من ثباتها وعادت الحملات الاعلامية الدولية والمحلية تبشر باستعادة لبنان عافيته الاقتصادية وتبشر بالمشاريع العملاقة، فتأتي الوفود الاقتصادية الاجنبية، الواحد تلو الأخر تستفهم وتستدل وتحلم بالفوز بهذه أو بتلك المناقصات الاعمارية.

إنقضى عام ١٩٩٣ كذلك عام ١٩٩٤، ولم يشعر المواطن بأي تحسن نوعي كبير في حياته ومشاغله اليومية (الا لمن كان محظوظاً واعيد الصوت الى هاتفه الصامت). كذلك لم تتحسن القدرة الشرائية لليرة ولو تحسن بعض الشيء سعر صرفها تجاه الدولار (الذي هبط في الاسواق العالمية ايضا). كما ان الحديث عن تراكم ديون داخلية وخارجية ضخمة أصبح يزعج المواطن وعدداً متصاعداً من العاملين في الحقل السياسي. وذلك كله في ضباب احصائي شامل بين الاف المليارات من الليرات ومليارات الدولارات، ولا احد يعلم من يصدق، الذين يقولون بقرب انفجار أزمة معيشية ومالية جديدة على نطاق شامل ام أوساط العهد الجديد التي لا تتزحزح عن موقفها ومنطقها الاعماري وتخرج كل مرة باحصاءات جديدة مطمئنة للبال. وزاد القلق في الرأي العام تقدم المسارات التفاوضية على صعيد العلاقات العربية - الاسرائيلية فيما لم يأخذ الاعمار مداه بعد، فناطحات السحاب في وسط بيروت ليست على موعدها ولا الكهرباء، ولا الماء، ولا الطرقات، بل في وسط بيروت فراغ اعماري بعد الهدم الذي حصل في ساحة البرج وتوحش ووجل. والفنادق الفخمة القديمة لا تزال مقفلة والفنادق المقرر بناؤها لا تزال على الورقة والوفود الاجنبية تأتي وتذهب لكن الشركات الدولية لم تتزاحم بعد على تأسيس مكاتب وشركات في بيروت. فما هي حقيقة الوضع وما هي المشكلة اذا كانت هناك مشكلة فعلاً؟

ان المحاولة التي سنقوم بها للاجابة عن هذا التساؤل لا تهدف الى سرد تفاصيل الواقع الاقتصادي اللبناني، ما يتطلب اكثر من مقال صحافي، انما غايتها المساهمة في توضيح الرؤية حول صواب او عدم صواب الخيارات الانمائية لـ «جمهورية الطائف» وقدرة تلك الخيارات على ايصال لبنان الى شاطيء الأمان في المجال الاقتصادي:

١- الاتفاق والاختلاف حول الهدف الاستراتيجي للسياسة الاعمارية:

بطبيعة الحال ان احداً لا يمكنه ان يرفض فكرة عودة لبنان وعاصمته بيروت الى لعب دور اقتصادي اقليمي فعال. وما لا شك ان السياحة والخدمات التعليمية والصحية والمصرفية والتجارية كانت قبل الحرب من اهم نشاطات البلاد، وكانت تؤمن لقمة العيش للعديد من اللبنانيين. والمعروف، كذلك، ان حجم الاسواق اللبنانية نسبة لصغرها ربما لا يكفي لتأمين فرص العمل لجميع ابنائه ما يفرض على الاقتصاد اللبناني ان يبحث عن مجالات لانتاج سلع وخدمات يحتاجها العالم الخارجي وبالدرجة الاولى الاقتصادات المجاورة، وقد نجح لبنان قبل الحرب نجاحا باهرا في ذلك خصوصا انه استفاد من ظروف سياسية مواتية للغاية على صعيد المنطقة (حرب فلسطين، التأميمات والاشتراكية، بدايات الفورة النفطية، نقص البنى التحتية في الدول المجاورة. الخ...).

واليوم لا خلاف، بطبيعة الحال، على ضرورة ايجاد لبنان مجالات وفرص لانتاج سلع وخدمات مطلوبة على صعيد المنطقة تكون له قدرة تنافسية فيها. فالهدف الاستراتيجي لـ «جمهورية الطائف»، لا غبار عليه ويوافق عليه أي انسان عاقل خصوصا في عالم يتميز بفتح الحدود دوليا وتخفيض الحمايات الجمركية وتطوير القدرات الانتاجية وتكييفها مع ضرورة زيادة التصدير لجميع انواع السلع والخدمات. ويعتبر بيع الخدمات السياحية والمالية احدى المجالات الخصبة عالمياً لمن ليست له القدرة على تطوير المنتوجات السلعية والنجاح في تصديرها.

والجدير بالذكر ان الفريق الاعماري للجمهورية الثانية أظهر جليا انه لا يؤمن بقدرة لبنان على التنافس الصناعي، لذا ركز على القدرة الخدماتية وبشكل خاص على السياحة والمال لتبرير معظم اجراءاته . والحقيقة ان الهدف الاستراتيجي الاعماري يمكن تلخيصه في الشعار الآتي: بيروت - سياحة - سوق مالية. ان محتوى الهدف الاعماري الاستراتيجي هو ، اذن، التركيز بشكل حصري على بيروت كمركز سياحي ومالي لمنطقة الشرق الاوسط المعاد ترتيبها بعد انتصار التحالف الغربي - الاسرائيلي على كل التيارات المعاكسة. وهنا تبرز التساؤلات وما أكثرها سواء على صعيد تحديد محتوى الهدف أو على صعيد المراحل الواجب اتباعها لبلوغ الهدف سالما.

أ- التساؤلات حول محتوى الهدف:

ذكرنا ان هدف السياسة الاعمارية، وهو استعادة الاقتصاد اللبناني دورا اقليميا فاعلا، لا خلاف عليه، كذلك لا مفر منه لتأمين العيش الكريم على المدى الطويل، لكن تحديد محتوف الهدف، اي استكشاف المجالات التي يمكن ان يتخصص فيها لبنان ويفرض قدرته على المنافسة بنجاح، امر اخر يتطلب الكثير من الدراسات المعمقة لتأخذ في الاعتبار كل عناصر المعادلات الجديدة اللبنانية والعربية والشرق الاوسطية والدولية. وهنا يشعر اي انسان عاقل بعدم الارتياح الى الحملات والحركات الاعلامية للفريق الاعماري، اذ لم يرَ أحد حتى الأن في المستندات والوثائق المقدمة الى المجلس النيابي او الى الجمهور (ومنها الماكيت الشهيرة لاعادة اعمار بيروت وكتيبات شركة «سوليدير») دراسة جدية تأخذ في الاعتبار عناصر جوهرية التي لا بد من أخذها في الحسبان قبل اختيار محتوى السياسة الاعمارية في اطار هدفها الاساسي المتفق عليه (استعادة مركز لبنان الاقليمي)، من هذه العناصر:

- ما هو جوهر التغييرات البنيوية الحاصلة في المنطقة منذ عام ١٩٧٥، وكيف ستتطور المنطقة بعد فتح الحدود؟ وما هي القدرة التنافسية لاسواق المال الجديدة في المنطقة؟ (البحرين ، السعودية ، الاردن ، مصر)، ما هي قدرة السوق المالية الاسرائيلية بارتباطاتها باسواق المال الغربية على منافسة الاسواق المالية العربية او السيطرة عليها؟.
- ما هو وضع المرافق السياحية في المنطقة والقدرة التنافسية للبلدان المجاورة في المجال السياحي؟
- ما هو وضع التأهيل المهني في المجال السياحي والمالي في الدول المجاورة، بما فيها اسرائيل وما هي خططها المستقبلية؟
- ما هي التغييرات البنيوية الحاصلة في لبنان منذ ١٩٧٥ وما هي حاجاته لتضميد جروح الحرب اجتماعياً واقتصادياً ومالياً؟
- ما مدى الاضرار البنيوية في لبنان بعد عشرين سنة من الاهمال والاستهتار في معالجة النفايات، وهل يمكن استعادة دور سياحي بارز في المنطقة وتأكيد قدرة تنافسية أمام تعدد المواقع السياحية الرخيصة الكلفة والخالية من التلوث في المنطقة؟
- ما هو وضع التأهيل المهني في المجال السياحي والمالي في لبنان بعد كل هذه السنين من التهميش، بل الانقطاع عن سير التقدم التقني الهائل في العالم وفي المنطقة؟
- ما عدد سكان لبنان ، وما هو دخله الوطني، وكيف يقارن مع تركيب الدخل الوطني في الدول المجاورة؟ هل قامت الدولة بصرف الاموال اللازمة لاجراء تعداد السكان أو لاجراء الدراسات المسحية والميدانية المكلفة للحصول على صورة واضحة لتركيب الدخل الوطني؟

هذا بعض الاسئلة البسيطة التي يشعر المرء بأن الفريق الاعماري في لبنان الطائف قد انجز الى درجة كبيرة في تصور ساذج للغاية لكيفية استعادة لبنان دوره الاقليمي البارز السابق للحرب. ويتملك المشاهد العاقل شعور بأن المخططين الاعماريين عملوا وكأن شيئاً لم يحصل لا في المنطقة ولا في لبنان خلال العشرين سنة الماضية الا بعض الاضرار المادية في البنية التحتية اللبنانية وان استعادة لبنان مركزه الاقليمي السابق يترتب بشكل حصري على اعمار مطار عملاق واوتوسترادات وفنادق ضخمة وناطحات سحاب لاستقبال مكاتب الشركات الدولية وأهل الوجاهة في المنطقة والعالم. صحيح ان مكتبين هندسيين يتمتعان بشهرة عالمية (شركة بكتيل الاميركية ودار الهندسة) هما اللذان استعانت بهما «جمهورية الطائف» في تجسيد سياستها الاعمارية. غير ان مكاتب الهندسة هي مكاتب هندسية تهدف الى الربح لا غير، وتضع الارقام والبيانات والتصاميم التي يطلبها صاحب المشروع الذي يتحمل وحده مسؤولية وضع ملامح التصور العام.

لهذا السبب بالذات كان الرئيس الراحل فؤاد شهاب طلب من فريق استشاري واسع ومتنوع الكفاءات وضع تصور تنموي شامل بعد احداث عام ١٩٥٨ يأخذ في الاعتبار الحاجات الاجتماعية والمناطقية لكل الفئات اللبنانية، وذلك قبل وضع اي مشروع هندسي متعلق بالبنية التحتية. وقد أجرى هذا الفريق العديد من الدراسات المسحية في كل المناطق اللبنانية كما ان الدولة اهتمت حينذاك بوضع احصاءات دقيقة حول الدخل الوطني وتوزيعه مناطقياً واجتماعياً . وقد نوقشت حينئذ بكل هدوء ورصانة الاستنتاجات الرئيسية لاعمال المسح المناطقي ومحتوى الخطة التي وضعت. وكان مجلس التصميم العام حينذاك واجهزة وزارة التصميم (بما فيها وقتئذ مديرية الاحصاء المستحدثة)، هما محور مناقشات خصبة وبناءة وتفاعل بين خبراء لبنانيين متعددي الكفاءات وخبراء أجانب يأتون لفترات قصيرة لابداء الرأي أو لدرس مشكلة معينة.

اما اليوم فما تشهده الساحة اللبنانية يشبه تصوراً اعمارياً منزلاً لا يقبل الجدل ولا البديل ولا التعديل ولا مجرد المناقشة. وهو في محتواه يظهر كأنه لم يأخذ في الاعتبار ان الدنيا تغيرت ايما تغيير، وان لبنان تعرض لجروح بليغة بينما دول الجوار من أشقاء وعدو تقدمت ايما تقدم؟ فهل يكفي حقا بناء ناطحات السحاب والاوتوسترادات والمطار العملاق والفنادق الفخمة لكي يعود الماضي المجيد بضربة سحر؟ بطبيعة الحال ان ما يزيد من قلق العاقلين ان الجمهورية الجديدة التي وضعت مثل هذا البرنامج الاعماري الطموح والساذج في أن لم تتمكن بعد اربع سنوات من بداية عهدها من ان تعيد الى ثلاثة او اربعة ملايين لبناني اي نوع من انواع الخدمات الاساسية مثل المياه او الكهرباء، او الهاتف. وهنا يبرز محور التساؤلات الخاصة بكيفية الوصول الى الهدف المنطقي المتفق عليه، التي قد يساعد على فهم التعثر الحاصل في السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية.

ب - التساؤلات حول برمجة الوصول الى الهدف:

طرحنا بعض التساؤلات حول محتوى الهدف لاثارة المشاكل المنهجية في التصور الإعماري الحالي ولم ندخل في تفصيل المناقشة حول البدائل (وهي كثيرة) لاننا نود ان نثير هنا مشكلة منهجية اخرى بغض النظر عن محتوى الهدف الاستراتيجي وبافتراض ان هذا المحتوى، اي جعل بيروت سوقاً مالية اقليمية رئيسية ومركزاً ممتازاً للسياحة، هو منطقي وتم تحديده بناء على دراسات معمقة وفرضيات دقيقة في استشراف مستقبل المنطقة. والقضية تتلخص هنا في برمجة المراحل للوصول الى الهدف المنشود. فالوصول الى هدف معين يتطلب دائماً تحديد الوسائل الكفيلة بالايصال اليه، ومن ثم وضع الاولويات وتخطيط تنفيذها. كذلك وضع الاولويات في التنفيذ وصولا الى الهدف المنشود بأسرع وقت. وهنا الصعوبة الكبيرة اذ لا بد من اقامة دعائم وأساسات المشروع الاعماري قبل البدء بالبناء ذاته. فالبناء المبني على دعائم ركيكة وغير صلبة قد ينهار بسهولة بينما البناء المقام على اسس متينة وراسخة لا ينهار مهما عصفت الرياح، وكثيرا ما يميل رجل السياسة الى كسب عواطف الجمهور وتأييده باظهار انجازات سريعة وان كان ذلك على حساب متانة المشروع.

من الواضح في الوضع اللبناني الذي عانى من ويلات حرب شعواء على مدى ١٥ عاما ان الوسائل الواجب اعتمادها للوصول الى هدف جعل بيروت مركزاً سياحياً ومالياً ضخماً ليست في المرحلة الاولى بناء المطارات والفنادق الضخمة وانشاء اكبر شركة عقارية في الشرق الاوسط، وانما هي تكريس كل الجهود وتركيزها (بدلاً من تشتيتها) على ازالة تلوث البيئة وانشاء المجاري واعادة تأهيل اليد العاملة. بالاضافة طبعا الى الكهرباء، والماء، والاتصالات الهاتفية . وهناك ايضا مهمات اخرى يجب ان تحظى بالاولوية مثل تحديث نظام النقل العام وخفض تكاليف المعيشة وتحديث النظام السياسي وازالة التوتر الطائفي الكائن فيه باستمرار. فتطوير الاسواق المالية يتطلب مناخاً سياسيا متطوراً ونظاما عاما فاعلا والقضاء على الفساد والرشوة. كما يتطلب تطوير المراكز السياحية الحفاظ يعلى البيئة وعلى النظافة العامة والانضباط في نظام النقل وتكاليف معيشية معقولة.

كل هذه الامور ليست متوافرة في لبنان ولا يبدو انها تكون أولوية مطلقة كمرحلة اولى، للوصول الى الهدف المنشود، بل بالعكس ، فما يظهر ميدانياً من السياسات الاعمارية للجمهورية الجديدة هو تنفيذ المرحلة الاخيرة في البرنامج الاعماري قبل الدخول بشكل جدي في اولويات المرحلة الاولى، اي وضع الدعائم والأسس الصلبة لمركز سياحي ومالي له قدرة تنافسية على صعيد المنطقة، وكأن الجمهورية منكبة على بناء العربة بناء فخما وعظيما ولا تهتم بوجود او عدم وجود الخيول او المحركات لدفع هذه العربة الى الامام. ويتساءل المرء بحيرة ما هي قدرة الفريق الاعماري على اكمال المشروع الضخم الطموح ذي الافق الوطنية، كما وصفناه في البداية، اذا لم تحل بعد اربع سنين مشكلة واحدة من المشاكل الخدماتية كالماء او الكهرباء، او البيئة او الهاتف او التأهيل المهني. وعندما ينظر المرء الى تكاليف هذا المشروع والى الزيادة الهائلة في دين الدولة، فعندئذ ينتابه قلق اضافي على مستقبل البلاد.

٢- سرعة تزايد الدين العام:

أواخر عام ١٩٨٩، أي عند نشوء «جمهورية الطائف» كانت سندات الخزينة المحررة بالليرة اللبنانية تقدر بـ ٧٨٦.٤ مليار ليرة لبنانية، (اي ١.٥٦ مليار دولار على أساس سعر الدولار لليرة في آخر هذه السنة)، اما في أواخر عام ١٩٩٣، فكان هذا المبلغ قد تضاعف ٧.٦٦ مرة ليصل الى ٦.٢٤ مليار ليرة أي ما يوازي بالدولار الاميركي ٣.٥ مليار دولار، أي بزيادة ١٢٦ في المائة خلال أربع سنوات ، عندما ينظر الى الدين الداخلي بمعيار شبه ثابت أي بمعادله الدولار الأميركي . اما في نهاية شهر ايلول /سبتمبر من العام الماضي، فقد قفز حجم سندات الخزينة الى ٩٤٧٧ مليار ليرة اي بزيادة ٥٧ في المائة خلال تسعة اشهر وقد بلغ معادل هذا المستوى بالدولار ما يوازي ٥.٧ مليار دولار، واذا زدنا الى هذا المبلغ الاخير الدين الخارجي بواقع ٨٠٠ مليار دولار (بما فيه الاصدار الاخير لسندات الخزينة بالدولار على الاسواق الدولية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار)، فان الدين الاجمالي العام للدولة اللبنانية اصبح بحدود ٦.٥ مليار دولار ، بينما لم يكن يفوق ملياري دولار في بداية «جمهورية الطائف» .

للتخفيف من وطأة هذا الرقم تحدثت السلطات اللبنانية اخيرا عن المديونية الصافية طارحة من المديونية الاجمالية فائض السيولة لدى القطاع العام (٣٤.٧ مليار ليرة في أواخر ايلول/سبتمبر الماضي) على الرغم من الطابع الظرفي لهذا الفائض الناتج عن بطء تنفيذ المشاريع الاعمارية. واذا تم طرح هذه السيولة من المديونية الاجمالية يصبح «الدين الصافي» للدولة والقطاع العام ٤.٥ مليار دولار مقابل ١.٣ مليار في نهاية عام ١٩٨٩، اي بزيادة مقدارها ٢٤٦ في المائة خلال السنوات الاربع الاخيرة من عهد الجمهورية الاعمارية. وربما لا تكون هذه الزيادة مقلقة لو ان معظم المشاريع الاعمارية، على الرغم من سوء برمجة مراحل الوصول الى الهدف الاعماري الاستراتيجي ، أخذ طريقه الى التنفيذ الفعلي وتقدم تقدماً ملموساً. غير ان بيانات واحصاءات مجلس الاعمار تدل بما لا لبس فيه على ان الانجازات القطاعية تراوح بين ٣ في المائة و١٨ في المائة في أحسن الحالات (حسب تقرير مجلس الاعمار الصادر في ايار/مايو ١٩٩٤) ما يدل على الفارق الشاسع بين زيادة سرعة تراكم الدين العام من جهة وسرعة تنفيذ المشاريع الاعمارية من جهة اخرى.

ولن ندخل هنا في اي مجادلة في شأن خطورة مستوى الدين العام بالنسبة الى حجم الدخل الوطني، فلا احد يملك احصاءات دقيقة للدخل الوطني وتكفي لاثارة القلق هذه السرعة في تراكم الديون الداخلية والخارجية. على عكس بطء تنفيذ المشاريع الاعمارية. كما لن ندخل في مجادلة مفهوم الدين الصافي. فالدين دين (ولا يمكن ان يكون صافياً)، والتعبير الادق هو المركز المدين او الدائن للدولة تجاه القطاع المالي المحلي وتجاه العالم الخارجي. واذا كان هذا المركز الى اليوم دائنا (وليس مدينا) بمقدار مليار دولار تقريبا اذا اخذت في الاعتبار قيمة الذهب والعملات الاجنبية في احتياطي مصرف لبنان لحساب الدولة، فان هذا المركز الدائن قد يذوب خلال الاشهر المقبلة في حال استمرار وتيرة زيادة الدين العام على النمط الذي أسسته الجمهورية الجديدة ، ولن ندخل أخيراً في التساؤل حول ظاهرة تكوين أرصدة دائنة كبيرة للقطاع العام بينما تواصل الدولة اصدار سندات الدين الداخلية والخارجية بمبالغ اكبر من الحاجات الفعلية، فهذه الظاهرة غير الصحية هي جزء من ظواهر أخرى يصعب تحليلها في سياسات جمهورية الطائف ونذكرها بشكل سريع ومقتضب لاكمال صورة القلق والتساؤلات التي أصبحت تنتاب الرأي العام اللبناني.

٣- الفوائد العالية، سعر الصرف والدولرة:

لا يمكن في اطار هذا العرض المقتضب ، طرح قضية السياسة العامة منذ بداية ١٩٩٠ في مجال الدولرة وسوق القطع والفوائد. غير انه لا بد هنا من التذكير بأن سعر صرف الليرة أواخر عام ١٩٨٩، كان ٥٠٥ ليرات للدولار (وقد كان ٨٧ ليرة في اخر عام ١٩٨٦ و٣.٨١ في اخر عام ١٩٨٣ و٢.٤٣ في اخر عام ١٩٧٥)، والجمهورية الجديدة حققت مفارقة مهمة في مجال سوق القطع اذ تدنت قيمة الليرة اللبنانية في ظلها من مستوى ٥٠٥ الى ١٦٥٠ في ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ على الرغم من الفوائض المحققة في ميزان المدفوعات خلال كل السنوات ما عدا سنة ١٩٩٠ المتميزة بالقتال الضاري حتى شهر تشرين الاول/اكتوبر. يلي عجز ميزان المدفوعات للعام ١٩٩٠ (بمقدار ٤٣١ مليون دولار) فائض بمقدار ١٧٣١ مليون عام ١٩٩١ وبمقدار ٥٤ مليون عام ١٩٩٢ (عام المضاربات ضد الليرة)، وبمقدار ١٤٨٨ مليون عام ١٩٩٣ و٦٤٧ خلال الاشهر التسعة من عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من هذه الفوائض المتراكمة (٢٨٣١ مليون دولار بعد طرح عجز عام ١٩٩٠) فان سعر صرف الليرة اليوم بواقع ١٦٥٠ ليرة للدولار هو ثلاث مرات أدنى من مستواه في أواخر عام ١٩٨٩. وهذه مفارقة كبيرة لا مجال لبحثها هنا واثارة التساؤلات حولها، انما لا بد من تسجيلها في خانة أسباب القلق، فمثل هذه الفوائض المتتالية في ميزان المدفوعات كان لا بد من ان يؤدي الى عودة الليرة الى مستواها ما قبل أواخر عام ١٩٨٩ وبالارجح الى مستوى ١٩٨٧ لو طبقت سياسة مغايرة وبشكل خاص سياسة اكثر مرونة وديناميكية في كسر مصالح الابقاء على دولرة الاقتصاد.

ولا بد هنا، لختام اسباب الاضطراب من الاشارة الى الصياغات الحاكمة

للتيارات الدولية في شأن الفوائد على الليرة وبالتالي على الدين العام، اذ اخذت الجمهورية الجديدة، منذ نشأتها، المضي في الحفاظ على مستوى عال جدا للفوائد على سندات الخزينة وخصوصا طوال العام ١٩٩٣، على رغم الهبوط الحاد في مستوى الفوائد عالمياً. وقد كانت الفوائد على سندات الخزينة تراوح بين ١٨ و٢٦ في المائة حسب الأجال من ثلاثة اشهر الى سنتين خلال تلك السنة. بينما كانت الفوائد الاميركية والاوروبية لا تتعدى لأطول الأجال ٨ في المائة ولأقصرها ٥. ٣ في المائة. وهذا الفارق هو الذي كلف الخزينة اللبنانية مئات ملايين الدولارات ولا نعتقد انه كان ضروريا لتأمين فائض ميزان المدفوعات، او بالاحرى لم يكن يلزم جعل الفارق بمقدار ١٥ - ١٨ في المائة لاستجلاب مدخرات اللبنانيين في الخارج، بل كان يكفي الفارق بواقع ٦ - ٧ في المائة لجلب مختلف الرساميل من عربية ولبنانية.

ومنذ بضعة اشهر وبينما راحت الفوائد في اميركا واوروبا تعود الى اتجاه صعودي مهم، أقدمت الجمهورية الثانية، (وربما بعد التحقق من مدى ضرر سياسة الفوائد العالية جدا)، الى خفض مستوى الفوائد حتى تضاءل الفارق بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار الى ما بين ٧و٩ في المائة في ظل جو نقدي عالمي متوتر ومعاكس لأي اتجاه تخفيضي في مستوى الفوائد.

كل هذه العوامل أدت أخيرا الى استفحال أزمة ثقة ليس فقط بين الرأي العام وأهل «جمهورية الطائف»، بل في صلب مؤسسات الجمهورية وسلطاتها كما انفجرت قضايا الفساد والرشوة بأبشع اشكالها. ومن حظ البلاد ان الصحافة العالمية لم تغط الازمة الاخيرة ذلك ان الفريق الاعماري لا يزال يحظى بتأييد الدوائر العالمية. بالاضافة الى الموقف السوري الرافض لأي تغيير في الوضع اللبناني في هذا الظرف الدقيق من المسار التفاوضي مع اسرائيل. ومن حظ البلاد ايضا ان الوضع المالي العام، على الرغم من كل الهفوات في السياسات الاعمارية والمالية، لا يزال صامداً وان كان يكلف البلاد غالياً. فالمركز المالي الصافي للدولة، كما رأينا سابقاً، لا يزال دائناً بحدود المليار دولار.

لكن يجب التنبيه الى انه ليس أمام لبنان متسع من الوقت للدخول في مسار اصلاح المنهج الاعماري واعادة برمجة الوصول الى الهدف الاستراتيجي بعد ادخال تعديلات الى محتوى هذا الهدف من ناحية توسع الاهداف الفعلية خصوصا في المجال الصناعي والزراعي الغائب تماما عن التصور الاعماري لـ «جمهورية الطائف».

والحقيقة الواضحة امام الاعين هي عكس الاصلاح المنشود في المنهج الاعماري كما دلت على ذلك الازمة الناشئة بين الحكومة والمجلس النيابي بشأن دمج الخطة الاعمارية بموازنة عام ١٩٩٥. وفي ظل جمود الاوضاع السياسية في لبنان على الرغم من سوء أداء الجمهورية الجديدة والقلق المتزايد لدى فئات واسعة من الرأي العام اللبناني، فهل في الامكان ادخال الاصلاحات والتعديلات التي لا بد منها الى المنهج الاعماري، اذا اراد لبنان ان يأخذ نصيبه المعقول والواقعي من الحركة الاقتصادية الاقليمية وان يؤمن لقمة العيش الشريفة لأبنائه؟ وما هي قدرة «جمهورية الطائف» على اجراء مثل هذه التعديلات؟ هذا هو السؤال الحقيقي الذي يقلق العاقلين. فالوقت محدود والقدرة الهائلة التي يمتاز بها لبنان على تحمل الاوضاع الصعبة والصدمات والضربات ربما لا تكون ابدية وسرمدية.

ومع ذلك لا حاجة الى الاسترسال في التشاؤم لأنه حصل تقدم كبير في درجة الوعي لدى الرأي العام اللبناني حول مخاطر المنهج الاعماري لـ «جمهورية الطائف»، ولنتذكر حالة اللاوعي التي سادت الساحة اللبنانية في بداية عهد الجمهورية الجديدة عندما تم شل الوعي والقدرة الادراكية تحت وطأة الحملات الاعلامية الضخمة وتنقل ماكيت ناطحات السحاب المنوي انشاؤها في بيروت من مدينة الى مدينة ومن تلفزيون الى تلفزيون. فقد خرج الرأي العام اللبناني من حال اللاوعي هذه (او ان لم يخرج الرأي العام الخارجي من هذه الحال بالنسبة الى لبنان) واصبح يطالب بالاصلاح ويتمسك بحقوقه الديموقراطية في المناقشة وفي المساهمة في تقرير مصيره الاقتصادي، فهذا أمر مهم للغاية يوحي بالثقة في المستقبل. اذ استرجع المجتمع المدني اللبناني فعلا حيويته وقدرته الفكرية بعد كل هذه السنين الطويلة من الظلام بدءاً من العام ١٩٧٥. وعليه، يمكن بناء المستقبل مهما ساءت الظروف الآتية من سياسية واقتصادية ومالية. ومما لا شك فيه ان الطريق طويل وان الحلول السحرية والفردية او الفنوية والاعاجيب ليست حلولاً حقيقية بل سراباً. وقد اخذ اللبنانيون يتعلمون ذلك بعدما جعلتهم ويلات الحروب يقعون تحت ضحية الاحلام والتخيلات السانجة.

جورج قرم
عن «الحياة»

عبدالحميد فاخوري، رئيس مجلس ادارة «الميدل ايست» لـ «الميزان»:

الحريري لم يعرض عليّ مالاً مقابل استقالتي ولم أسمع حتى الآن أي اعتراض من «انترا»

■ أكد عبدالحميد فاخوري، رئيس مجلس ادارة «طيران الشرق الاوسط»، على ان «الميدل ايست» تمر بأوضاع مالية صعبة. وهي بحاجة الى تحديث اسطولها الجوي، لكي تصبح شركة رابحة وليست خاسرة.

واعتبر في حديث لـ «الميزان»، ان تناقض الآراء مع «انترا»، المساهم الاكبر في الشركة، مسألة طبيعية، مؤكداً على ان وجود ممثلين للموظفين في مجلس الادارة «تقليد تاريخي».

ونفى ان يكون عرض عليه مبلغ ١٢ ألف دولار كراتب شهري من رئيس الحكومة رفيق الحريري لقاء تقديمه الاستقالة.

والحديث بدأ بالسؤال:

□ يلاحظ ان الأزمة المالية في «الميدل ايست» تثار أو تتكرر كل آخر شهر، ويقال «هل يعقل لهذه الشركة ان تتحدث عن خسائر»؟

- «ليس صحيحاً ان الأزمة تتكرر مع نهاية كل شهر، انما كما هو معروف، فان «طيران الشرق الاوسط» خلال فترة الحرب اللبنانية تكبد خسائر ضخمة، اذ استمر في القيام بواجباته تجاه لبنان، على الرغم من عدد المسافرين القليل في فترة الحرب، واعتبرنا المسألة طبيعية في تلك المرحلة. وبعد الحرب وقعت أزمة الخليج، وكان ان تكبدت شركة «طيران الشرق الاوسط» خسائر بين ١٩٨١ و١٩٩٢ بما يقارب ٢٢٠ مليون دولار، وقد استنفدت هذه الخسائر كل احتياطات الشركة فاضطرت الى استدانة مبالغ كبيرة حتى تتمكن من الاستمرار. وهكذا انتهت حرب الخليج فخرجت الشركة منها منهكة».

ويضيف عبدالحميد فاخوري:

«في سنة ١٩٩١ ركزنا اهتمامنا على تحضير خطة للشركة تتضمن تحديث الاسطول وسد قسم من العجز، الذي انتجته الحرب وما تلاها من خطط قدمت الى المساهمين، وكانت موضع دراسة من قبل المساهمين، الا انه لم يبت فيها حتى الآن. وكما ذكرت، فان الخطط تتضمن تحديث الاسطول، خصوصا ان «طيران الشرق الاوسط»، لم يعمد خلال الحرب الى تحديث اسطوله، فهو يملك عشر طائرات «بوينغ» ويستأجر اربع طائرات «اير باص» ويملك ثلاث طائرات «بوينغ ٧٤٧»، وهذه الطائرات بحاجة الى تغيير. اذ ان كلفة «التشغيل» اصبحت مرتفعة، وهذا هو الشق المتعلق بتحديث الاسطول. اما بالنسبة الى سد قسم العجز، فاستمر وجوده، وبحاجة الى سداد وهو ما يقوم به المساهمون من وقت الى آخر».

□ البعض يقول ان اثارة الأزمة تهدف الى الحصول على قرض من الدولة، ولامتصاص بعض التقديمات التي تعطى للموظفين، هل هذا صحيح؟

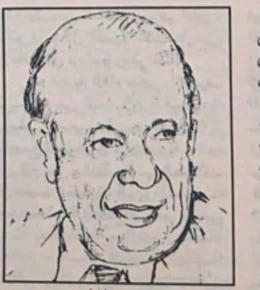
- «أولاً، المساهم الاكبر عندنا هو «انترا» بمعنى ان مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية يملكان ٤٤٪ من «انترا» الى «الميدل ايست». من هنا فان القرض ليس لشركة غريبة، أو شركة خارج اطار الدولة. فشركة «انترا» تملك ٦٢٪ والدولة ٤٤٪، و«انترا» باعتبارها مساهمة كبرى، عينت مجلس ادارة «الميدل ايست» والعلاقة طبيعية معها. وأمر طبيعي ان تتناقض الآراء، وتتضارب في بعض الاحيان لأن طبيعة العمل تقتضي ذلك».

□ هناك من يهمس بان «انترا» تسعى للحد من صلاحيات مجلس ادارة «الميدل ايست»؟

- «ان ما يقال وما يشاع شيء، وما يفسر شيء آخر. اما اذا كان لـ «انترا» أي اعتراضات على مجلس الادارة الحالي، فيهمني ان اسمعها، اما عندما لا أسمع فكيف يجوز لي التعليق»؟

□ هل صحيح ان العجز الذي تتحدثون عنه يعود الى حصر الموظفين خارج لبنان والى رواتب الطيارين المرتفعة، اضافة الى ارضاء بعض السياسيين والاحزاب؟

- «مجلس الادارة الحالي انتخب في ٢٩ حزيران /يونيو ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم لم تحصل اي زيادة، لأية فئة من الموظفين، بل على العكس من ذلك، فقد شدد مجلس الادارة الحالي على الموظفين، والسياسة القائمة اليوم سياسة «شد الأحزمة» الى اقصى درجة ممكنة. وبالنسبة الى موضوع وجود موظفين في الخارج. فانه أمر طبيعي كأي شركة طيران. فانها تملك مكاتب في الخارج يديرها موظفون... وعلى الرغم من ذلك، فقد قمنا بتقليص المصاريف الخارجية، وبالتالي فان مجلس الادارة الحالي يقوم بواجباته كاملة لجهة اختصار هذه المصاريف والنفقات. مشكلة «الميدل ايست» في هذا البلد انها خسرت في فترة الحرب، مبالغ طائلة من الأموال، فنفد ما لديها من احتياطي، وهي بحاجة الى زيادة رأسمالها، وهكذا تتحول الى شركة رابحة بدل ان تكون خاسرة، وهكذا تنتفي كل مشاكلها».



عبد الحميد فاخوري

□ بعض الاوساط تقول ان الدولة غير راضية عن مجلس الادارة الحالي، الامر الذي دفع «انترا» الى الحد من صلاحياته؟

- «لا شك ان المطلوب من مجلس الادارة الحالي البحث في أمور معينة مع «انترا». وهذا حق طبيعي للمساهم بحيث يمكن ان يحدد الصلاحيات ويسعى الى تقليص بعض منها».

□ مجلس الادارة الحالي مجموعة موظفين كما يشاع... برأيك هل يجوز للموظف ان يراقب نفسه؟

- «أولاً، إن مجلس الادارة الحالي ليس بأكمله مجلس موظفين بل هناك ممثلون للمساهمين، وهناك Air France و «انترا»، اضافة الى الخبراء من الطيارين، والذين هم موظفون في «الميدل ايست». وهذا الاتجاه اصبح موجودا في عدة شركات في العالم، التي تسعى الى الجمع بين الخبرة ورأس المال، وعلى مدى السنين الماضية وتاريخياً كان مجلس ادارة «الميدل ايست» يضم اثنين من المدراء، مثل صائب سلام ونجيب علم الدين واسعد نصر وسعد نصر وسليم سلام، يوسف لحود، عبدالحميد فاخوري، وقد اضيف اليهم أربعة جدد. المبدأ موجود، أما العدد فقد زاد... هذه ليست سابقة، بل موجودة منذ تأسيس «الميدل ايست» في الخمسينات وفي كل شركات الطيران في العالم».

□ هناك كلام ان رئيس الحكومة رفيق الحريري عرض عليك راتباً قدره ١٢ ألف دولار اميركي مقابل استقالتك؟

- «هذا كلام غير صحيح، الرئيس رفيق الحريري في مركز مسؤول في لبنان، ويعمل للمصلحة العامة. وهذا شيء لم يحصل ونحن نلتقي معه على خدمة المصلحة العامة».

□ ما هو السبب المباشر لتأجيل الانتخابات النقابية عندكم؟

- «وزارة العمل لم ترسل مندوبين عنها، للاشراف على صناديق الاقتراع. وكما تعلمون في الاجواء العمالية هناك تيارات ومنافسة كبيرة، ويمكن ان يكون هناك نوع من الحذر في مثل هذه المواضيع، فارتأت وزارة العمل تأجيل الانتخابات».

بيروت - ياسر الحريري

تقرير «البنك الدولي» حول شركات القطاع الخاص

٥٥٪ من الشركات لجأت الى الاستقراض والبنية التحتية غير ملائمة لقيام المشاريع

■ أنجزت بعثة «البنك الدولي» تقريراً حول الشركات المتوسطة في القطاع الخاص، العاملة في لبنان، ورفعته لوزيري الاقتصاد والتجارة هاغوب دمرجيان ووزير الدولة للشؤون المالية، وعدد من المسؤولين في الحكومة.

والتقرير الذي يتناول شركات التجارة والخدمات والصناعة ويقع في ٣٥ صفحة «فولسكوب» باللغة الانكليزية، يشير الى شركات تعمل بشكل جيد كما يشير الى ان بعضها يستطيع العمل بطريقة افضل.

وقال التقرير، ان نصف الشركات موضوع التقرير غيّرت منتوجاتها، أو خدماتها في السنتين الماضيتين، وان ٥٥ بالمائة من هذه الشركات لجأت الى الاستقراض.

واوضح التقرير ان عدداً لا يستهان به من المستثمرين حسنوا تجهيزاتهم. اذ يقدر عمر التجهيزات في تلك الشركات في حدود الثلاث سنوات، وان ٢٠ في المائة من المستثمرين اشتروا تجهيزاتهم نقدا.

ولجهة اليد العاملة قال التقرير: «ان نسبة اليد العاملة المتفرغة هبطت بشكل ملحوظ خلال السنة والنصف الماضية، ملاحظاً في الوقت عينه، نمو وتزايد شركات الخدمات في سرعة لافتة. اضافة الى بعض الصناعات، في وقت تراجعت أو تقلصت فيه الشركات التجارية».

وكشف التقرير ان «نصف المستثمرين وظفوا أموالهم في شركات أخرى غير شركاتهم، منهم ٨٠٪ في شركة أو شركتين أخريين وقرابة ٢٠٪ وظفوا في ٥ الى ٨ شركات، وهناك ١٣٪ من الشركات نشأت بعد حرب العام ١٩٨٩، على زمن الجنرال ميشال عون.

ورأى التقرير ان نسبة ٣٨٪ من المنتجين على الاقل يصدرون قسماً من منتوجاتهم، ونصف هذه النسبة لها أسواق خارجية، والنسبة الباقية فقدت أسواقها، وهي الآن ليست مؤهلة بعد لايجاد الاسواق الجديدة.

واستنتج التقرير ان محيط الاعمال في لبنان مكلف للمؤسسات مما أعاق نمو أعمال المستثمرين ناهيك عن تردي أوضاع البنية التحتية والكلفة الباهظة للحصول على الخدمات.

وخلص التقرير الى ان عدد المستثمرين الذين يشملهم هذا التقرير، كانوا منهمكين في احياء مشاريعهم وأعمالهم وتوسيعها، وفي هذا السياق كيفوا أنتاجهم وخدماتهم واستراتيجياتهم للتسويق، مع الواقع الجديد لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان، وذلك نتيجة للآتي:

١- ان نصف عدد الشركات المأخوذة كعينات غيّرت منتوجاتها في السنتين الماضيتين.

٢- ان نسبة ٥٥ في المائة من الشركات لجأت الى الاستقراض والدليل قوي على ان الطلب غير ملائم الى حد مهم لأي اتحاد اضافي.

٣- ان عدداً من المستثمرين غيروا وحسنوا مستوى تجهيزاتهم وبالمعدل كانت التجهيزات بقدم ثلاث سنوات فقط، في حين ان نسبة الثلث من الشركات اشترى على الأقل ٣٠ في المائة من تجهيزاتها بالقيمة النقدية في السنتين الماضيتين.

٤- ان معدل اليد العاملة المتفرغة هبط بشكل خفيف في الاشهر الثمانية عشر الماضية، الا ان شركات الخدمات نمت وازدادت سرعة، وكذلك بعض الصناعات، وبالمعدل تقلصت الشركات التجارية.

٥- ان الاتجاهات في المبيعات والارباح كانت مختلطة متنوعة: نصف الشركات - العينات تقريباً تشير تقاريرها الى مستوى ثابت أو متزايد للمبيعات والارباح. والنصف الآخر يشير الى اتجاهات مخفضة في هذه الثابتة، (مع وجود عدد كبير من هذه الشركات في المجال التجاري)، وان نسبة ٣٨٪ من المنتجين يصدرون قسماً معيناً من انتاجهم. وان نصف هذه النسبة لها مواقع في الاسواق الخارجية. اما النسبة الباقية فهي فقدت اسواقها ويبدو انها ليست مؤهلة بعد لايجاد اسواق جديدة اخرى.

٦- ان نصف المقاولين يعتبرون ان المنافسة ازدادت في ميدان أعمالهم خلال السنتين الماضيتين، بسبب تنامي النشاط الاقتصادي في شكل عام، وازداد حجم الواردات في انتاجهم، وخدماتهم بشكل خاص.

٧- ان مستوى الاستثمار في شركات اضافية كان عالياً. ان ٥٠٪ من المقاولين تقريباً وظفوا أموالهم في شركات أخرى، ٨٠٪ في شركة واحدة او اثنتين اخريين و٢٠٪ في ٥ الى ٨ شركات اخرى وبشكل معاكس لهذه الاتجاهات الايجابية الى حد ما، هناك عدد قليل مقلق للداخلين الجدد في الانموذج، هناك ١٣٪ من الشركات العينات، نشأت منذ نهاية الحرب عام ١٩٨٩.، وليس هنا أي مبرر للاعتقاد بأن منهجية البحث المستعملة تتضمن اي انحياز ضد الشركات الجديدة، الا اذا كانت مجرد شركات مصغرة لأقل من خمسة عمال، وكذلك فان الشركات الجديدة قليلة العدد بشكل ملحوظ بين المصدرين.

وفي حين من الواضح ان كثرة العوائق أمام الاعمال والمشاريع الخاصة لم تحل دون استمرار معظم هذه الاعمال والمشاريع في العمل بمستوى أرباح معقولة، فانه من المواضح ايضا ان أعمالاً عدة ومشاريع خاصة، كان يمكن ان تنمو بشكل أسرع، لو ان المحيط الذي تعمل فيه، لو لم يكن بمثل الكلفة الباهظة التي يتطلبها: فالتكاليف العالية لانشاء اعمال في لبنان قلص ايضا في المنافسة الدولية، منذ ان بدأت شركات اخرى في العمل في محيط اكثر ملاءمة.

وكان المقاولون على درجة من الوضوح والفهم في تفسيراتهم للعوامل المعيقة لنمو أعمالهم:

● فحسب رأي المقاولين والباحثين فان الحالة المؤسفة للبنية التحتية المادية والمؤسساتية هي المتهم الأول في التصاعد الخطير لتكاليف الاعمال والمشاريع في لبنان، وكما تشير التفاصيل السابقة، فان مشكلة البنية التحتية المادية غير الملائمة هي مشكلة قائمة في مختلف ميادين الاعمال والمشاريع تقريبا، من ضمنها الكهرباء، والاتصال والنقل والمياه ومياه المجارير والخدمات البريدية، والتكاليف في الوقت وفي الطاقة تعيق الفرص ومجالات العمل، كما ان أعمالاً فقدت بسبب فقدان الخطوط الهاتفية، من جهة فالتأخير في التوزيع بسبب الطرقات المزدحمة، ينعكس تكاليف باهظة على رجال الأعمال.

● ان عدم وجود بنية تحتية مؤسساتية يظهر في شبه ندرة المعرفة الاقتصادية والقطاعية التي توفرها الحكومات عادة، وفي الامكانية المتفاوتة ظاهرياً لوجود خدمات دعم أساسية للأعمال كما يظهر في معوقات المعاملات الادارية وفي الوكالات الحكومية بشكل عام، وفي عدم وجود أي مركز مؤسساتي فعال يعمل على مراقبة المقاييس والنوعية.

● لقد باشرت الحكومة اللبنانية في مخطط اعادة الاعمار باعادة بناء البنية التحتية المادية والمؤسساتية للبلاد ولا نغالي في أهمية هذه المبادرات في تنامي القطاع الخاص ان يلعب دوراً أوسع في تمويل معظم أشغال اعادة الاعمار ولن يكون من شأن التحسينات في هذا الميدان ان يخفف بشكل مهم من التكاليف على الشركات الموجودة. بل انها ايضا ستكون بمثابة الرسالة للمستثمرين المحليين والاجانب، بأن لبنان مفتوح على الاعمال والمشاريع، وقد ثبت انه أمر حاسم للجهود المستمرة الهادفة الى الحفاظ على بعض هجرة الادمغة الذي حدث خلال الحرب ولجذب اللبنانيين المغتربين الى اعادة دعم بلادهم بأموالهم.

● على الرغم من وجود شكاوى كثيرة بشأن فقدان المنفذ الى خدمات التسليف وخاصة بالنسبة الى التمويل فان مدى هذه المشكلة يبقى غامضا، فالمتطلبات اللازمة تبدو عالية ومرتفعة، وللمصارف رأس مال محدد وودائع محددة لتستطيع ان تقترض منها بسبب شروط المصرف المركزي، وحاجته الى السيولة بسبب «الدولرة»، وفي الوقت نفسه، فان معدلات الفوائد المعطاة للباحثين لا تبدو باهظة، ومن شأن دراسة أدق للقطاع المصرفي ان تكشف الى أي مدى هي صحيحة هذه الشكاوى وغيرها من قبل طالبي الاعتمادات.

● ان مدى اعاقة الاطار المنظم القائم في لبنان أو البنية النظامية القائمة في لبنان لنمو القطاع الخاص هو أمر غامض، وكما يبدو في الحالة الراهنة فان الحكومة تتخذ موقفاً غير تدخلي تجاه الاعمال الخاصة، في معظمها، والسؤال هو اذا كان هذا الموقف غير تدخلي الى هذا الحد.

وستكون الحاجة الى عمل جهد اضافي للاجابة عن هذا السؤال بشكل نهائي، الا ان من الواضح، وعلى الأقل هذا في مجال عقود التنفيذ، أن الهيكلية النظامية وآليات التنفيذ من ورائها هي غير ملائمة تماما، وطالما ان اصحاب المشاريع والاعمال غير واثقين باحتمال تنفيذ العقود، فانهم سيعهدون بأعمالهم ونشاطاتهم الى دوائر محددة ولكن مطلعة جداً.

سوريا

توحيد سعر صرف الليرة في اطار حسابي

■ اعلنت وزارة الاقتصاد السورية عن توسيع العمل بسعر الصرف الحر لليرة السورية المعروف باسم «سعر صرف الاسواق المجاورة»، والغاء العمل بسعر «الصرف الرسمي» للعملة السورية تجاه بقية العملات، فيما يخص التعاملات بين المؤسسات الحكومية.

ويمثل سعر «الاسواق المجاورة»، اربعة اضعاف سعر «الصرف الرسمي» حيث يباع الدولار الاميركي مقابل ٤٣ ليرة سورية في «سعر الاسواق المجاورة» بينما يصرف مقابل ١١.٢ ليرة في «السعر الرسمي»، وحسب ما نقلته وكالة «رويتر» من دمشق فان توسيع العمل بسعر الصرف الحر سيمتد الى القطاع الفندقي، والى جميع الرسوم الجمركية التي تعتمد سعر صرف خاص للدولار، حيث بحسب مقابل ٢٣ ليرة سورية. وكان السعر الرسمي يستخدم فقط لبعض المعاملات الحكومية، مثل صرف بدلات مهمات الموظفين خارج سوريا، ورواتب الديبلوماسيين، لكنه يستخدم بالدرجة الاولى لتسجيل بعض الصادرات السورية من المواد الاولية، خصوصا صادرات النفط، وهو بذلك يخفض القيمة المحاسبية للصادرات السورية. ولن يكون للقرار الجديد اي اثر اقتصادي فعلي لانه يخص عمليات محاسبية ترتبط بالموازنة السورية، ولن يتأثر الموظفون السوريون العاملون في الخارج بذلك، حيث سيتم اعادة حساب تعويضاتهم لتبقى ثابتة بالعملات التي يتقاضون فيها مرتباتهم.

ويعارض عدد من اصحاب الفنادق تطبيق السعر الحر على القطاع الفندقي، على اعتبار ان وجود فارق في سعر الصرف يسمح لهم ببيع خدماتهم للمواطنين السوريين بنصف القيمة الحقيقية التي تباع فيها هذه الخدمات للسياح الاجانب المضطرين الى تسديد فواتير الفنادق بالعملات الاجنبية، لذلك لا بد من اعتماد سعرين للفنادق عندما يتم توحيد سعر الصرف في هذا القطاع، مثلما هو الامر في بعض الدول العربية، حيث يوجد سعر للمواطنين وآخر للاجانب. وكان رئيس الوزراء محمود الزعبي قد اعلن في بيان حكومته امام مجلس الشعب عن نيته بتوحيد اسعار صرف الليرة السورية خلال الفترة المقبلة من دون ان يقدم اي برنامج زمني لذلك.

رغم اهمية الغاء سعر «الصرف الرسمي» عن التعاملات الاقتصادية، يبقى تسعير الليرة السورية لا يخضع لاعتبارات موضوعية ناتجة عن العرض والطلب على العملات، لان «سعر صرف الدول المجاورة» تحدده «لجنة القطع الاجنبي» وهي لجنة حكومية، من دون اعتماد معايير محددة بالضبط، لهذا ما تزال تزدهر في سوريا «سوق سوداء» لصرف العملات الاجنبية، بنسبة ٢٥٪ تقريبا. وعمليا بقي سعر صرف الدول المجاورة ثابتا من دون تغيير منذ عدة سنوات، رغم وجود تضخم نقدي مهم، يقدره بعض الخبراء بنسبة تتجاوز ٢٠٪ سنويا. ويلاحظ ان الفارق بين الاسعار المعتمدة في السوق السوداء، وسعر صرف «الاسواق المجاورة»، قد ازداد خلال الاشهر الاخيرة، ويعتمد عدد من التجار على شراء العملات من السوق السوداء لتمويل وارداتهم من البضائع.

في كل الاحوال، فان مشكلة صرف الليرة السورية لن تجد حلا لها الا بتحرير صرفها وتحويلها، وهذا يتطلب وجود سوق مالية للصرف، وكذلك قطاع مصرفي متطور. ومنذ اربع سنوات تقدمت لجنة خاصة بدراسة لانشاء سوق مالية في دمشق، لكن لم يصدر اي قرار بشأنها، رغم ان مشروع بورصة دمشق يحصر نشاطها في تداول الاسهم ومنع تداول السندات والعملات فيها.

اما بالنسبة للقطاع المصرفي فتم تقديم قانون «ايضا لم يصدر اي شيء بشأنه حتى الآن» يسمح لعمل المصارف الخاصة، لكنه ايضا يحصر عملها في المناطق الحرة كي تعمل كمصارف «اوفشور» وبالتالي لن يمكنها العمل على تحرير الليرة من قيود الصرف والتحويل.

من الواضح ان الحكومة السورية تفضل اعتماد مبدأ الخطوات الصغيرة في تحرير اقتصادها منذ نهاية عقد الثمانينات، حيث فتحت العديد من الثغرات في النظام الاقتصادي المغلق، لكنها لم تعتمد نظاما ليبراليا صريحا، وخلال السنوات الماضية كان يمكن تحرير الليرة السورية من قيود الصرف والتحويل، حيث أدى الانفتاح الاقتصادي - رغم طبيعته المحدودة والخجولة - الى عودة كميات مهمة من مدخرات السوريين الموجودة في المصارف الاجنبية. حيث تقدر بعض المصادر المصرفية ان السوريين اعادوا حوالى خمسة مليارات دولار من مدخراتهم في الخارج الى وطنهم منذ بداية التسعينات، وقد انعكس هذا بفائض مهم في ميزان المدفوعات السوري، بينما تقول مصادر شبه رسمية أن القيمة الاجمالية لرؤوس الاموال التي غادرت سوريا خلال العشرين عاما الماضية تفوق مبلغ ٨٠ مليار دولار.

ويمكن اعادة قسم من هذه المدخرات الى سوريا في حال اعتماد سياسة ليبرالية واسعة، خصوصا في المجالات المالية والنقدية والمصرفية، حيث ما يزال رجال الاعمال السوريون يعتمدون على خدمات المصارف اللبنانية في جميع عملياتهم بما في ذلك استثماراتهم داخل سوريا. ويقدر مصرفيون سوريون قيمة العمولات التي يدفعها التجار السوريون للمصارف اللبنانية بحوالى ثلاثة مليارات دولار سنويا.

يضاف الى هذا ان قانون الاستثمار المعروف باسم «القانون رقم ١٠» الذي فتح مجالات استثمارية للقطاع الخاص، وصل الى حدوده القصوى في النتائج التي قدمها، ولا بد الآن من فتح مجالات اوسع للاستثمارات في سوريا. خصوصا الغاء البيروقراطية التي تفرض على المستثمرين الحصول على تراخيص عديدة، وتحدد نشاطهم في مجالات معينة، ممايترك الابواب مفتوحة امام المحسوبيات والرشاوى على حد تعبير رجل اعمال سوري. وفي كل الاحوال فان غياب قطاع مصرفي واستمرار وجود قيود على تحويل العملات هو العائق الاساسي امام توسيع الاستثمارات العربية في سوريا، كما ان غياب اقنية لتوجيه الادخار نحو الاستثمار، عائق اساسي. امام توسيع حجم الشركات السورية، التي ما يزال اغلبها يحتفظ بطابع فردي او عائلي صغير، وتترك المجال امام «شركات استثمار» غير مرخصة يتلاعب بعضها بمدخرات المواطنين، وقد ادى افلاس بعض هذه الشركات الى تبخر مدخرات العديد من السوريين في مناطق دمشق وحلب والساحل السوري.

اخيرا فان توسيع استخدام سعر الصرف الموحد لليرة السورية لجميع النشاطات والقطاعات الاقتصادية، يأتي كأجز «خطوة صغيرة» في اطار تحرير نظام التداول النقدي في سوريا، ولا بد ان يتوج بتحرير نظام الصرف، خصوصا ان تقدم المسار السلمي في الشرق الاوسط، رغم العقبات المرحلية التي يشهدها، يفرض على سوريا زيادة الاعتماد على اقتصادها، لتأكيد موقعها على خارطة الشرق الاوسط المقبلة. كما ان الرئيس السوري حافظ الاسد الذي ركز طوال السنوات الماضية جميع جهوده على الشؤون الاستراتيجية المرتبطة بالصراع العربي - الاسرائيلي، ان كان في اتجاه الحرب ام في أتجاه السلام، سيتمكن بعد توقيع اتفاقات سلام، من التفرغ للشؤون الاقتصادية والداخلية، التي تمسك بزمامها بيروقراطية تدافع عن مصالحها، اكثر مما تهتم بديناميكية الاقتصاد السوري، خصوصا ان الرئيس الاسد يدرك جيدا ان الاقتصاد هو الذي سيكون ساحة ما بعد السلام في منطقة الشرق الاوسط. وشددت مصادر اقتصادية في دمشق على ان الحكومة اتخذت قرار توحيد سعر الصرف وليس التعويم، بهدف الانتقال من حال تعدد الاسعار الى توحيدها في شكل تدريجي من دون حصول قفزات تؤثر في الأسعار.

وافاد مقربون من وزير الاقتصاد الدكتور محمد العمادي، ان القرار الجديد لن ينعكس على قيمة الضرائب والرسوم المدفوعة، لأن الغاية منه حسابية بحتة، اذ يشتري مصرف سوريا المركزي الرسوم المستوفاة من جانب وزارة المال عن نشاطات هيئات عامة. مقابل تسجيل قيمتها في حساب الوزارة لصرفها على انشطتها الادارية.

العراق

الشاحنات تتخابر على معبر الخابور

■ على معبر خابور الواقع بين الحدود التركية والعراقية لا يبدو اطلاقا ان العراق دولة محاصرة، حيث تصطف الاف الشاحنات على جانبي المعبر تنتظر دورها للعبور للطرف الأخر.وحسب ما ذكرت صحيفة «الفايننشال تايمز» في تقرير بهذا الخصوص، فان الشاحنات، معظمها تركية، محملة بالدقيق والسكر والاسمنت ومواد البناء الاخرى التي يحتاجها العراق، وبعد افراغ شحناتها في العراق، تعود لتحميل الوقود في طريق عودتها الى تركيا.

ويشاهد الزائر الي هذه المنطقة الحدودية خطوطا سوداء على الطرقات رسمها تسرب النفط من الشاحنات التركية ليقف ذلك شاهدا على حركة النقل الدؤوبة بين البلدين وعلى الرغم من ذلك تزعم تركيا انها تطبق الحظر الدولي على العراق الذي فرض منذ العام ١٩٩٠، في اعقاب غزو الرئيس العراقي صدام حسين للكويت، غير ان المسؤولين الاتراك لم يخفوا يوما انزعاجهم من الحظر ومحاولاتهم المستميتة الى جانب دول اوروبية وأسيوية لرفعه.

وينسب تقرير «الفايننشال تايمز» الى مسؤولين اتراك قولهم ان الحظر كلف تركيا خسارة تقدر بـ ٢٠ مليار دولار خلال الاربع سنوات الماضية. وكانت تركيا قبل الغزو اكبر شريك تجاري للعراق وساعدت التجارة البينية على انعاش الاقليم الجنوبي- الشرقي، الذي يعد اكثر اقاليم تركيا تخلفا.

في ايلول/سبتمبر الماضي قررت تركيا تخفيف الحظر على الرغم من ان تركيا تزعم انها تسمح فقط للشاحنات بتوريد حوالى ١٥٠٠ لتر من الوقود، وان ٦٠٠ شاحنة فقط يسمح لها بعبور جسر خابور في اليوم. ويقول ديبلوماسيون غربيون ان الحكومة التركية تفعل ذلك من اجل كسب الانتخابات.

ويقول محللون ان تجارة الحدود التي تقدر بعدة ملايين من الدولارات يوميا تنعش المنطقة الحدودية على جانبي البلدين. وحسب ما تقول غرفة تجارة المنطقة التركية المجاورة فان حوالى نصف مليون نسمة في جنوب شرق تركيا يستفيدون من هذه التجارة، وعلى سبيل المثال فان العمال في منطقة زاخو يقومون بعمليات لحام لصهاريج ضخمة تستخدم في عمليات نقل الوقود.

وتقوم تركيا بمنع تصدير الالواح الحديدية للعراق ضمن تقيدها بالحظر الدولي، ولكنها تسمح بمرور الصفائح، ومعظم هذه الشاحنات تتجه الى مدينة الموصل التي لا تزال تحت سيطرة قوات صدام حسين.

وتضع التجارة الحدودية بين العراق و تركيا الامم المتحدة في موقف حرج وتثير مجموعة اسئلة حول جدية تركيا في تنفيذ الحظر، غير ان ديبلوماسيين غربيين يقولون انهم على استعداد لغض النظر في الوقت الراهن لأن الدعم التركي للقرارات الدولية مطلوب لتنفيذ شؤون اخرى، وذلك لأن العمليات المشتركة لدعم الاكراد العراقيين التي تنفذها كل من اميركا وبريطانيا وفرنسا، يوجد مركزها في قاعدة «انجرليك» التركية.وعلى الرغم من ان التجارة الحدودية تفيد الاكراد كثيرا فان بعض زعماء الاكراد يعترفون ان هذه التجارة تساعد صدام حسين على البقاء لفترة اطول. ويقول جلال الطالباني ان تركيا تخرق الحظر الدولي وأن المنفعة التجارية من هذا النشاط يعود الجزء الاكبر منها الى الحكومة العراقية.

الاردن

٨٠ مليون دولار للزراعة والسلام يقيم المشاريع المشتركة

■ اعلن البنك الدولي انه وافق على منح الحكومة الاردنية قرضا مقداره ٨٠ مليون دولار لدعم جهودها الهادفة الى اصلاح القطاع الزراعي والى تحسين ادارة الموارد المائية النادرة في الاردن.

وينتظر ان يساعد القرض الذي سيصرف بسرعة، على تحويل القطاع الزراعي الذي يعود على الاردن بنحو ١٥ في المائة من ناتجه المحلي الاجمالي ويستخدم عشرة في المائة من قواه العاملة، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة والتجارة في القطاع الزراعي وعن طريق تحرير الاسواق الزراعية، وسيلغى الاردن، كجزء من برنامج الاصلاح، السيطرة على الاسعار وضبطها، كما سيلغي الدعم الحكومي لها بالاضافة الى خفض التعرفات الجمركية على المستوردات الزراعية.

ونظرا الى ان قلة الماء تقيد نمو القطاع الزراعي الاردني اكثر مما يقيده اي عامل أخر، سيدعم القرض التدابير الأيلة الى جعل ادارة المياه وحفظها نقطة من اهم نقاط استراتيجية الاردن الخاصة بالقطاع الزراعي.

ويمثل القرض الخاص بالقطاع الزراعي جزءا من برنامج واسع شامل د ناول الاصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة الاردنية تنفيذه عام ١٩٨٩، على حد قول المسؤولين في البنك الدولي. ويذكر ان البنك الدولي دعم البرنامج بالأشتراك مع صندوق النقد الدولي، كما تلقى البرنامج دعما من خفض نادي باريس لديون الاردن، ومما قامت به الولايات المتحدة اخيرا من مسامحة الاردن بجزء كبير من ديونه المترتبة لها.

وقال رام شوبرا، المدير في البنك الدولي المسؤول عن مكتب الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، في مؤتمر صحافي عقد في واشنطن بمناسبة تقديم القرض الى الاردن: «لقد اعادالأردن الاستقرار الى وضعه الاقتصادي العام، كما ان النمو والاستثمارات فيه صارا ذا زخم وتراجعت البطالة، ولهذا كله تحسن مستقبل الاردن المنظور في المدى المتوسط».

وفسر المسؤولون في البنك الدولي تركيز القرض على مسألة المياه بأن الاردن من اشد بلاد العالم فقرا بالماء. وفي تقدير البنك الدولي ان الكمية المتجددة للماء المتاحة للفرد الاردني الواحد تصل الى نحو ٢٢٤ مترا مكعبا في العام هي نصف الكمية المتاحة للفرد السوري او الاسرائيلي، وربع ما يتمتع به الفرد المصري، وبالنظر الى النمو السكاني المتوقع في الاردن، ستتدنى هذه الكمية الى ٩١ مترا مكعبا فقط.

ومما يزيد المشكلة سوءاً ان القطاع الزراعي يستخدم ثلثي الماء المتوافر في الاردن.

ويقول البنك الدولي ان مستوى الفعالية في الري متدن ويصل في بعض المناطق الى ٤٠ في المائة فقط. لكن بالامكان تحسين مردود المحاصيل لا سيما في وادي الاردن ذي القوة الكامنة الكبيرة.

واعتذر المسؤولون في البنك الدولي عن تقدير كمية المياه التي ستصبح متيسرة بفضل التدابير المنوي اتخاذها، وقالوا: «ان نتيجة هذه التدابير ترتبط بعدد من العوامل، ومما لا يعرف احد عنه اي شيء ما ستسفر عنه المحادثات الاردنية - الاسرائيلية في شأن تنسيق استخدام المياه، التي ستجري على مستوى مجموعة العمل المتعددة الاطراف.

لكن هؤلاء المسؤولين الدوليين اعربوا عن ثقتهم بمقدرة التكنولوجيا وحوافز السوق المناسبة على التخفيف من حدة مشكلة الماء.

على صعيد آخر اكد محافظ البنك المركزي الاردني الدكتور محمد سعيد النابلسي ان معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية «عززت امكانية انتقال رؤوس الاموال والبضائع والاستثمارات في ظل بيئة مواتية من الطمأنينة والامن وفتحت طريقاً للتطوير الانمائي والتحديث وافسحت المجال لاقامة مشاريع مشتركة ضمن تصور اقليمي شامل».

واضاف النابلسي في كلمة القاها في ندوة حول «تعويضات الغطاء المصرفي» نظمتها شركة العرب للتأمين في عمان، ان تأثير معاهدة السلام المحتمل على الاقتصاد الاردني سيكون ايجابيا سيما اذا بادر هذا القطاع الى التخطيط المبكر لهذه المتغيرات، وتحقيق المنفعة القصوى منها بشكل مؤسسي سليم. وشدد على ان المرحلة الجديدة مختلفة بمعطياتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية، مشيرا الى انها ستحمل معها تحديات عديدة وجديدة، حيث من المؤمل ان تكون مرحلة انعطاف للتفكير النمطي بما يواكب مستوى الحدث ويؤهل الاردن لارساء دعائم هذه المرحلة.

وقال النابلسي انه ضمن اطر المرحلة المقبلة وفي اطار الموضوع المطروح للبحث (تعويضات الغطاء المصرفي) يبرز الموضوع الاكثر اهمية وهو تعميق اواصر العلاقة بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين، ابتداء من مسألة تحديث التشريعات المالية والتأمينية لتواكب التطورات المقبلة، وانتهاء بتطوير المفاهيم والسياسات والادوات واساليب العمل في هذين القطاعين.

واكد ان سوق التأمين لم تعد مقتصرة على الوظائف التأمينية الكلاسيكية والتقليدية، بل اصبحت تشمل مختلف الفعاليات والنشاطات الاقتصادية، وفي طليعتها الانشطة المالية التي ما زال العديد منها يفتقر الى نظرة تأمينية متكاملة تنطلق من تحليل وفهم موضوعي لكافة احتياجات هذا القطاع ومجالات عمله الحديثة، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالشروع في عمل الابحاث والدراسات العلمية الكفيلة بتوفير المتطلبات الاساسية للقيام بهذه المهمة.

ومن جهته اكد مدير عام شركة العرب للتأمين داود الكرد اهمية نشر الوعي للتأمين بين المواطنين حيث يساعد ذلك شركات التأمين على النمو والقيام بشكل واضح. واورد الكرد احتياجات المصارف والشركات المالية من التغطيات التأمينية الخاصة، مثل الغطاء المصرفي الشامل، وتغطية الخسائر المالية الناتجة عن استعمال الاجهزة الالكترونية وتغطية الاخطاء الناتجة عن اهمال او تقصير موظفي البنك وتأمينات اخرى.

وتساءل مدير عام مصرف الشرق الاوسط للاستثمار عن امكانية توفير مظلة شاملة وتوفير مظلة تأمينات لقطاع المصارف، في حين طرح بعض الحضور من المختصين في صناعة التأمين امكان قيام مؤسسة لضمان الودائع وحماية قروض البنوك والتسهيلات، حيث اشار الدكتور النابلسي الى ان البنك المركزي بدأ منذ سنوات ايلاء موضوع التأمينات المصرفية اهتماما جادا، مؤكدا ان على شركات التأمين بالتعاون مع البنك المركزي اقناع المصارف باهمية وجدوى التأمين للعمليات المصرفية.

السعودية

الملك فهد يأمر بتسديد المتأخرات ويستمر في خفض الانفاق وضبط الوضع المالي

■ اصدر الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ثلاثة مراسيم ملكية باقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٥.

ونصت المادة الاولى من المرسوم الملكي الخاص بالموازنة السعودية للعام ١٩٩٥ على تقدير مجموع النفقات للدولة بمبلغ ١٥٠ مليار ريال (نحو ٤٠ مليار دولار)، كما حددت الايرادات المقدرة للعام المالي المقبل بـ ١٣٥ مليار ريال (نحو ٣٦ مليار دولار)، ويعني ذلك ان وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية تتوقع ان يتم خفض العجز في موازنة العام المقبل الى ١٥ مليار ريال بعد ان كان نحو ٤٠ مليار ريال في ميزانية العام السابق.

كما اصدر الملك فهد مرسوما ملكيا اقر فيه ميزانية البلديات ومصالح المياه للعام المالي المقبل. وتضمن المرسوم تقديرا لمصروفات هذه المؤسسات بمبلغ ٥.٩٦٧.٩٠٠ ريال.

وحدد مرسوم ملكي ثالث ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة، وعددها اثنتان وعشرون مؤسسة، بنحو ٢٨.٢٥٧.٢٧٤ ريالا سعوديا (ثمانية وعشرون الفا ومائتان وسبعة وخمسون مليونا ومائتان واربعة وسبعون الف ريال).

والمؤسسات العامة المشمولة بهذه الميزانية هي المؤسسة العامة للموانىء والمؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية والمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن والهيئة الملكية للجبيل وينبع والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية والجامعة الاسلامية في المدينة المنورة وجامعة الملك فيصل وجامعة ام القرى والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومعهد الادارة العامة وجمعية الهلال الاحمر السعودي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية وصندوق معاشات التقاعد.

بالاضافة الى ذلك سوف تقدم صناديق الاقراض الحكومية قروضا ميسرة من دون فائدة للمواطنين في مجالات الاقراض الزراعي والصناعي والعقاري وبنك التسليف التي يقدر مجموع ما ستقدمه خلال السنة المالية الجديد بحدود خمسة الاف وثلاثمائة وخمسة ملايين (٥.٣٠٥.٠٠٠.٠٠٠) ريال. وبهذه المناسبة فقد اصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بيانا تضمن شرحا للملامح الاساسية للميزانية العامة والنفقات المخصصة لمختلف القطاعات الرئيسية للدولة.

وجاء في البيان ما يلي:

أ- قدرت ايرادات الدولة بمبلغ مائة وخمسة وثلاثين الف مليون ريال، وهي تزيد بمقدار خمسة عشر الف مليون ريال عن تقدير الايرادات في السنة السابقة. اي بنسبة اثني عشر في المائة.

ب- حددت النفقات العامة بمبلغ مائة وخمسين الف مليون ريال، وهي اقل بنسبة ستة في المائة عن النفقات المعتمدة في السنة المالية السابقة.

ج- تبعا لذلك فان التخفيض في النفقات العامة والزيادة في موارد الدولة ادى الى خفض العجز في الميزانية الى مبلغ حمسة عشر الف مليون (١٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) في حين كان في السنة المالية الماضية اربعين الف مليون ريال.

د- تغطي المصروفات المعتمدة في الميزانية رواتب العاملين في الدولة والنفقات الادارية والمكتبية لجميع الجهات الحكومية والنفقات المخصصة لعقود تشغيل وصيانة المرافق العامة والمنشآت الحكومية وعقود المشاريع.

وابرز بيان وزارة المالية اهم جوانب النفقات العامة ذات الصلة بقطاعات الخدمات والتنمية كما يلي:

١- قطاع التعليم: خصص لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة مبلغ ستة وعشرين الفا وتسعمائة وسبعة وثمانين مليون (٢٦.٩٨٧.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٢- قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية: خصص لقطاعات الخدمات الصحية والاجتماعية مبلغ ثلاثة عشر الفا وثلاثمائة وستة وستين مليون (١٣.٣٦٦.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٣- قطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه: خصص لقطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه مبلغ خمسة الاف وتسعمائة وثمانية وستين مليون (٥.٩٦٨.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٤- قطاع النقل والمواصلات: خصص لقطاع النقل والمواصلات مبلغ ثمانية الاف وثلاثمائة واربعة وسبعين مليون (٨.٣٧٤.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

واشار بيان وزارة المالية الى ابرام عقود التوسعة وتحديث مرافق الهاتف والاتصالات، حيث سيتم بموجبه اضافة مليون وخمسمائة الف خط هاتفي جديد، ومائتي الف خط هاتف جوال. اضافة الى تحديث التجهيزات وشبكة الاتصالات وتبلغ القيمة الاجمالية لهذه العقود ستة عشر الف مليون (١٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

وسيتم تمويلها من ايرادات المشروع نفسه لذلك «فان اعتمادات الميزانية التفصيلية لا تشمل هذا المشروع».

٥- قطاعات التجهيزات الاساسية والصناعية والكهرباء: خصص لنفقات قطاعات التجهيزات الاساسية والصناعية والكهرباء والموارد الاقتصادية الاخرى مبلغ خمسة آلاف ومائة وخمسين مليون (٥.١٥٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٦- الاعانات المخصصة لدعم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية: يبلغ مقدار ما خصص لها في الميزانية الجديدة ستة الاف وتسعمائة وخمسة عشر مليون (٦.٩١٥.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٧- صناديق التنمية المتخصصة، الى جانب نفقات الاجهزة الحكومية وقطاعات الخدمات والتنمية المختلفة التي تم ايضاحها في ما سبق، فان صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية سوف تواصل دعمها المباشر، وتقديم القروض لمشاريع التنمية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والعقارية على غرار ما ما هو قائم في السنوات السابقة. ويقدر ما سوف تقدمه هذه الصناديق من قروض في العام الجديد بحوالى خمسة الاف وثلاثمائة وخمسة ملايين (٥.٣٠٥.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

٨- وفي مجال الاستثمارات الانتاجية المباشرة تجدر الاشارة الى الاستثمارات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات الحكومية مثل المؤسسة العامة للبترول والمعادن «بترومين» وشركة «ارامكو» السعودية وشركة الصناعات الاساسية «سابك» حيث تساهم استثماراتها الى جانب النفقات الحكومية المباشرة في زيادة الطلب على السلع والمنتوجات المحلية وفتح مجالات واسعة للعمل والاستثمار.

٩- اما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية للسنة المالية المنتهية ١٤١٥/١٤ هـ الموافق لعام ١٩٩٤، فان مصلحة الاحصاءات العامة تتوقع ان يشهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا في الاسعار الحالية يبلغ ستة من العشرة في المائة. ولكن عند النظر الى مكونات أجمالي الناتج المحلي يظهر ان من المتوقع أن يحقق القطاع الاهلي غير البترولي نموا في حدود اربعة في المائة تقريبا. وفي هذا المجال فان القطاع الصناعي يمكن ان يحقق نموا في حدود نسبة ستة في المائة.

وبالنسبة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة فقد شهد العام المنتهي انخفاضا في تكاليف المعيشة من ثمانية من العشرة في المائة سنة ١٩٩٣ الى ستة من عشرة في المائة عام ١٩٩٤.

ويعتبر ذلك افضل مؤشرات الاسعار في العالم. وفي مجال التجارة الخارجية يقدر ان تبلغ القيمة الاجمالية للصادرات خلال السنة المنتهية مائة وخمسة وخمسين الفا وخمسمائة مليون ريال. اما الواردات من السلع فيقدر ان تبلغ تسعة وثمانين الفا وثلاثمائة مليون ريال. اي سيكون هناك فائض في الميزان التجاري يبلغ حوالى ستين الف مليون ريال. ويلاحظ نمو الصادرات غير البترولية باكثر من ثلاثة عشر في المائة خلال العام نفسه.

وتدل كل هذه المؤشرات على قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من ظروف انخفاض موارد البترول والنفقات الحكومية، كما تدل على ان توسع الانتاج الوطني من السلع يزداد بشكل مستمر ويؤدي الى انخفاض الواردات ويتم ذلك في ظروف استقرار قوي للاسعار حسبما تظهره المؤشرات المذكورة آنفا.

عُمان

بناء الموازنة الجديدة على سياسات تقشفية

■ اصدر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان مرسوما سلطانيا باعتماد ميزانية الدولة لعام ١٩٩٥. وعقب صدور المرسوم اعلن قيس بن عبد المنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، ان العجز المقدر في موازنة العام الجديد يبلغ ٣١٢ مليون ريال عماني بنسبة ١٧ في المائة من اجمالي الايرادات. وقال ان الموازنة الجديدة خفضت العجز بفضل الاجراءات المالية التي تم اتخاذها خلال العامين الماضيين.

واوضح انه على الرغم من ان نسبة العجز ما زالت مرتفعة، فان جهود الحكومة متواصلة من اجل خفض العجز، معبرا عن امله في ان تسفر هذه الجهود عن تراجع العجز الفعلي في نهاية العام عن الحجم الذي قدرته الميزانية المعلنة.

ويذكر ان السنة المالية هي آخر اعوام الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٩١/١٩٩٥.

وقال الزواوي في تصريحات للصحافيين، ان موازنة العام الحالي تأتي في ظروف مشابهة لظروف العام الماضي، من حيث صعوبة التنبؤ بمستقبل اسعار النفط ومن حيث المواءمة بين الموارد والامكانيات المتاحة من جهة وبين متطلبات الانفاق العام من جهة اخرى.

واشار الى تقلبات اسعار النفط التي قال انها زادت في الفترة الاخيرة عن المعدلات التي كانت سائدة اثناء اعداد الموازنة الجديدة.

يذكر ان النفط هو المورد الرئيسي للدخل في عمان. وكانت الخطة الخمسية الرابعة قد اعتمدت في عام ١٩٩١، على اساس متوسط سعر نفط يبلغ ٢٠ دولارا للبرميل، الامر الذي لم يتحقق وكان وراء ظهور العجز في الموازنات المتتالية خلال الاعوام الماضية.

وقال الزواوي: «لقد استطعنا ان نضع تقديرات الموازنة الجديدة للعام الحالي بصورة واقعية». واكد ان تقلبات اسعار النفط تمثل تحديا لواضعي الميزانية. واوضح انه «لا مساس قدر الامكان» بالخدمات الاساسية التي تقدم للمواطنين خاصة الصحة والتعليم.

يذكر ان الصحة والتعليم يحتلان اكبر قدر من موازنة الحكومة خلال الخطة الخمسية الحالية. ولم تمتد اية اجراءات تقشفية الى هذين القطاعين كما حصل في القطاعات الاخرى.

واعلن نائب رئيس الوزراء العماني ان حجم الانفاق في ميزانية العام الجديد يقدر بنحو ٢١٥٩ مليون ريال بينما تبلغ جملة الايرادات ١٨٤٧ مليون ريال تمثل الايرادات النفطية ٧٣ في المائة منها بينما تبلغ نسبة الايرادات الجارية غير النفطية ٢٧ في المائة وهي نسبة تزيد بنحو ٣ في المائة عن السنة الماضية مما يعكس توجه الحكومة وسعيها الجاد الى التقليل من الاعتماد علي الايرادات النفطية وتعزيز مصادر الايرادات الجارية الاخرى ورفع اهميتها النسبية من اجمالي الايرادات.

واكد الزواوي ان سياسة تخفيض الانفاق في كافة القطاعات ستظل مستمرة بكل حزم بهدف تخفيض العجز تدريجيا وصولا لتحقيق التوازن بين الايرادات والمصروفات. وقال الزواوي: ان الوسيلة الوحيدة امام الحكومة العمانية في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة هي تبني المزيد من السياسات والاجراءات التي تؤدي الى ترشيد الانفاق واتباع سياسة مالية حازمة تؤدي للحفاظ على سلامة الوضع المالي للبلاد والحفاظ على المكانه التي تبوأتها السلطنة والمنجزات التي تحققت بقيادة السلطان قابوس».

وقال الزواوي: «اننا لا ننكر ان العائدات النفطية ما تزال تمثل المصدر الرئيسي لتمويل انفاق الحكومة ولكن من المهم - في الوقت نفسه - ألا يستمر الاعتماد الكلي على هذا المصدر، مشيرا الى الخفض الذي طرأ على اسعار النفط خلال السنوات الماضية مما سبب ارتفاع العجز المتحقق خلال هذه السنوات واضطر الحكومة الى استخدام جزء كبير من الاحتياطات المالية للدولة لتمويل العجز. واكد المسؤول الاول عن الاقتصاد في عمان ان أي تحسن في اسعار النفط لا ينبغي ان يكون حافزا للانفاق. وقال: «انه لا يجب ان يكون هناك مغالاة في التوقعات او افراط في التفاؤل اذا تحسنت اسعار النفط لأن النفط ثروة قابلة للنضوب». واعلن ان اي زيادات في الايرادات النفطية سيتم توجيهها لتعزيز الاحتياطات المالية ولن تستخدم لزيادة الانفاق عما هو مقدر في الموازنة.

وقال ان ترشيد الانفاق وخفض العجز وتحقيق التوازن بين الموارد والانفاق وبناء الاحتياطات المالية كلها اهداف تسعى الحكومة العمانية جاهدة لتحقيقها في المرحلة المقبلة وهو ما يتطلب تضافر جهود الحكومة والمواطنين معا. واعرب عن ثقته في ان المواطنين سيقومون بدورهم.

واوضحت بيانات الموازنة العامة ان اجمالي الايرادات يقدر بـ ١٨٤٧ مليون ريال عماني منها ١٣٥٢.٤ مليون ريال صافي الايرادات النفطية و٦٥ مليون ريال ايرادات الغاز الطبيعي.

بينما تبلغ مخصصات الوزارات المدنية ٨٢٨.٩ مليون ريال من اجمالي المصروفات الجارية التي تبلغ ١٧١٤.١ مليون ريال.

وقالت البيانات التفصيلية للموازنة، ان اجمالي الانفاق العام يقدر بـ ٢١٥٩ مليون ريال منها ١٧.٤ مليون ريال جملة المساهمات ودعم القطاع الخاص.

ورغم ان الميزانية لم تعلن - لاول مرة - مخصصات الدفاع والشرطة والمؤسسات العسكرية المختلفة فان قراءة متأنية توضح ان هذه المخصصات ستبلغ نحو ٨٨٥.٢ مليون ريال وهي الفارق بين المخصصات المحددة للوزارات المدنية واجمالي المصروفات الجارية وفقا للبيانات المعلنة.

البحرين

الرقم ٣ في «الحرية الاقتصادية»

■ من هي اكثر الدول حرية اقتصادية في العالم، هل هي الولايات المتحدة؟ هل هي كندا أو سويسرا؟

الجواب: ليست ايا من الدول المذكورة، وهذا على الاقل حسب «مؤشر الحرية الاقتصادية»، الذي وضعته مؤسسة «هريتاج فاونديشن» الاميركية الواسعة النفوذ مؤخرا باعتباره اكثر المؤشرات التي يجب على المستثمرين النظر اليها عند التفكير في الاستثمار داخل اقتصاد معين. وقبل الدخول في تفاصيل التقرير واستنتاجاته الخطيرة، ينبغي التذكير بأن المؤسسة التي اعدته تمارس تأثيرا لا يجارى في توجيه التفكير الاقتصادي الرسمي للدولة الاميركية ومن خلالها على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وحسب المؤشر قسمت ١٠١ دولة في العالم على اربع فئات: ذات اقتصاد حر، ذات اقتصاد حر اجمالا، ذات اقتصاد غير حر اجمالا واخيرا ذات اقتصاد مقموع. ومن اجل معرفة ترتيب اقتصاد ما في قائمة الحرية الاقتصادية اخذت المؤسسة بعشرة عوامل منها: السياسة التجارية، السياسة الضريبية، حصة الانفاق الحكومي من الناتج القومي، السياسة النقدية، تدفقات الرساميل وحرية الاستثمار الاجنبي، السياسة المصرفية، سياسة الاجور والقيود على الاسعار، حقوق الملكية، الاطر التنظيمية للاقتصاد، واخيرا حجم الاقتصاد غير الرسمي. واعطت المؤسسة علامة بين ١ و٥ لكل دولة في كل من المجالات العشرة المذكورة وعلى اساس ذلك تم تحديد ترتيب الدول في سجل الحرية الاقتصادية.

اليكم الآن جواب السؤال الذي طرحناه في بداية الكلام: الدولة الاكثر حرية اقتصادية في العالم هي هونغ كونغ، وتأتي بعدها سنغافورة ثم البحرين، وهناك اربع دول اخرى فقط صنفها تقرير «هريتاج فاونديشن» في فئة الاقتصادات الحرة حقا، وهذه الدول حسب الترتيب هي الولايات المتحدة التي شغلت المرتبة الرابعة بعد البحرين ثم اليابان وتايوان واخيرا بريطانيا.

بكلام آخر فان سبع دول في العالم فقط توفر من الحرية في المجالات العشرة المذكورة ما يسمح بادخالها قائمة الحرية. بكلام آخر فان معظم الدول الغربية الاخرى بما في ذلك دول مثل المانيا وفرنسا وايطاليا والدول الاسكندينافية وكندا صنفت ضمن الدول «ذات الاقتصاد الحر اجمالا» مما يوحي بأن كلا منها ما زال يضع قيودا في عدد من المجالات تجعله اقرب الى الحرية الاقتصادية لكن ليس الحرية المثلى او المأمولة.

الملفت في هذا المجال انه بين الدول الـ ٣٦ التي صنفت في هذه الفئة برزت اربع دول عربية كانت حسب الترتيب عُمان (المرتبة ٢٤) وتونس (المرتبة ٣٧) والاردن (المرتبة ٣٩) واخيرا المغرب (المرتبة ٤٠).

بالاضافة الى فئة الدول ذات الاقتصاد الحر اجمالا اورد التقرير لائحة بـ ٥٠ دولة ذات اقتصاد «غير حر اجمالا»، بمعنى ان نسبة القيود التي تطبق في المجالات العشرة المذكورة اكثر من نسبة الحرية. وبين الدول التي وردت في الترتيب المذكور تركيا (٤٥) والمكسيك (٥١) واسرائيل (٥٣) والجزائر (٥٤) وباكستان (٥٧) والبرازيل (٦٣) ومصر (٧٦) واليمن (٨٤) والهند (٨٦) والصين (٨٧).

وادرجت مؤسسة «هريتاج فاونديشن» ثماني دول على لائحة الاقتصادات المقموعة او المضطهدة وهي حسب الترتيب: مولدوفا وهايتي والسودان (المرتبة ٩٦) وانغولا وموزامبيق وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية.

ويمثل تقرير «هريتاج فاونديشن» دليلا بالغ الاهمية على التحول المتزايد في التفكير الاقتصادي الغربي نحو المزيد من الحرية ونبذ التدخل الحكومي وكافة اشكال التقييد البيروقراطي للنشاطات. والملفت ان المؤسسة الاميركية تشدد في تقريرها على ان الحرية الاقتصادية (بالمعنى الشامل والجذري الذي تتبناه) ما زالت عملة نادرة رغم الشعبية المتزايدة للشعار وموجة الاصلاحات الهيكلية التي لم يفلت اي اقتصاد في العالم من تأثيراتها العميقة. وحسب «هريتاج فاونديشن» فان هناك علاقة تلازم تامة بين الازدهار الاقتصادي وبين قدر الحرية التي يتمتع به اقتصاد مجتمع ما، اي أنه كلما كان الاقتصاد حرا كان المجتمع مزدهرا وغنيا، وكلما كان الاقتصاد مكبلا ورازحا تحت وطأة القيود كان المجتمع فقيرا والاقتصاد سقيما. وهذه الحقيقة التي تبدو بسيطة للوهلة الاولى تكاد «هريتاج فاونديشن» تحولها الى قاعدة علمية او حسابية من خلال «مؤشر الحرية الاقتصادية» الذي ابتدعته ووضعت اسس قياسه في اقتصاد ما.

وتعطي المؤسسة في هذا المجال مثالا على هذه القاعدة دولتين هما هونغ كونغ وسنغافورة اللتان احتلتا صدارة قائمة الحرية الاقتصادية، مشيرة الى ان هونغ كونغ نمت بنسبة ٥.٦ في المائة سنويا بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ بينما حققت سنغافورة نموا بلغت نسبته ٥.٣ في المائة في الفئة ذاتها، وبالعكس من ذلك فان الدول ذات الاقتصادات «المقموعة» ترزح في جمود وفي احيان كثيرة تتراجع.

لكن الهدف الحقيقي لتقرير «هريتاج فاونديشن» ليس نصح الدول النامية بأخذ طريق التحرير الكامل لاقتصادها بل وضع «اساس اخلاقي» لوقف المساعدات الى الدول النامية. وخصوصا خفض ميزانية المساعدات الاميركية، وهو امر يكاد يبدو مؤكدا في ظل هيمنة الحزب الجمهوري وجناحه المحافظ على الكونغرس الاميركي. ذلك ان تقرير المؤسسة اذ يعتبر ان الحرية وحدها اساس الازدهار وشرطه يقدم في الوقت نفسه براهين على ان المطلوب لدفع عجلة الازدهار في الدول النامية ليس المساعدات بل تحرير الاقتصاد. وبالمعنى نفسه فان سبب التخلف والفقر في دول مثل موزامبيق والسودان وفيتنام وغيرها ليس نقص التحويلات من العالم المتقدم بل سوء ادارة الاقتصاد والعسف وتشريد الطاقات المنتجة وسحق طاقة الابتكار وحوافز العمل والاستثمار.

ويقدم التقرير تأكيدا لهذا الاستنتاج عندما يلاحظ ان اكثر الدول التي تطلب المساعدات الاميركية هي دول ذات اقتصاد غير حر تقوم حكوماتها بتبديد الاموال او عدم ادارتها بصورة سديدة، بينما لا تبدي الدول ذات الاقتصاد الحر حاجة للمساعدات بسبب استقطابها للاستثمارات.

ابو ظبي: مجمع لبناء السفن ومركز لصيانة الطائرات ووحدة طبية بأموال «الاوفست»

■ اعلن في ابو ظبي عن ثلاثة مشروعات مشتركة مع الولايات المتحدة وفرنسا في اطار برنامج صفقات المبادلة (الاوفست) الذي تطبقه الامارات على صفقاتها التسليحية مع الشركات الاجنبية.

ولم تعلن القيمة الاجمالية لهذه المشروعات، الا ان مصادر قريبة من البرنامج قالت انها تتجاوز عدة مئات من ملايين الدراهم.

واكبر المشاريع التي من المنتظر ان تبدأ الخطوات التنفيذية لها في الربع الثاني من العام المقبل مشروع انشاء شركة ابو ظبي لبناء السفن التجارية والبحرية وتصليحها بالمشاركة مع شركة «نيو بورت نيوز شيب بليدنغ» وهي فرع من شركة «تينيكو» الاميركية. وسيقام المشروع الذي سيتم طرح حصة الامارات فيه لاكتتاب المواطنين في ضاحية المصفح الصناعية القريبة من ابو ظبي. وستقدم خدمات التصليح للسفن البحرية والتجارية العاملة في دولة الامارات والمياه الاقليمية. وستشمل الامكانات التصنيعية للمشروع زوارق القطر ومراكب نقل البضائع والسفن البحرية وسفن حراسة الشواطيء العسكرية.

وسيكون المشروع الجديد في اطار شركة مساهمة عامة. وستقوم شركة المستثمر الوطني ومركزها ابو ظبي بتولي ادارة الاستثمارات وتنسيق مجموعة الاصدار العام والتي تضم بنك ابو ظبي الوطني و«ارنست اند يونغ» ومكتب هادف الظاهري وشركاه للمحاماة، والمؤسسة الدولية القانونية «سيمنز اند سيمنز» ، كما اعلنت شركة «نيوبورت نيوز شيب بيلدنغ» عن رغبتها في الاستثمار في شركة بناء السفن، وتقوم كل من شركة المستثمر الوطني و«نيوبورت نيوز شيب بيلدنغ» بالاعداد لعملية طرح الاسهم والمخطط لها في بداية هذا العام ١٩٩٥. وقال احد المسؤولين في مكتب برنامج المبادلة بأن المشروع سيساهم في نقل العديد من الخبرة والمعرفة، في مجال بناء السفن الى دولة الامارات وانشاء مجال خدمة تصليح وطنية باسعار تنافسية للقوات البحرية في دولة الامارات ولحرس حماية الشواطيء، والشركات البحرية المدنية العاملة في هذا المجال بالاضافة الى توفير خدمات التصليح والبناء مقارنة باعلى المستويات العالمية.

واشارت تحليلات السوق التي اجرتها «نيوبورت نيوز شيب بيلدنغ» ومكتب برنامج المبادلة في الامارات الى ان الطلب على بناء واصلاح السفن الحربية والتجارية كبير جدا في المنطقة، وستركز الشركة مبدئيا على اصلاح السفن ولكنها ستتوسع لبناء السفن حينما تتوفر كل الامكانات اللازمة لذلك. وبخلاف مشروعي «الاوفست» الآخرين فان مشروع انشاء شركة لبناء السفن لا يتم تنفيذاً لالتزام من الشركة الاميركية، اذ انها لم تبرم الى الآن اي عقود تسليح مع الامارات. لكن مصادر في الشركة قالت ان هذا المشروع قد يشجع الامارات على اختيار الشركة الاميركية لتنفيذ بعض العقود في المستقبل. كما اشارت الى ان الشركة وجدت ان المشروع سيكون مربحا من الناحية الاقتصادية ولذلك اقدمت عليه.

اما المشروع الثاني الذي اعلن عنه فهو مشروع مشترك بين شركة «ايروسباسيال» الفرنسية وشركة ابو ظبي لصيانة الطائرات (جامكو)، وسيتم بموجبه انشاء مركز لصيانة الطائرات التجارية يسمى «غامابيرو» وسيكون من شأن هذا المشروع رفع قدرات وخبرات جامكو حيث ستقوم «ايروسباسيال» بنقل بعض الانظمة الفنية المستخدمة في عمليات الصيانة كما توفر التدريب.

وستتمكن «غامابيرو» من حيازة القدرة الكاملة على اختبار وتصليح طائرات «ايرباص» و«بوينغ ٧٦٧» التابعة لشركات الطيران بما في ذلك طيران الخليج. وتتطلع «غامابيرو» الى تحقيق ارباح قدرها ٢٨ مليون دولار اميركي خلال فترة ١٠ سنوات ، غير ان مصدرا في الشركة رفض اعطاء تفصيلات حول رأسمال المشروع.

وتجدر الاشارة الى ان شركة «ايروسباسيال» الفرنسية كانت قد فازت بعقود على هامش معرض الدفاع الذي اقيم في ابو ظبي العام الماضي.

والمشروع الثالث هو مشروع مشترك بين شركة «مارتن ماريتا اوفرسيز كوربوريشن» ومجموعة ابن خلدون الاماراتية لانشاء مركز تشخيص طبي متطور لخدمة سكان الامارات والمناطق المجاورة.

وقدرت مصادر الشركة حجم الاستثمار في المشروع بحوالى ٤٠ مليون درهم، وسوف يعمل في المركز مجموعة من اختصاصيي الاشعة والفنيين، كما يزود بأحدث المعدات اللازمة للخدمات التشخيصية واجهزة العلاج. وستتوفر للمركز امكانية اجراء استشارات مباشرة مع احد اكبر مراكز التشخيص والعلاج في الولايات المتحدة مما سيتيح الفرصة امام المريض للحصول على تشخيص استشاري مختص صحيا بدلا من الاضطرار للسفر الى الخارج.

وسيبدأ العمل في المشروع في حزيران/يونيو المقبل. وكانت الاجراءات الاولى لتنفيذ المشروع قد بدأت في حزيران/يونيو ١٩٩٤.

وكانت المشروعات الثلاثة قد اعلنت على هامش مؤتمر فرص الاعمال بدولة الامارات الذي نظمته شركة المستثمر الوطني بالتعاون مع صحيفة «هيرالد تريبيون» وبدعم من برنامج صفقات المبادلة الاوفست.

وقد القى الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الفريق الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس هيئة الاركان الذي اكد على اهمية الاستفادة من برنامج صفقات المبادلة الذي تطبقه دولة الامارات على عقود التسلح وذلك لدعم الاقتصاد الوطني وتطوير قدرات القطاع الخاص الاماراتي.

والقى الشيخ فاهم القاسمي الامين العام لمجلس التعاون الخليجي كلمة في المؤتمر اعلن خلالها ان دول مجلس التعاون بصدد اصدار اللوائح الخاصة بالغاء احكام المقاطعة العربية لاسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، لكنه اشار الى ان التقدم على المسارين السوري واللبناني يعد امرا جوهريا لتوفير مناخ الاستثمار.

وعرض الشيخ فاهم الفرص الاستثمارية المتاحة في دول مجلس التعاون، فقال ان «دول مجلس التعاون كانت وما زالت ترحب بالاستثمار الاجنبي، كما تدعو الى ايجاد مناخ تجاري حر وتشجيع المشاركة مع الاطراف الاجنبية في اقتصادياتنا». واشار الى ان دول مجلس التعاون لا تضع قيودا على استبدال العملات الاجنبية، وتوجد بها بعض القيود المحدودة جدا على الواردات، وتسمح بحرية نقل الارباح ورؤوس الاموال الى الخارج. ومن خلال انشاء المشروعات المشتركة، فان دول مجلس التعاون تسمح بالمشاركة والملكية الاجنبية في كل القطاعات الاقتصادية، بل علاوة على ذلك فقد قدمت بعض الدول المزيد، فدولة الامارات العربية المتحدة تسمح بأن تمتلك اطراف اجنبية ١٠٠ في المائة من المشروعات القائمة داخل المنطقة الحرة، ومن جانبه قال سلطان السويدي محافظ مصرف الامارات المركزي امام المؤتمر بأن دولة الامارات تسعى لانشاء سوق عالمية للاوراق المالية مستفيدة من الامكانيات الاقتصادية والفنية المتاحة ومن مركزها المتوسط بين الاسواق المالية الغربية والآسيوية.

الامارات: حرب تسويقية لاستقطاب الخطوط الملاحية

■ تخوض موانىء دولة الامارات العربية المتحدة حربا تسويقية لاستقطاب الخطوط الملاحية، مستخدمة في ذلك اساليب متباينة تتراوح بين منح خصومات سعرية وفترات تخزين مجانية للشحنات (بميناء زايد في ابو ظبي)، وسرعة كفاءة مناولة الشحنات (في موانىء دبي) والوفرة في الوقت من خلال تفريغ الشحنات المتجهة للمنطقة في موانىء خارج الخليج (ميناءا الفجيرة وخورفكان الواقعان على بحر العرب).

واشار تقرير نشرته «لويدز ليست» الى انه في حين تمكنت موانىء دبي من تسجيل معدلات حركة قياسية، فان ميناء الفجيرة يعاني من عدم بلوغه طاقته التشغيلية القصوى، كما يعاني ميناء زايد من وجود طاقات تشغيلية غير مستغلة، رغم انه تمكن اخيرا من استقطاب أحد الخطوط الملاحية من ميناء راشد في دبي.

وقال : إن مختلف موانىء الامارات تعمل او تخطط لتوسيع وتطوير تجهيزاتها، وشراء مزيد من الرافعات لتمكينها من مواجهة الطلب المتنامي، بعد ان وطدت (بدرجات متباينة) مواقعها كمراكز اقليمية للملاحة والشحن في منطقة الخليج.

وسجل ميناءا «راشد» و«جبل علي» رقما قياسيا في مناولة الحاويات في عام ١٩٩٤ (١.٨٦ مليون حاوية نمطية وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٠.٨٪ عن عام ١٩٩٣ الذي بلغت حركة الحاويات خلاله ١.٦٩ مليون حاوية).

وتتوقع هيئة موانىء دبي التي تدير الميناءين ان يتجاوز هذا الرقم مليوني حاوية في هذا العام.

وكان حجم الحركة عبر الميناءين بالاطنان قد ارتفع في العام الماضي الى ٢٤.١ مليون طن من ٢١.٦ مليون طن في عام ١٩٩٢.

واظهرت احصائيات الهيئة نموا كبيرا في الشحنات العابرة، والتي سجلت زيادة نسبتها ٢٠٪، وخاصة عبر ميناء جبل علي الذي استفاد من التوسع الكبير للمنطقة الحرة التي ارتفع عدد الشركات العاملة فيها الى ٧٢٠ شركة.

ويقول جمال ماجد بن ثانية مساعد مدير عام هيئة موانىء دبي ان الهيئة تقوم حاليا بدراسة تخصيص استثمارات جديدة لعمليات التوسع والتطوير، مشيرا الى انه سيتم شراء رافعتي حاويات جديدتين، قد يتم تسليمهما في عام ١٩٩٦ لاستخدامهما في ميناء «جبل علي» مشيرا الى ان الهيئة تنفذ حاليا برنامج تطوير يشمل زيادة عدد رافعات الحاويات الى ٢٣ رافعة بحلول منتصف هذا العام مقابل ١٧ في بداية ١٩٩٤، بالاضافة الى عدة رافعات «باناماكس» و«بوست باناماكس».

ويقول المحللون ان استخدام معدات حديثة وتقديم خدمات سريعة، اتاح لموانىء دبي وضع مقاييس تحتذيها موانىء اخرى في منطقة الخليج. وخاصة في مجال سرعة وكفاءة مناولة الشحنات وتفريغ وشحن السفن. ويشير المحللون الى ان قدرة الموانىء الاخرى في المنطقة على تحقيق مستويات أداء مماثلة يتطلب منها ضخ استثمارات كبيرة تنتفي معها الميزة السعرية، بحيث يتعين زيادة الاسعار. ويقول جمال بن ثانية عن ذلك ان هيئة موانىء دبي اضطرت لرفع رسومها في مطلع تموز/يوليو ١٩٩٤، بمعدل ٥٪ تقريبا «لأن للخدمة الممتازة ثمنها».

وعزز ميناء الفجيرة موقعه كميناء اقليمي في الخليج، بعد نجاحه في استقطاب عدة خطوط ملاحية أدت الى بلوغه طاقته التشغيلية القصوى، وبالتالي عدم قدرته على استيعاب الخطوط التي اعلنت عن اهتمامها باستخدام الميناء.

ولهذا تعتزم ادارة الميناء طلب رافعة حاويات جديدة ، على ان يتم تسلمها في منتصف ١٩٩٦، ستنضم الى ٤ رافعات حاويات قيد التشغيل حاليا. الا ان اضافة رافعة جديدة لن تؤدي الى احداث زيادة كبيرة في الطاقة التشغيلية، ولهذا تفكر ادارة الميناء حاليا بتوسيع ارصفة التحميل.

ويبلغ طول ارصفة الميناء حاليا ١٠٦٥ مترا، منها ٦٠٠ متر عمقها ١٢.٥ متر، و١٧٥ متراً بعمق ١١.٥ متر، و٢٩٠ مترا بعمق ٧ امتار.

ويقدر الكابتن روجر سوندرز المدير التنفيذي للميناء عدد الحاويات التي تمت مناولتها في الميناء في عام ١٩٩٤ بنحو ٧٠٠ الف حاوية مقابل ٦٤٩ الف حاوية في عام ١٩٩٣ ونحو ٥٢٧ الف حاوية في عام ١٩٩٢.

وكان الحجم الاجمالي للشحنات عبر الميناء قد ارتفع في العام الماضي بنسبة ٢٢.٣٪ ليصل الى ٦.٥٨ مليون طن مقابل ٥.٣٨ مليون طن في العام السابق.

وتجري ادارة ميناء زايد، وهو الميناء الرئيسي في ابوظبي ، مفاوضات حاليا مع عدد من خطوط الحاويات لاقناعها باستخدام الميناء.

وتشعر ادارة الميناء بثقة اكبر في هذا المجال بعد الاتفاق الذي ابرمته مع خطوط «كراوتيا لاين» لاستخدام الميناء كمقر لعملياتها في المنطقة، بدلا من ميناء راشد في دبي الذي كانت تستخدمه حتى ايلول/سبتمبر الماضي.

الا ان طموحات ادارة ميناء زايد بتحويله الى مركز اقليمي للملاحة والشحن تواجه منافسة حادة من موانىء دبي وميناءي الفجيرة وخورفكان الواقعين على الساحل الشرقي لدولة الامارات.

فعلى الرغم من ان ميناء زايد مجهز باحدث المعدات فانه يعاني من محدودية سرعة الخدمات به.

وبالاضافة الى تاكيدها على الدور المركزي لابوظبي كعاصمة لدولة الامارات وكمركز لصناعة النفط والغاز فيها ، فان ادارة الميناء تستخدم في حملتها التوسيقية مجموعة من «وسائل الاقناع» لاستقطاب الخطوط الملاحية، تشمل عرض رسوم مخفضة جدا، وفترات تخزين مجانية طويلة.

فعلى سبيل المثال عرضت ادارة الميناء على خطوط «كراوتيا لاين» خصما كبيرا عن التعرفة المعلنة، والتي تعد اصلا ضمن الادنى من نوعها في منطقة الخليج، بالاضافة الى فترات تخزين مجانية.

وتتمتع محطة الحاويات في ميناء زايد بوجود طاقات تشغيلية غير مستغلة، تتيح لها استقطاب مزيد من الخطوط الملاحية، حيث تتكون من ٤ ارصفة اجمالي اطوالها ١٠٠٠ متر، ويصل عمقها حتى ١٥ مترا.

وتخطط ادارة الميناء لشراء رافعتين قنطريتين جديدتين ليرتفع عددها الى ٥ رافعات.

الكويت: خروج الرساميل لم يحرم المصارف من فائض سيولتها

■ قال عصام الصقر المدير العام لبنك الكويت الوطني ، ان بيع حصص الحكومة في بعض البنوك الكويتية ضمن برنامج التخصيص سيؤدي الى زيادة دور القطاع الخاص وتخفيف العبء القائم على القطاع العام.

واضاف في مقابلة مع الزميلة «الحياة»، ان البنوك التجارية لا تزال تتمتع بفائض من السيولة على الرغم من خروج ورساميل من الكويت في السنوات الاخيرة.

وهنا نص المقابلة:

□ مؤتمر العمل المصرفي الخليجي اكد في توصياته اهمية فتح فروع للبنوك الخليجية في دول المنطقة، فهل تمت خطوات في هذا الاتجاه، وكيف تنظر البنوك لهذه العملية وما هو دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة؟

– لم تتم، على حد علمنا، اي خطوات في هذا المجال حتى الآن. وبنك الكويت الوطني يؤيد كل السياسات التي تدفع مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج الى الامام ويدخل ضمنها موضوع فتح فروع للبنوك الخليجية في الدول الخليجية الاخرى. ونعتقد بأن البنوك الخليجية اولى بفتح فروع لها في الدول الخليجية والعربية من البنوك الاجنبية. اما بالنسبة لدور البنوك في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، فانه من دون شك دور اساسي اذ ربما شمل تمويل المشاريع الخليجية المشتركة والعمل على تنمية وتوسيع الاسواق النقدية والمالية الخليجية والتلاحم بين هذه الاسواق ودعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة بشكل عام.

□ تتجه الحكومة لتخصيص البنوك الكويتية، فكيف تنظرون الى ذلك، وهل يساهم هذا في ايجاد بنوك ذات قدرة مالية قادرة على المنافسة في ظل التوجه لدخول شركاء اجانب في العمل المصرفي الكويتي؟

– يدخل موضوع بيع حصة الحكومة في بعض البنوك الكويتية ضمن برنامج التخصيص الذي سيؤدي الى زيادة دور وفعالية القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي ويخفف العبء القائم على القطاع العام ويساعد على رفع الانتاجية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي. وتخصيص البنوك، عند حصوله ، يعني بشكل اساسي نقل ملكية الدولة من اسهم هذه البنوك الى القطاع الخاص لكنه لن يؤدي بالضرورة الى زيادة القدرة المالية لهذه البنوك بشكل ملحوظ.

□ من خلال عمليات الرصد في الفترة التي اعقبت تحرير دولة الكويت، ما هي أبرز المؤشرات حول خروج ودخول الاموال للسوق الكويتية وما هي أسبابها وانعكاساتها على وضع الاقتصاد الكويتي؟

– شهدت الكويت هروبا ملحوظا للرساميل في المرحلة التي اعقبت التحرير مباشرة ثم اتجهت حركة التحويلات خارج الكويت واليها الى الاستقرار بعد ذلك. والمعروف ان رأس المال جبان لذا فان هروب الرساميل الذي حصل بعد التحرير مباشرة ليس مستغربا وهو قد يحصل في في اي بلد آخر يواجه ظروفا مماثلة لما واجهته الكويت.

ومما لا شك فيه ان خروج الرساميل ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي في اي بلد اذ انه يؤدي بشكل عام الى انخفاض حجم الاستثمار المحلي. اما بالنسبة للكويت فانه على الرغم من الرساميل التي خرجت في السنوات الاخيرة لا يزال لدى البنوك التجارية فائض من السيولة.

□ يعد بنك الكويت الوطني الاكثر انتشارا بين المصارف الكويتية، ما هي الاستراتيجية التي تتبعونها لذلك؟

– عمل بنك الكويت الوطني منذ فترة طويلة على انشاء وتطوير شبكة من الفروع والشركات التابعة خارج الكويت وذلك ايمانا منه بأن ذلك سيساعد على تقديم اكبر مجموعة من الخدمات المصرفية المتطورة او المتكاملة لعملائه. وتمتد فروع البنك والشركات التابعة له اليوم في اهم مراكز المال العالمية وتقدم لعملاء بنك الكويت الوطني في الكويت وخارجها الخدمات المصرفية المتعددة والخدمات الاستشارية. واثبتت استراتيجية التوسع هذه نجاحها بدليل عدد العملاء المتزايد للفروع الخارجية والشركات التابعة ونجاح هذه الفروع والشركات في الدول التي تعمل فيها.

□ ماذا عن ادارة عمليات تمويل مشروع مجمع البتروكيمياويات التي أسندت الى بنك الكويت الوطني بالاضافة الى بنكين اجنبيين؟

– تسير عملية تأمين التمويل لمجمع البتروكيمياويات بشكل جيد وضمن خطة العمل الموضوعة لها، والمعروف انه تم الاعلان عن تأسيس شركة جديدة هي شركة بوبيان للبتروكيمياويات لتملك نسبة ١٠ في المائة من المشروع الجديد الذي ستتملكه شركة الكيمياويات البترولية وشركة يونيون كاربيد بنسبة ٤٥ في المائة لكل منهما. وتم اخيرا تعيين بنك الكويت الوطني وكيل بيع لعملية الاكتتاب هذه.

الشارقة: مليار دولار من التجارة غير النفطية

■ قالت الشارقة ان تجارتها الخارجية ارتفعت في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٤ الى ٧.١٩١ مليار درهم (مليار دولار) وبنسبة زيادة توازي ٢ في المائة تقريبا على الفترة ذاتها من العام الماضي على الرغم من انخفاض حجم التجارة الخارجية الى ١.٢٣١ مليون طن وبنسبة توازي ٤ في المائة تقريبا بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٩٣ ما يعكس الارتفاع السعري للواردات.

واظهرت احصاءات دائرة جمارك الشارقة ان قيمة واردات الامارة في الفترة من اول كانون الثاني /يناير الى نهاية ايلول/سبتمبر الماضي بلغت ٤.٥١٢ مليار درهم (١.٢٢ مليار دولار) وبنسبة زيادة توازي ٧.٢ في المائة عن الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي. واشارت الى ان واردات الشارقة من الاجهزة ومعدات النقل في الاشهر التسعة الاولى من هذه السنة بلغت نحو مليار درهم (٢٧٠ مليون دولار) ومن المواد المصنوعة المتنوعة والاصناف المصنوعة المصنفة اساسا طبقا لمواد الصنع نحو ١.٠٤ مليار درهم ومن المواد والسلع والمعاملات التجارية غير المبوبة نحو ٧٢٢ مليون درهم ومن الكيمياويات والمواد ذات العلاقة نحو ٢٣٣ مليون درهم ومن المشروبات والدخان نحو ٥١ مليون درهم ومن الدهون والزيوت النباتية والحيوانية نحو ٥١ مليون درهم ومن المواد الخام غير الصالحة للاكل ما عدا الوقود نحو ٤٨ مليون درهم ومن الوقود المعدني وشحومات المواد المتصلة بها نحو ٣٧.٤ مليون درهم.

ويشير الاحصاء الى ان ايطاليا تصدرت الدول الموردة لامارة الشارقة في الفترة المذكورة وبلغت ١.١ مليار درهم تلتها الولايات المتحدة بقيمة ٣٧٦ مليون درهم ثم اليابان بنحو ٣٧٣ مليون درهم والهند بنحو ٣٣١ مليون درهم ومن فرنسا بنحو ٢٨٦ مليون درهم والمانيا بنحو ٢٠٢ مليون درهم ومن كوريا الجنوبية بنحو ١٢٦ مليون درهم والصين بنحو ١٢٥ مليون درهم والمملكة المتحدة بنحو ١٢٠ مليون درهم وجاءت هولندا في المركز العاشر بنحو ١١٠ ملايين درهم. وبلغت قيمة تجارة الترانزيت عبر موانىء الشارقة للاشهر التسعة الاولى من السنة ١.٨ مليار درهم (٤٧٥ مليون دولار) للسلع ومواد ومعاملات تجارية وصل حجمها الى ٢٢٢.٧٢٥ الف طن.

وجاءت ايران على رأس قائمة الدول التي تتعامل مع تجارة الترانزيت عبر موانىء امارة الشارقة بما قيمته ٢٤٨ مليون درهم تلتها قطر بقيمة ٨٢ مليون درهم وسلطنة عمان بنحو ٨٠ مليون درهم وهونغ كونغ بنحو ٤٧ مليون درهم والهند بنحو ٤٥.٥ مليون درهم والسعودية بنحو ٤٤ مليون درهم بالاضافة الى ما قيمته ١.٠٢١ مليار درهم من السلع تذهب الى دول اخرى.

وبلغت قيمة تجارة اعادة التصدير عبر موانىء الشارقة في الفترة من اول كانون الثاني/يناير الى نهاية ايلول/سبتمبر الماضي نحو ٨٠٦ ملايين درهم لسلع واجهزة ومعدات وبضائع وصل حجمها الى ٩٥١٥٦ طنا. وتصدرت ايران قائمة الدول التي تتعامل مع تجارة اعادة التصدير عبر موانىء الشارقة بما قيمته ١٩٠ مليون درهم تلتها هونغ كونغ بقيمة ١٣٥ مليون درهم والهند ١٠٩ ملايين درهم وكينيا ٥٦ مليون درهم وباكستان ٤٧ مليون درهم واثيوبيا ٤٥ مليون درهم.

وارتفعت قيمة تجارة الصادرات عبر موانىء الشارقة في الاشهر التسعة الاولى من هذه السنة الى ٧٢ مليون درهم وبنسبة *زيادة توازي ٢٩ في المائة عن الفترة ذاتها من العام الماضي التي بلغت قيمة الصادرات خلالها ٥٩ مليون درهم ، كما ان حجم صادرات الامارة زاد بنسبة ١٥.٨ في المائة ليصل الى ٤٥٦١٣ طنا في مقابل ٣٩٣٩٢ طنا في الفترة المقابلة من العام الماضي.

واوضح الاحصاء ان قيمة صادرات الشارقة للصومال بلغت ١٧.٣٨٣ مليون درهم تلتها اثيوبيا بقيمة ١٢.٨٢ مليون درهم ثم ايران بقيمة ٨.٦ مليون درهم والهند ٧.١ مليون درهم وسلطنة عمان ٥.٩ مليون درهم ثم باكستان بما قيمته ٤.٢ مليون درهم.

مصر

مشاكل الديون الخارجية لن تنتهي قبل ٤٨ سنة

■ قال يوسف بطرس غالي وزير الدولة المصري لشؤون التعاون الدولي ان مشكلة الديون الخارجية على مصر والتي تبلغ ٣١.١٨ مليار دولار ستنتهي سنة ٢٠٤٣.

وقال غالي امام لجنة برلمانية تابعة لمجلس الشورى المصري ان لدى مصر اليوم القدرة الكاملة على مواجهة الديون واعبائها من دون ان يكون لذلك اي تأثير سلبي على الاقتصاد القومي واسعار صرف العملات الاجنبية داخل مصر.

واوضح ان الحل الخاص بمشاكل المديونية الخارجية يستند الى دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي سيعمل على رفع مستوى المعيشة عن طريق رفع كفاءة الايدي العاملة ورفع انتاجها مما يخلق توازنا بين الاسعار والاجور.

واضاف ان مصر لم تتمكن عام ١٩٨٧ من جدولة الديون، وفي عام ١٩٩١ ادركت الدول الدائنة ان مصر التي اثبتت ثقل دورها السياسي في المنطقة تستحق ان تحصل على الاهلية الاقتصادية عن طريق تخفيض ديونها، وقال انه كان مطلوبا لحل مشكلة الديون ان نحصل على تخفيض قدره ٤٣ في المائة من الديون. ولكننا حصلنا على اكثر من ذلك نتيجة لاهليتنا السياسية.

واكد ان مصر لن تعود الى نادي باريس مرة اخرى ابدا لجدولة الديون وانه لا يوجد خوف على الاقتصاد القومي لأنه قادر على الوفاء بهذه الالتزامات.

على صعيد آخر توقع رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي تراجع العجز في الموازنة العامة ليصل الى ٢.٦ في المائة عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ وانخفاض معدل التضخم في السنة هذه ١٩٩٥ الى نحو ٥ في المائة، مشيرا الى انه بلغ في اب/اغسطس الماضي نحو ٧ في المائة بعدما كان نحو ٢١.١ في المائة في ٩١-١٩٩٢.

وكشف صدقي في برنامج عمل حكومته للسنة هذه امام البرلمان المصري انخفاض ايرادات مصر من السياحة الى ١.٨ مليار دولار عام ٩٣-١٩٩٤ مقابل ٢.٥ مليار دولار عام ٩١-١٩٩٢. وعزا ذلك الى «النشاط التخريبي لجماعات الارهاب».

واعلن رئيس الوزراء قيام المصرف المركزي المصري بدرس عدد من العروض المقدمة من المصارف العالمية المتخصصة لادارة جانب من الاحتياطات النقدية التي يملكها وتبلغ ١٧ مليار دولار، وذلك بهدف زيادة العائدة منها، كما يجري المصرف دراسة لتحويل جزء من الارصدة بالدولار الاميركي الى عملات حرة اخرى تتمتع بالاستقرار النسبي في اسعار صرفها وزيادة عائد الاستثمار.

واكد صدقي حرص الحكومة على عدم تكرار مشكلة تضخم الدين الخارجي وما يترتب على ذلك من اعباء ثقيلة على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات. كما اكد التزام الحكومة بأن يقتصر الاقتراض في السنوات المقبلة على القروض التي تمول مشاريع كي تكون قادرة على الوفاء باعباء تسديد الدين أو خدمته على الاقل. واشار الى ان المرحلة المقبلة ستشهد انخفاضا آخر في اعباد الدين الخارجي بعد اسقاط الشريحة الثالثة من الديون المتوجبة للدول الصناعية. اذ انخفضت نسبة الدين من ٥٢.٦ في المائة في ٩٠ - ١٩٩١ الى ١٥ في المائة عام ٩٣-١٩٩٤.

واشار الى ان الاستثمارات المدرجة في خطة عام ٩٤-١٩٩٥ تصل الى نحو ٣٥ مليار جنيه منها ١٢.٨ مليار جنيه للحكومة والهيئات الاقتصادية و٤ مليارات جنيه لقطاع الاعمال العام ونحو ١٨.٢ مليار جنيه للقطاع الخاص (٥٢ في المائة من اجمالي الاستثمارات).

وذكر ان الخطة للسنة الجديدة تستهدف زيادة اجمالي الناتج المحلي من ١٣٩.١ مليار جنيه الى ١٥٤.٤ مليار جنيه بزيادة ٤.٥ في المائة عن العام السابق لاتاحة فرص عمل جديدة لنحو نصف مليون عامل.

واضاف ان السياسة المالية للحكومة اتخذت خطوات نحو ترشيد الانفاق العام مما أدى الى تراجع معدل نموه السنوي من ٤٠ في المائة في ٩١-١٩٩٤. الى ١٥ في المائة عام ٩٣-١٩٩٤.

كما ان هذه السياسة واصلاح النظام الضريبي أديا الى ارتفاع الموازنة العامة للدولة الى ٦٤.٦ مليار جنيه في العامين ١٩٩٣و١٩٩٤.

مقويات من فرنسا وجنوب افريقيا للسياحة

اكد وزير السياحة المصري الدكتور ممدوح البلتاجي اهمية تبديد المخاوف غير المبررة التي افتعلتها بعض أجهزة الاعلام الغربية في شأن الأوضاع في مصر.

وقال البلتاجي عقب عودته من باريس في زيارة تنشيطية للسياحة، ان الجمهور الفرنسي لديه قناعة باهمية مصر الحضارية وان تاريخها وثقافتها في أعماق الوجدان الفرنسي.

واشار الى ان وزير السياحة الفرنسي قرر أيفاد مجموعة من المتخصصين في السياحة برئاسة هيئة السياحة الفرنسية ومنظمي الرحلات الى مصر، وذلك بهدف التعرف الى الأوضاع الأمنية على الطبيعة، بالاضافة الى عناصر الجذب السياحي الفريدة التي تتمتع بها مصر. واكد انه تم الاتفاق على تنشيط سياحة الغوص وسياحة المؤتمرات. وقد «ناقشت مع منظمي الرحلات وممثلي أجهزة الاعلام الفرنسية تطور البنية التحتية والانجازات التي تحققت في الفترة الاخيرة والضمانات التي مُنحت للمستثمرين والقطاع الخاص المصري والعالمي».

وعن الحملة الدعائية والاعلانية، أشار انه ستتوالى الحملة الدعائية وفق الترتيبات الملائمة خصوصاً ان الحملة الدعائية التي انتشرت في محطات المترو في باريس شاهدها خمسة ملايين فرنسي. وذكر ان الجانب الفرنسي متحمس للحملة التسويقية والدعائية وانه طالب بمزيد من المرونة في ما يتعلق بالطيران العارض.

من جهة اخرى، اكد البلتاجي ان المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التدفق السياحي الى مصر من سوق جنوب افريقيا التي تعتبر من الاسواق الجديدة الواعدة لتصدير السياح في القارة الافريقية، خصوصاً بعد التحول الديموقراطي الذي حدث هناك في ايار/مايو الماضي، وأكد ان هناك ٣٠ ألف سائح من جنوب افريقيا وصلوا الى مصر في اسبوع واحد فقط.

وذكر البلتاجي في مؤتمر صحافي عقد في ختام المحادثات بينه وبين نظيره الجنوب الافريقي ريوي باليرزو الذي زار مصر في اطار الاجتماع السنوي لاتحاد شركات السياحة في جنوب افريقيا (اسانا): إن انعقاد المؤتمر في مصر، وهو ثاني مؤتمر دولي يعقد في القاهرة خلال فترة وجيزة بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يؤكد قدرات مصر الاستيعابية والتنظيمية في ما يتصل بسياحة المؤتمرات بين دول العالم.

واوضح ان المحادثات تضمنت عقد اتفاق أو مذكرة تفاهم لتعزيز التبادل السياحي بين مصر وجنوب افريقيا في المرحلة المقبلة وكذلك الاتفاق على صيغة المشاركة التي ستدعم في اللقاء المقبل في جنوب افريقيا في شباط/فبراير المقبل.

وقال أن صيغة المشاركة التي تم الاتفاق عليها تستند الى فكرة اقامة قاعدة مشتركة للمصالح تجمع أطراف العمل السياحي من منظمي رحلات وشركات سياحية وطيران وفندقة ومستثمرين من الجانبين لاقامة مشاريع تنموية سياحية في مصر.

من جهته قال وزير السياحة الجنوب افريقي الدكتور ريوي باليرزو: إنه تم التوصل الى عقد لاقامة وادارة مشروع سياحي للمرة الاولى من جنوب افريقيا تديره مؤسسة فندقية مصرية رأس مالها ٢٠ مليون جنيه في عين السخنة طاقتها ١٥٠ حجرة وان هناك مزيداً من المشاريع الاستثمارية ستقام في مصر برأس مال من جنوب افريقيا.

الجزائر

تشجيع اقامة المناطق الحرة

■ أعدت الحكومة الجزائرية خمسة مراسيم جديدة، صدرت في الجريدة الرسمية، ترمي الى تنشيط الاستثمار الخاص والتشجيع على اقامة مناطق حرة، وتعتبر المراسيم مكملة لقانون تشجيع الاستثمارات الذي صدر في تشرين الاول/اكتوبر الماضي.

ويحدد المرسوم الاول طريقة سير «مؤسسة تطوير الاستثمارات» التي قررت الحكومة انشاءها منذ فترة قصيرة، وكذلك صلاحياتها وتشكيلة مجلس ادارتها.

وتعتبر المؤسسة هيئة عمومية لكنها تتمتع باستقلال اداري ويتركز دورها على مساعدة المستثمرين ومنحهم تسهيلات واعفاءات ومتابعة تنفيذ مشاريعهم والسهر على وفائهم بالتعهدات التي يقطعونها.

وفي هذا الاطار ستؤمن المؤسسة جميع المعلومات الاقتصادية والقانونية والفنية التي يحتاجها المستثمرون وتفتح نافذة موحدة لتسهيل المعاملات الادارية على اصحاب المشاريع الجديدة. ويسير المؤسسة، التي ترعاها رئاسة الوزراء، مجلس ادارة يشارك في عضويته مندوبون عن الوزارات والهيئات الرسمية المعنية.

وحدد المرسوم الثاني شروط انشاء مناطق حرة في الجزائر «لتعاطي نشاطات صناعية او تقديم خدمات في قطاعات محددة»، وفوض تسيير المناطق واستثمارها لاشخاص معنويين من القطاع العام او الخاص على اساس اتفاق مرفق بكراس شروط يحدد حقوق الهيئة المستثمرة وواجباتها ويقدر قيمة الايجار السنوي الذي يتعين عليها تسديده للاجهزة الحكومية.

ويمنح المرسوم المتعاطين لنشاطات اقتصادية في المناطق الحرة حرية استيراد السلع والخدمات وتصديرها من دون قيود او شروط او رسوم جمركية، كذلك تخضع المناطق الحرة لنظام تشغيل خاص يختلف عن القوانين النافذة في الجزائر.

وحدد المرسوم الثالث اوضاع المناطق الاقتصادية المرشحة للتطور والتي تتوافر فيها امكانات طبيعية او بشرية خاصة تحتاج لتنمية بارساء تكامل بينها وبين مناطق اخرى مشابهة لها.

اما المرسوم الرابع فحدد شروط منح الاراضي التي ستقام فيها مناطق حرة الى المستثمرين وشركات التهيئة، واجاز المرسوم للاشخاص الماديين والمعنويين وكذلك للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي استخدام الاراضي في المناطق التي ستتحول الى مناطق حرة شرط عدم تملك اراض اخرى داخل المناطق المعنية يمكن اقامة المشاريع نفسها فيها».

وحدد المرسوم فترة استخدام الاراضي في المناطق الحرة بمدد تتراوح بين ٢٠ و٤٠ سنة بحسب اهمية الاستثمارات الموظفة. وهي قابلة للتجديد طبقا لشروط ينص عليها كراس الشروط.

وتسدد الهيئة المستثمرة للمنطقة الحرة سعر الايجار في مرحلة التهيئة بالدينار الرمزي، ثم تبدأ تسديد الايجار الحقيقي بعد ذلك طبقا لشروط العقد. اما المستثمرون الذين تربطهم بالدولة اتفاقات سابقة فيحق لهم الاستمرار بالتسديد بوساطة الدينار الرمزي حتى بعد استكمال التهيئة وبدء استثمار المنطقة الحرة.

وحدد المرسوم الخامس الحد الادنى من الاستثمارات الذي ينبغي ان يؤمنه المستثمر بجهده الذاتي، ويتفاوت الحد الادنى بتفاوت القيمة الاجمالية للاستثمار.

فبالنسبة للمشاريع التي تقل استثماراتها عن مليوني دينار (٥٠ الف دولار) يتعين على المستثمر ان يؤمن تمويلا ذاتيا نسبته ١٥ في المائة من كلفة المشروع. وبالنسبة للمشاريع التي تزيد استثماراتها على مليوني دينار وتقل عن عشرة ملايين دينار (٢٥٠ الف دولار) يتعين على المستثمر تأمين تمويل ذاتي نسبته ٢٠ في المائة من الكلفة الاجمالية، اما بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز استثماراتها عشرة ملايين دينار فيتعين على المستثمر تأمين ٣٠ في المائة من الكلفة بوسائله الخاصة.

السودان

حل المشاكل مع صندوق النقد وتحسين العلاقات مع الصناديق العربية

■ كشف وزير المال السوداني عبدالله حسن احمد عن ان حكومته توصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولي يتضمن خطاب نوايا يلتزم خلاله السودان بتنفيذ برنامج اقتصادي يشمل عدة اجراءات تتعلق بسعر الصرف الخاص بالدولار - الذي وصل الى ٤٨٠ جنيها سودانيا - من حيث تحرير سعر الصرف وحرية تحريك السعر، وتحرير التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا والغاء كل القوانين والقيود التي تعرقل حركتها، وكذا تحرير اسعار المنتوجات الزراعية وضبط السيولة في الاقتصاد السوداني ورفع الدعم تدريجيا عن السلع والخدمات، موضحا ان تلك الاجراءات لن تخرج عن سياسات التحرير الاقتصادي التي رسمتها الخرطوم نفسها او تمثل عبئا على الاقتصاد او المواطن السوداني.

واضاف الوزير السوداني ان البرنامج المقرر طرحه على مجلس ادارة صندوق النقد للمصادقة عليه يمثل حلا جذريا ومعالجة نهائية لمشاكل السودان مع صندوق النقد، مشيرا الى وجود اتفاق كامل بين الخرطوم ومسؤولي الصندوق حيال بنود برنامج الاصلاح الاقتصادي الوارد في خطاب النوايا الذي جرى التوصل اليه بعد عدة جولات ومفاوضات شاقة بين الطرفين. واعرب عن أمله في ان يوافق مجلس ادارة الصندوق على خطاب النوايا حتى يتمكن السودان من استئناف نشاطه الطبيعي داخل الصندوق والغاء قرار تجميد عضويته وممارسة حقه في التصويت والحصول على القروض اللازمة لمشروعات التنمية والتي جرى حرمانه منها منذ عام ١٩٨٤ بسبب خلاف بشأن عدم استعداده لتنفيذ اصلاحات محددة طرحها الصندوق واعتبرها ضرورية لوقف تدهور الاوضاع الاقتصادية في السودان.

وتابع الوزير، ان معدلات التضخم داخل الاقتصاد السوداني انخفضت من ١٣٠٪ في نهاية حزيران/يونيو الماضي الى ٨٥٪ في تشرين الاول/اكتوبر الماضي، وانه من المتوقع ان تستمر في الانخفاض على ضوء الاجراءات الاقتصادية التي جرى الاتفاق على تنفيذها مع صندوق النقد الدولي، مشيرا الى ان الحكومة السودانية تنوي زيادة رواتب الموظفين بنسبة ٤٠٪ ليتمكنوا من مواجهة تداعيات الاجراءات الاقتصادية الجديدة لا سيما في ضوء الارتفاع المتوقع لأسعار الوقود ورفع الدعم عن السلع.

واوضح ان السودان التزم ببرنامج سداد المديونيات للصندوق والتي جرى الاتفاق في ايار/مايو الماضي على تسديدها خلال ٥ سنوات، حيث سدد السودان كل الاقساط حتى الآن، مشيرا الى ارتياح مسؤولي الصندوق لحرص السودان على تطبيع العلاقات بين الطرفين، موضحا ان صندوق النقد الدولي اشاد بالسياسة النقدية للسودان التي نجحت في تحقيق استقرار لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، والتزامه ببرنامج تسديد متأخرات ديونه للصندوق.

وقال الوزير السوداني ان الخرطوم تسعى حاليا لتحسين العلاقات مع الصناديق العربية، مشيرا الى انه جرى عقد جولتين من المباحثات مع صندوق النقد العربي تناولت الحلول المقترحة للوصول الى تسوية ديون السودان للصندوق، مشيرا الى ان تلك المفاوضات حققت تقاربا في وجهات النظر غير انها لم تحسم تلك المسألة بشكل نهائي، متوقعا ان تصل الجولة الثالثة المتوقعة بين الطرفين لحلول نهائية لمعالجة تلك المشكلة، موضحا ان الخرطوم تجري اتصالات مكثفة مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبحث مسألة المتأخرات وايجاد الحلول المناسبة التي تسمح للصناديق العربية باستئناف انشطتها داخل السودان.

وشدد عبدالله حسن احمد على ان الهيئات الاقتصادية العربية تجد تعاونا كاملا من الحكومة السودانية التي تحترم حريتها في انشطتها الاستثمارية والاحتفاظ بفوائد صادراتها وتوزيع ارباحها وتذليل كل العقبات والمشاكل التي تعترضها، داعيا المستثمرين العرب الى الاتجاه بأموالهم للسودان بدلا من توظيفها في اماكن بعيدة واتجاهات جديدة تتعارض مع المصالح العربية.

يذكر أن صندوق النقد الدولي قرر في شباط/فبراير الماضي تعليق عضوية السودان بسبب عدم التزامه بسداد دفعة متأخرات ديون قيمتها ١.٧ مليار دولار، وان السودان حرم من قروض الصندوق منذ عام ١٩٨٤ بسبب رفضه تنفيذ اصلاحات اقتصادية طلبها الصندوق.

تونس

تحرير الواردات على طريق الاستكمال

■ استكملت تونس تحرير ٨٣ في المائة من المستوردات سنة ١٩٩٤، بعدما كانت حررت ٦٠ في المائة من الاسعار في مرحلة الاستيراد عام ١٩٩٣.

واستثنيت من الاسعار المحررة السلع المدعومة ومواد التموين والالبسة الجاهزة التي تنتجها تونس بكثافة وتحرص على حمايتها من المنافسة الخارجية. ويذكر ان تونس انشأت اخيرا لجنة لمراقبة حسن سير الاستيراد ومنع المنافسة غير المشروعة، كما وضعت في الوقت نفسه نظاما جديدا للحماية الجمركية يقوم على اعتماد رسوم موقتة في الفترة الانتقالية تؤمن حماية المنتوجات المحلية والمحافظة على قدرتها التنافسية. وقد ارسى قانون التجارة الخارجية الذي صدر في آذار/مارس الماضي مبدأ تحرير الاستيراد مع ادراج المراقبة الفنية للسلع المصدرة والمستوردة لحماية الاقتصاد المحلي من المنافسة غير الشريفة.

من جهة اخرى افادت احصاءات اعدتها وزارة الاقتصاد التونسية ان الميزان التجاري سجل نموا نسبته ٢٩ في المائة في الاشهر العشرة الاولى من السنة الجارية وقدرت قيمة الايرادات من الصادرات بـ ٣٠٤ مليارات دولار، فيما قدرت الايرادات في الفترة نفسها من عام ١٩٩٣ بـ ٢٠٦ مليارات دولار.

واظهرت الاحصاءات تحسنا في صادرات المنتوجات الصناعية (من دون احتساب صادرات الطاقة) نسبته ٢٩ في المائة مما اتاح تحقيق



زين العابدين بن علي

فائض في الميزان الغذائي قيمته ٣٦ مليون دولار للمرة الاولى منذ عام ١٩٩١.

وسجلت الواردات نموا نسبته ٧ في المائة، فيما قدرت نسبة النمو في الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٩٣ بـ ٩ في المائة. اذ ارتفعت قيمة المستوردات من ٤٦ مليار دولار الى ٥ مليارات دولار، واظهرت الاحصاءات ايضا تراجعا للعجز في الميزان التجاري من ٢ مليار دولار في الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٩٣ الى ١.٥ الى مليار دولار في الفترة نفسها من السنة الجارية. مما اتاح تحسين نسبة تغطية الصادرات للمستوردات بـ ١٢ نقطة، اذ تطورت من ٥٦ في المائة الى ٦٨ في المائة.

وتتوقع تونس تطور الصادرات من السلع والخدمات في سنة ١٩٩٥ بنسبة ٦.٢ في المائة، فيما يتوقع ان تزيد المستوردات بنسبة اقل من ٤ في المائة، مما سيؤدي الى تراجع العجز في ميزان المدفوعات. وينتظر ان تصل ايضا نسبة تحرير التجارة الخارجية الى ٩٢ في المائة سنة ١٩٩٥ التي تعتبر المرحلة الاخيرة من خطة تحرير المبادلات مع الخارج.

وتؤمن الصادرات من المنسوجات الحصة الرئيسية من الصادرات الصناعية (اكثر من ٣٣ في المائة)، فيما تستأثر صادرات زيت الزيتون بـ ٤٨ في المائة من الصادرات الغذائية، وشكلت صادرات المواد الصناعية ٨٦ في المائة من صادرات تونس سنة ١٩٩٤. وقد استطاعت تونس لجم تطور الدين الخارجي بفضل نمو الصادرات، اذ تراجعت نسبة الدين التي كانت تعادل ٢٨ في المائة من الصادرات عام ١٩٨٦، الى ١٩ في المائة سنة ١٩٩٤.

ليبيا

عروض ايطالية رغم العقوبات

■ أفادت نشرة نفطية ان شركة «اجيب» الايطالية تبحث حاليا مع السلطات الليبية في مشاريع تطوير انتاج الغاز الطبيعي الليبي وامكانية الاعتماد عليه اذا تدهورت الاوضاع في الجزائر.

وذكرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) ان محادثات جرت بين الجانبين لتطوير حقول الغاز المكتشفة سابقا في غرب ليبيا، حيث تم حفر ٨ ابار قدرة انتاجها المثبتة ٣ مليارات متر مكعب في السنة.



معمر القذافي

كما تقوم «اجيب» حاليا بالتنقيب عن ابار بحرية اخرى قد تسمح بتصدير من ٨ الى ١٠ مليارات متر مكعب سنويا من خلال مشروع لمد خط انابيب الى جزيرة صقلية.

واضافت النشرة ان مشروعين لهذا الخط اعدا بالفعل لكن التنفيذ لن يتم نظرا لتعذر التمويل الا في حال اعتماد سوق الغاز الايطالي على الغاز الليبي، علما بأن ايطاليا تحصل حاليا على ١٢ مليار متر مكعب من الجزائر قد ترتفع الى ٢٠ مليارا.

واشارت الى ان «اجيب» التي تعتبر اكبر منتج اجنبي للنفط في ليبيا تسعى لزيادة انتاجها الحالي من ٣١٠ آلاف برميل يوميا الى ٤٠٠ الف برميل خلال السنوات الست المقبلة.

كما اشارت الى عقد الاستثمار والتطوير لحقل مرزق (جنوب غرب ليبيا) الذي وقعته شركة النفط الليبية الرسمية منذ شهرين مع مجموعة اوروبية مؤلفة من «توتال» الفرنسية و«ريبسول» الاسبانية و«او . ام . في» النمساوية.

وقد نجحت هذه المجموعة اخيرا في زيادة حصتها بعد ان كانت قد اشترت العام الماضي الحصة الاصلية العائدة لشركة «رومبترول» الرومانية والتي انسحبت بعد ان قامت بعمليات التنقيب.

واوضحت «ميس» ان «كل هذه العقود والمشاريع تدل على ان العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا والتي اضرت نسبيا بالانتاج والتطوير وزادت كلفتهما لم تمنع طرابلس من الاستمرار في عملياتها التجارية مع الشركات الاوروبية التي تستفيد من غياب زميلاتها الاميركية الممنوعة من العمل في ليبيا من قبل واشنطن».

ويذكر ان الامم المتحدة تفرض على ليبيا منذ ١٩٩٢ حظرا جويا وعسكريا اضيفت اليه سنة ١٩٩٣ عقوبات اقتصادية تتعلق بالاموال الليبية في الخارج وببعض المعدات المتصلة بالصناعة النفطية.



المغرب

خلاف زراعي مع اوروبا

■ رفض المغرب رسميا اقتراحات اوروبية في شأن صادراته الزراعية الى دول الاتحاد الاوروبي.

وقال الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الحكومة وزير الخارجية والتعاون، لا يمكن للمغرب ان يوافق على مثل هذه الاقتراحات لأنها تضر بمصالحه التجارية مع الاتحاد الاوروبي.

واضاف في تصريحات صحافية نقلتها «وكالة المغرب للانباء» ان بلاده تعارض بشدة ما جاء في المذكرة الاوروبية في شأن مراجعة حصص الصادرات الزراعية خصوصا مادة البندورة الى الاتحاد الاوروبي.

واعرب الفيلالي عن غضب الحكومة المغربية للطريقة التي تعامل بها الاتحاد الاوروبي مع المغرب بخصوص هذه الاقتراحات الذي قال «انها وصلت الى الرباط في ٢١/١٢/١٩٩٤، وان الاوروبيين حددوا مهلة الاجابة في ٢٤ ساعة ما اعتبرته الحكومة المغربية سلوكا غير مقبول في العرف التجاري والديبلوماسي».

وكان مجلس الاتحاد الاوروبي اشار في اجتماع عقده في بروكسيل الى ان المصادقة على القرار بابرام اتفاق على شكل تبادل للرسائل بين الاتحاد الاوروبي والمغرب في خصوص نظام استيراد المجموعة للبندورة المغربية سيشرع في تطبيقه اعتبارا من اول كانون الثاني/يناير. وحسب المذكرة الاوروبية تم تحديد الحجم الإقصى لصادرات البندورة بنحو ١٣٠ الف طن بقيمة ٥٦٠ وحدة نقدية اوروبية للطن الواحد.



الحسن الثاني

وقالت جمعية المنتجين المغاربة ان الاقتراح الاوروبي سيهدد مستقبل الصادرات المغربية الزراعية الى الاتحاد الاوروبي وسيشكل خسائر فادحة للمزارعين.

وجاد في تصريحات عقب اجتماع عقدته جمعية المنتجين مع رئيس الوزراء عبداللطيف الفيلالي انها «لا تقبل بالصيغة الاوروبية لأنها تقلص الحجم والسعر وتضع شروطا جديدة على دخول الصادرات الزراعية الى السوق الاوروبية»، وطالبت الحكومة المغربية باتخاذ اجراءات مضادة للضغط على الجانب الاوروبي.

وتقول مصادر مستقلة متابعة للملف انه «اذا طبقت المجموعة الاوروبية القوانين الجديدة في مجال الصادرات الزراعية، فان الرباط قد تلجأ الى ورقة الصيد البحري التي ستبدأ المفاوضات في شأنها مطلع السنة لتجديد الاتفاق الذي سيسمح لنحو ٧٠٠ باخرة اوروبية بالصيد في المياه المغربية».

ويذكر ان المغرب يرتبط مع الاتحاد الاوروبي بثلاث اتفاقات للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي تعود لأعوام ١٩٦٩ و١٩٧٦ و١٩٨٨ تمنح امتيازات تفضيلية في مجال ادخال منتوجاته الزراعية والنسيجية الى الأسواق الاوروبية.

ونقل عن الفيلالي قوله، ان بلاده ترفض العودة الى ما قبل تلك الاتفاقات وان المغرب سيحتفظ لنفسه باتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة للاحتفاظ بمصالحه التجارية داخل المجموعة الاوروبية.



الشيخ محمد بن راشد المكتوم في أول لقاء صحافي بعد تعيينه ولياً لعهد دبي:

كيف نقبل الصلح مع اسرائيل ونرفضه مع العراق؟

■ في أول لقاء صحافي له، بعد تنصيبه ولياً لعهد دبي، دعا الفريق أول الشيخ محمد بن راشد المكتوم، (الذي يتولى ايضا منصب وزير الدفاع في دولة الامارات)، بمثل الجرأة التي عرف فيها، العرب الى التصافي مع العراق و«مد جسور المحبة» نحوه. مناشداً الكويت حكومة وشعباً التواصل مع الشعب العراقي لأن «قدر العراق وقدر الكويت ان يكونا جارين شقيقين، ولا بد ان يتعامل شعباهما مع بعضهما بعضا على رغم المآسي التي مرت عليهما في حرب تحرير الكويت».

وما قاله ولي عهد دبي، هو رجع لصدى ما دعا اليه رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، مراراً، وهو التسامح والصفح ونسيان الماضي.

واشار الشيخ محمد الى ان العراق اعترف رسمياً بحدود الكويت وسيادتها، فلماذا لا يمد شعب الكويت وقيادته جسور المحبة والتواصل نحو العراق وشعبه. وقال ان دولة الامارات ودولا عربية أخرى وقفت الى جانب الكويت وشعبها، وقاتلت الى جانب شعب الكويت لاعادة الحق الى اصحابه وعادت الكويت بعد معاناة شعبها.

ثم تساءل: «الآن شعب العراق يعاني من الحصار والجوع والمرض، فلماذا لا نقف الى جانبه ونساعده في معاناته؟».

وتابع: «هل يمكن للعربي ان يتخلى او يتنكر لأخيه العربي؟ وهل يسمح لنا ضميرنا العربي واخلاقنا وقيمنا العربية وديننا الاسلامي بأن نترك شعب العراق يعاني ويتألم؟».

وقال الشيخ محمد: «لا اعتقد انني كعربي ولدت من أب عربي وأم عربية ورضعت حليب العروبة منذ طفولتي يمكنني ان اقبل باستمرار هذا الوضع للأمة العربية».

وزاد ان الوضع العربي غير طبيعي «ولا بد لنا من العودة الى وضعنا الطبيعي لأننا امة عربية واحدة، فلا يمكن ان تبقى متفرقة».

وذكر بأن الشيخ زايد كان أول من دعا الى عودة مصر الى الجسد العربي بعد اتفاقي كامب ديفيد. وقال ان «مصر عادت الى العرب وهي تلعب اليوم الدور الرئيسي والقيادي في الساحة العربية وعلينا الآن اعادة العراق وشعبه الى الأمة العربية وعدم التخلي عنه او التنكر له».

مشكلة الاسرى

في معرض رده على سؤال لصحافي كويتي يذكر بالاسرى الكويتيين قال ولي عهد دبي:

«كيف اسمح انا كعربي ان يموت اطفال العراق وعجائزه جوعاً ومرضا، وأين العروبة وأين تاريخ امتنا الحافل بالامجاد؟».

واضاف: «ان الكويت تؤكد وجود اسرى والعراق ينفي ذلك، ولحل هذه المشكلة لا بد للكويت من مد جسور المحبة مع الشعب العراقي».

واشار الشيخ محمد الى موقف دولة الامارات إبان أزمة الخليج تجاه الشعب العراقي والشعب السوداني والشعب الاردني والفلسطيني «والشعب اليمني الذين فتحت لهم أبواب دولة الامارات وصدور ابنائها ومدت لهم يد العون والمحبة لأنهم عرب وعزهم من عزنا، ونعتز بمنجزاتهم ونتألم لآلامهم».

وشدد على ضرورة نسيان صفحة الماضي وطيها وعدم ايجاد «مبررات وحجج واهية»، لابقاء الوضع العربي مشتتا ممزقا. ان «شعب العراق له تاريخ وحضارة عربية تضرب جذورها في التاريخ العربي المجيد، وعلينا كعرب ألا ننسى ذلك والا نفرط بهذا الشعب».

وزاد: «كفانا تشهيرا بالامة العربية». واعاد الى الاذهان «يوم ضرب الحلفاء مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما تآمروا عليه حتى سحب القوات الدولية من منطقة القناة وضربوا ودمروا قوته التي كانوا يعتبرونها سندا للعرب وحصنا للدفاع عن قضايا الامة العربية».

السلم مع اسرائيل

عن الاندفاع العربي نحو اسرائيل قال ولي عهد دبي:

«ان العربي منذ طفولته يعرف ان اليهود هم اعداء العرب، سلبوا حقوقهم وقتلوا شعبا عربيا وشردوه، فكيف نتقبل بهذه السهولة والسرعة التعامل مع اسرائيل؟ فهذا يحتاج الى وقت، والسلام يعني اعادة الحقوق العربية كاملة الى اصحابها حتى يعم السلام العادل والدائم منطقة الشرق الاوسط».

ثم تساءل: «كيف لنا ان نتصالح مع اسرائيل ونتعامل معها ولا نتصالح مع شعب عربي عريق واصيل له بصماته الراسخة على التاريخ العربي والحضارة العربية»؟

ايران والجزر

عن المشكلة مع ايران التي تحتل ثلاث جزر اماراتية (طنب الكبرى طنب الصغرى وابو موسى) شدد الشيخ محمد على انها «يجب ان تحل سلميا»، ووصف المشكلة بأنها «توترات مصطنعة».

وتابع: «ايران دولة مسلمة جارة وقدرنا ان نتعامل معها من منطلق حسن الجوار والاحترام المتبادل والعمل على حل الخلافات والمشاكل بالطرق السلمية، وهذا ما يدعو اليه الشيخ زايد، فسياسته هي سياسة دولة الامارات السلمية تجاه هذه القضية. ان المشاكل المصطنعة في منطقة الخليج يجب ان تحل سلمياً لتعيش شعوبها بأمن وسلام ورخاء... معاملاتنا مع ايران مستمرة والمشكلة معها لا بد ان تأخذ وقتها».

الخلافات الخليجية

واكد الشيخ محمد ان الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي «هامشية»، لا تؤثر على مسيرة المجلس وانها في طريقها للحل، خصوصا بعد القمة الخليجية التي عقدت في الشهر الماضي في البحرين، واعلن ان قوة درع الجزيرة ستجري مناورات مشتركة مع جيوش دول اخرى من دون ان يحدد هويتها او موعد هذه المناورات ومكانها.

وذكر الشيخ محمد الذي عين وليا للعهد في دبي انه لا يملك ألا السمع والطاعة في شأن ما يصدر عن اخيه الشيخ مكتوم بن راشد حاكم دبي فهو «صاحب القرار وعلى التنفيذ».

ورفض رفضا قاطعا ان يُقال عن دبي انها «مدينة اباحية»، مشيرا الى العادات والتقاليد والاخلاق العربية الاسلامية التي تسود مجتمع الامارات. وأكد ان المؤسسات المعنية تقوم بدورها في حماية مجتمع الامارات من اي انحراف او خروج عن حدود الاخلاق والدين والعادات والتقاليد.

واكد ان اقتصاد دبي والامارات ككل سليم ومعافى. ورفض تسمية دبي هونغ كونغ العرب، « لأن لها تاريخها الحضاري وستحافظ عليه».

مصارف العالم تسير على ثلاث عجلات والمشتقات الاستثمارية تفتح لها الطرق

كتب بيتر مديلتون، رئيس مجلس ادارة «بنك باركليز»، مقالاً في مجلة «الايكونوميست» البريطانية، ضمنه تصورات حول ما سيحمله العام الجديد علي صعيد النظام المصرفي ، واشارات الى تغييرات في طبيعة الصيرفة الدولية . وهنا نص المقال:

■ سيكون عام ١٩٩٥ الجديد جيدا بالنسبة الى البنوك في أنحاء العالم. اذ ستبقى الولايات المتحدة وبريطانيا مربحة بالنسبة الى النشاطات المصرفية، في الوقت الذي ستستعيد فيه اوروبا عافيتها الاقتصادية، وستحقق البنوك في بلدان حوض المحيط الهادى، نتائج ايجابية.

والمعروف ان البنوك، خلافا لغيرها من المؤسسات، ميالة الى الاسترخاء عندما تبدو الامور امامها واعدة، لكنها سوف لن تفعل ذلك في هذه المرة. اذ ان عليها ان تواجه قوى وعوامل ستفضي الى تغير طبيعة الصيرفة نفسها، وعليه فان عام ١٩٩٥ سيمثل ايضا منعطفا مهما في عمل البنوك العالمية.

ان القوتين الاساسيتين اللتين اثرتا في النشاط المصرفي في السابق، التكنولوجيا والضوابط الرسمية، ستستمران في صياغة المستقبل، الا ان تأثيرهما سيتم هذه المرة في ظل عالم متغير. فهناك تغيرات رئيسية ومهمة في تدفقات الاموال. اذ بلغ حجم المديونية العامة في جميع انحاء العالم مستويات لم يسبق لها مثيل. غير ان قطاع الشركات في اغلب البلدان قد تحول نحو تحقيق الفائض. واذا ما استطاعت الشركات ان تكون جهات ادخارية صرف، فانها لن تكون بحاجة اقل الى البنوك وحسب، بل وستبدأ التنافس مع البنوك عن طريق التعامل مع بعضها الآخر، اذ ان الشركات الكبرى تتمتع في الكثير من الاحيان بمستويات تصنيف ائتمانية افضل من البنوك.

في الوقت ذاته طرأ تغير كبير على التدفق الجغرافي للادخارات. اذ تراكم الاقتصادات النامية احتياطات هائلة، تبلغ الآن نحو ثلثي الاحتياط العالمي. كما اصبحت هذه الاقتصادات تمثل الجهات الاساسية لامداد الائتمانات وستزداد اهميتها في هذا الشأن. وعليه فان البنوك الناجحة بحاجة الى ان تكون قادرة على الوصول الى هذه الادخارات وتوجيهها نحو الاسواق التي تكمن فيها الحاجة الى هذه الادخارات.

لقد قادت التكنولوجيا الى نشوء مطالب جديدة للزبائن واضفت المزيد من التعقيد على السوق المصرفية الدولية. كما تمخضت ايضا عن تدويل عملية التمويل، الامر الذي قاد بدوره الى خفض التكاليف والى زيادة حدة المنافسة. وقد حصلت تلك التغيرات بصرف النظر عن ارادة الحكومات. لكن بعض الحكومات ادركت ما الذي يحصل واستفادت منه، في حين حاول غيرها مقاومة هذه التغيرات ليواجه عواقب وخيمة.

وشهد النشاط المصرفي في السبعينات اتمتة عمليات ما يسمى ب «خلفية المكاتب» وخصوصا على الصعيد المحلي، اما في الثمانينات فقد حصلت ثورة في انشطة «واجهة المكاتب» تعتمد بالاساس على أنظمة المعلومات. اما السر بالنسبة لعام ١٩٩٥ وما بعده فسيتمثل في استخدام هذه الانظمة بطريقة مبدعة وعلى نطاق دولي.

وتشهد الصيرفة الاستثمارية ، التي هي عبارة عن تقديم خدمات مالية متخصصة الى الشركات الكبرى والمؤسسات والزبائن من القطاع العام، تطوير سلسلة من المنتوجات الجديدة. وتكمل هذه السلسلة من المنتوجات الخدمات المصرفية التقليدية، الا انها اصبحت تحل مكانها بشكل تدريجي. وتصر الشركات على الحصول على المنتوجات التي تتطابق مع حاجاتها المحلية والدولية، وخصوصا تلك التي تخفض التزاماتها الضريبية الى الحد الأدنى.

والواقع ان المنتوجات الاقراضية التقليدية قد اصبحت تنطوي على هوامش ارباح طفيفة واحيانا على خسائر باهظة في هذه السوق المعقدة. فعلى سبيل المثال اصبحت تمويلات السندات التي يتم اصدارها بشكل مشترك وتوزيعها على المستثمرين في العديد من الاسواق، ليتم التبادل فيها بأي عملة، تنطوي على جاذبية اكبر بكثير بالنسبة للاعمال المتعددة الجنسية من جاذبية تقديم قروض عادية.

واحرزت البنوك الاستثمارية تقدما كبيرا بالمقارنة مع نظيرتها من البنوك التجارية التي هيمنت في السابق على الجزء الاكبر من اعمال لندن الدولية. وحتى تنجح في مصاف الكبار، وجدت ان عليها ان تكون عالمية بشكل حقيقي سواء في منتوجاتها او في عدد العملات التي تتداول في هذه المنتوجات، او في قدراتها وجرأتها على تحمل المخاطر. ولا يمكن في الواقع وقف هذا النوع من التطور، اذ سنرى البنوك الاستثمارية الاكبر والاكثر نجاحا تنمو بشكل اسرع من خلال بيع المنتوجات الجديدة يدعمها في ذلك انظمة غاية في التطور والتعقيد.

لقد اصبح عالم القطاع المصرفي الدولي في وقتنا الحاضر اشبه بثلاث عجلات عملاقة متشابكة، تشكل كل من لندن ونيويورك وطوكيو محاور لها. وبات بامكان الاعمال ان تنتقل بسرعة خارقة سواء داخل العجلة الواحدة او في ما بين العجلات، غير ان لندن التي لا تجد دعما لها من قبل سوق محلية كبيرة، قد اصبحت عرضة الى المخاطر بشكل خاص.

واينما كان المحور، اصبحت عجلا ت النظام المصرفي العالمي وثيقة الارتباط بشكل اكبر عن طريق ما يعرف بـ «المشتقات» وهي أدوات يتم اشتقاقها من المنتوجات الاستثمارية الاخرى. وينظر البعض اليها باعتبارها اشبه ما تكون بالادوات التي يستخدمها الساحر، غير انها في واقع الامر عبارة عن وسائل لفصل المخاطر عن بعضها البعض الآخر باتجاه الحد منها وخفضها من اجل احتمالات النجاح في الاسواق العالمية.

كما تشهد البنوك المحلية في انحاء العالم ثورة مشابهة، ففي الحقيقة لم يعد البعض منها محليا على الاطلاق. فالصيرفة الخاصة، التي هي عبارة عن تقديم الخدمات المالية الشخصية الى الاثرياء من الزبائن، اصبح يتم تقديمها كخدمة منفصلة على نطاق عالمي.

اما المنتوجات المصرفية الاخرى التي ينظر اليها باعتبارها منتوجات لا بد منها، كتحويل الاموال والعناية بالوثائق وتسجيل الاوراق المالية ... الخ. فقد اصبح يتم تقديمها على نطاق عالمي يجري التعاقد على تقديمها مع بنوك نجحت في تطوير هذه الخدمات على نطاق عالمي.

لعل اهم شيء يمكن ملاحظته هو ان عاملي «سحب المستهلك» و«دفع التكنولوجيا» ، قد اصبحا يفرضان ضغوطات متعاظمة على الصيرفة التجارية، حيث يتم بيع احجام هائلة من المنتوجات الى عدد كبير من الافراد. ومنذ وقت طويل فان هذه الخدمات لم تعد تقتصر على كونها ايداعا بسيطا للاموال او تقديم القروض قصيرة الاجل الى الاعمال. فالعملية المصرفية الآن اصبحت سلسلة من الاعمال المتعلقة بالتمويل. لكن ذلك ليس سوى مرحلة واحدة على طريق الربط المتزايد للصيرفة مع الخدمات التجارية بشكل عام.

لقد اصبحت البنوك الآن تتنافس مع المحلات التجارية، والمحلات التجارية تتنافس بالتأكيد مع البنوك. ويستخدم الطرفان في سياق هذا التنافس قنوات مشابهة لتوصيل خدماتهما ويعمدان الى خفض التكاليف عن طريق زيادة مدى المنتوجات والخدمات المعروضة. الخيط المشترك بينهما هو ان المستهلك قد اصبح سيد الموقف.

المسألة الاساسية التي تواجه خدمات الصيرفة التجارية، او العملية التجارية بشكل عام، ستبقى بالاساس محلية، فمع تجزئة السوق الى مقاطع منفصلة ومع زيادة عدد قنوات التوصيل، سيكون هناك بالتأكيد مجال لتدويل عمليات الصيرفة التجارية. فقد خفت حدة عوائق الضبط المصرفي، ولكن للآن لم يصبح بالامكان تسويق هذه الخدمات بنجاح، حتى في الاسواق المجزاة، من دون وجود محلي قوي.

الاحتمال الارجح هو ان الناس لن يفقدوا متعة التسوق بانفسهم مهما بدت لهم سهلة امكانية شراء ما يرغبون فيه من خلال التلفزيون وهم جالسون على مقاعدهم . الشيء نفسه يمكن ان يقال عن البنوك . إذ ستبقى رغبة الزبون في ان يشعر وكأنه جزء من فرع البنك وفي ان يشتري الخدمة المالية التي يريدها وجها لوجه قائمة.

وعليه فان الفرع المصرفي سيبقى بحاجة الى ان يكون قادرا على استقطاب الزبائن، سواء بموقعه في المكان الصحيح او بتقديمه للمنتوجات المناسبة. نحن في الواقع لسنا الا في بداية مرحلة من اعادة صياغة عمل الفرع المصرفي.

ولكن هذا هو ما حصل: اعادة صياغة فقط وليس تخليا عن هذا الجانب المهم من العملية المصرفية، اذ سيبقى الناس في القرن المقبل بحاجة الى وجود فرع للبنك في الشارع العام.

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

الأغراس في الأعراس!

■ كان العرس الذي أقامه رمزي دلول، رجل الأعمال الفلسطيني، لنجله في فندق «غروفنر هاوس» اللندني فرحاً عظيماً، كما قال حاضروه، بل حدثاً مهماً ليس له قبل وربما لن يكون له بعد!

ويقول القائلون ان عرس دلول فاق في «رونقه» عرس «قانا الجليل» حيث حول السيد المسيح الماء الى خمر معتق على ما جاء في الكتب. ويقال ان دلول قد حول ردهة الفندق اللندني الى «بيارة برتقال» تحمل شجيراتها ثمراً طبيعياً من ثرى فلسطين المحتلة كتذكار «للوطنية الغيابية». بل ان الحاضرين، وبينهم عدد من الزملاء ، ظنوا كما قال أحدهم ان رمزي دلول قد استرد الاندلس اضافة الى فلسطين فكان العرس الذي أقامه على بذخ غير مالوف هو احتفال بعودة الامجاد العربية التاريخية كاملة غير منقوصة .

طبعاً، ليس هناك اعتراض على ان تفرح الناس وتبتهج باعراس أبنائها. لكن هناك اعتراض على تجاوز حالة الفرح الطبيعية الى «حالة هستيرية» بفعل الثروة الطارئة وغير الطبيعية.

وربما كان ان من الاشياء «الرمزية» التي أقامها رمزي في وسط فندق «غروفنر هاوس» في وسط العاصمة البريطانية، مثل «قصر الحمراء الاندلسي»، يمكن ان يؤخذ على انه «نزوة» يمكن فهمها. لكن اقامة «بيارة» من أغراس البرتقال المثمرة أمر يتنافى مع واقع الحال الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي مما يفقد الشيء «رمزيته» اذا كان هذا هو المقصود.

وقد قال لنا أحد الفلسطينيين ان مواطنيه الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي أخذوا يقتلعون أغراس وأشجار البرتقال التي ما زالوا يملكونها لأن السلطات الاسرائيلية تفرض عليهم ضريبة مقدارها خمسة دولارات اميركية عن كل غرسة او شجرة. ولما كانت اغراس واشجار البرتقال في بياراتها الاصلية لا تنتج الواحدة منها في السنة ما يعادل خمسة من الدولارات الاميركية، فقد قرر اصحابها الفلسطينيون اقتلاعها!

ولعل بعض اصحاب هذه البيارات الواقعة تحت الضريبة الاسرائيلية قد وجدوا حلا اقتصاديا للمعضلة، يتمثل في اقتلاع الاغراس من ارضها تجنبا للضريبة الاسرائيلية وتصديرها لنصبها في الاعراس كما فعل رمزي دلول على ذمة الرواة.

فماذا أراد رمزي دلول ان يبرهن؟

أأراد ان يبرهن انه «عربي»؟ اننا لم نسمع احدا طعن بعروبته.

أأراد ان يؤكد وطنيته الفلسطينية ؟ اننا لم نسمع أحداً طعن أو شكك بوطنيته الفلسطينية.

أأراد ان يبرهن ويباهي انه غني؟ هناك كثيرون، وخاصة بين الفلسطينيين، من هم أغنى منه بكثير.

أأراد ان يبرهن انه كريم وسخي؟ ليس بهذا يعبر الناس الطبيعيون عن الكرم والسخاء.

فالسخاء الحقيقي هو ما ينفع الناس ، لا ما يثير فيهم شتى النزعات والاحقاد.

فهل يعرف رمزي دلول ان معظم الذين حضروا العرس الاسطوري الذي أقامه في لندن خرجوا من العرس وتناولوه بالسنتهم أقذع تناول؟

منهم من خرج متهكماً، ومنهم من خرج غاضباً، ومنهم من خرج مشدوهاً، ومنهم من خرج مستنكراً، ومنهم من خرج حاقداً، ومنهم من خرج حاسداً، ومنهم من خرج وكانه دعي ليهان لا ليكرم، ومنهم من خرج مستفزاً، ومنهم من خرج هازاً برأسه إما عتبا أو أسفاً. النزعات والمشاعر السلبية كلها خرجت مع الخارجين من العرس الا الشعور بالفرح الذي نفترض، من قبيل حسن النية، انه هو الشيء الأساسي وراء اقامة العرس.

وألذع تعليق سمعته كان من رجل انكليزي قال: «كان بودي أن أرى كيف كان رمزي دلول عندما خطف في لندن»!

أأراد رمزي دلول أن يبرهن انه بفعل ما وصل الى جيبه من مال على الطريقة العربية قد تحول من «اسم نكرة» الى «اسم معرفة»؟

اننا نشك بانه نجح في ذلك اذا كان ذلك من مقاصده. بدليل اننا تلقينا اكثر من عشرين مكالمة بعد عرس «غروفنر هاوس» يسالنا فيها أصحابها ما اذا كان رمزي دلول يمت بصلة قرابة الى محسن دلول وزير الدفاع اللبناني!

وحتى الوزير محسن دلول، وهو ايضا من حديثي النعمة او «النفاريش» على القول المعرب، لم تصل مواصيله الى مواصيل سميه دلول الآخر. فمع ان نزار دلول، نجل الوزير اللبناني، قد صاهر «السلطان» رفيق الحريري بالاقتران بابنة السيدة نازك الحريري من زواجها السابق، وأصبحت له صفة «الداماد» ، فان محسن دلول على الأقل لم ينقل «أغراس علي النهري» الى ضفاف نهر «السين» كما نقل رمزي دلول أغراس البرتقال الى ضفاف نهر «التايمس» وإن كان مألوفاً ان تنقل ثمار هذه وثمار تلك!

وحتى رفيق الحريري سواء في زفاف ابنة زوجته الى دلول آخر، او في زفاف نجله «الشيخ بهاء»، والعرسان كلاهما جريا في باريس، لم يسمع عنه كلمة تشير الى بذخ مفتعل ومنفر.

وربما كان سبب ذلك ان رفيق الحريري وهو أغنى من رمزي دلول بما لا يقاس، قد قصد من البداية استخدام الثروة الطارئة كوسيلة للانتقال من صفوف «النكرات» الى صفوف الاسماء «المعرفة بال التعريف»، فصار اسمه يليق بزميلنا في بيروت ياسر الحريري!

فالتعاطي مع الثروة سواء كانت حقيقية أو مفتعلة، وسواء كانت أصيلة أو طارئة، أمر بالغ التعقيد، لكنه يصبح أسهل وانفع كلما اقترب من البساطة والتشابه مع الناس العاديين. والبساطة أصلها الورع وعكسها الفجور باي غلاف غلف.

ولسنا نظن ان رمزي دلول يقارب اليوم ما كان للاميركي بانكر هانت من حقول نفط ومخزون فضة يوم أقام الأسواق العالمية وأقعدها بايماءة من يده.

ومع ذلك، فقد كان بانكر هانت يسافر في الدرجة السياحية وينبذ الدرجة الاولى والطائرات الخاصة وهو قادر عليها جميعا، لأنه يريد ان يبقى قريبا من الناس العاديين، والا افقدته الثروة انسانيته!

عسى ان يكون في عرس دلول درساً لبقية الدلالين!

فرنسا

الفرنك يتحكّم بمسار الانتخابات الرئاسية

■ اصبحت الانتخابات الرئاسية الفرنسية، أهم عامل يؤثر على سعر صرف الفرنك الفرنسي في سوق الصرف الباريسية، واصبح السوق يتأرجح مع نتائج استطلاعات الرأي شبه اليومية حول حظوظ المرشحين المعلنين وغير المعلنين في كسب المعركة الانتخابية في شهر أيار/مايو المقبل.

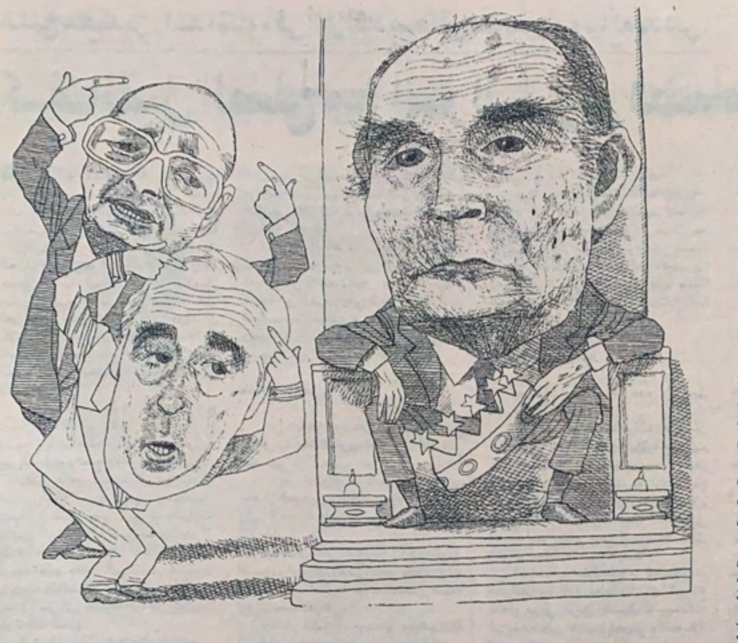
وجاء اعلان جاك دولور بعدم ترشيح نفسه للمنصب الرئاسي ليزيد من غموض مصير السياسة المالية والنقدية الفرنسية خلال المرحلة المقبلة، فمن جهة اولى كان أوفر المرشحين حظا في كسب ثقة الناخبين ومن جهة ثانية فان مواقفه الاقتصادية معروفة، وبالتالي لا تحمل اي مفاجآت. ومن جهة ثالثة كانت جميع استطلاعات الرأي تقول بأن المنافسة ستكون بينه وبين رئيس الوزراء الحالي ادوار بالادور، وفي الحالتين يبدي رجال الاعمال ثقة فيهما. لكن انسحاب دولور، وغياب اي مرشح ممكن للحزب الاشتراكي اعاد توزيع اوراق المعركة الانتخابية في اوساط اليمين، مما يعيد فتح مجالات تغيير السياسة الاقتصادية الفرنسية.

ان غياب منافس يساري دفع زعماء اليمين التقليدي الى دخول نوع من المزاد الانتخابي في طرح افكار ترضي اوسع قاعدة ممكنة، خصوصا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاوروبي، مما يقلق اوساط الصناعيين ورجال الاعمال.

وتتجه الحملة الانتخابية للتركيز على حل مشكلة البطالة، واعتبارها المهمة الاساسية للرئيس الجديد، وبينما يكتفي ادوار بالادور بالاعتماد على الانتعاش الاقتصادي، وتوقع معدل نمو يصل الى ٣.٥٪ خلال هذا العام لامتصاص القلق الشعبي الناتج عن وجود حوالى ٣.٤ مليون عاطل عن العمل ، فان عددا متزايدا من زعماء اليمين يوجهون أصابع الاتهام الى سياسة «الفرنك القوي» ونتائج «معاهدة ماستريخت» التي أسست الاتحاد الاوروبي . وبين هؤلاء يوجد جاك شيراك زعيم الحزب الديغولي وعمدة مدينة باريس، وهو الوحيد الذي اعلن ترشيح نفسه بين زعماء اليمين، وتلقى اطروحاته دعما سياسيا وشعبيا كبيرا. ومن الواضح ان غياب مرشح يساري سيجعل المعركة الانتخابية تدور بين اليمين واليمين المتطرف. مما قد يدفع البرامج الانتخابية نحو مواقع اكثر حدة تجاه السياسة الاقتصادية والاوروبية الحالية لفرنسا، والتي جاءت استمرارا لسياسة حكومة رئيس الوزراء الراحل بيير بيريغوفوا، على صعيد الحفاظ على سعر صرف الفرنك تجاه المارك الالماني.

ولا يستبعد ان يدفع الفرنك الفرنسي ثمن اي حل وسط لأن موضوع الحفاظ على سعرصرفه يعتبر مسألة تقنية، بينما يعتبر الموقف من الوحدة الاوروبية موضوعا سياسيا اساسيا في الساحة الفرنسية، ومن دون شك فان الاطروحات الداعية لتلك العلاقة بين الفرنك الفرنسي والمارك الالماني، تجد دعما مهما في تجربة الجنيه الاسترليني، حيث انخفضت البطالة في بريطانيا اثر خروج عملتها من النظام النقدي الاوروبي . وانخفض سعر صرفها بنسبة تزيد على ٢٠٪ قبل عامين ونصف العام.

يضاف الى الخلافات في وجهات النظر حول سياسة «الفرنك القوي» ان الصراع الانتخابي داخل تحالف احزاب اليمين الحاكم يمكنه ان يؤدي الى تفجير هذا التحالف ، وحتى تفجير الاحزاب المكونة له، ان كان داخل الحزب الديغولي الذي اصبح منقسما بين الموالين لادوار بالادور ، والموالين لجاك شيراك. او داخل تحالف «الاتحاد من اجل الديموقراطية» الذي يتزعمه الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان ، الذي ينقسم بين تيار وسط اجتماعي مسيحي، يتزعمه ريمون بار، ويقترب في اطروحاته الاوروبية والاجتماعية من افكار جاك دولور، وتيار آخر يتمثل في الحزب الجمهوري يتزعمه فرنسوا ليوتار ، وزير الدفاع الحالي، ويدعم رئيس الوزراء ادوار بالادور.



ويزداد تعقيد الوضع السياسي الفرنسي وانعكاساته على مستقبل السياسات النقدية والاقتصادية، ان افكار اليمين المتطرف تزداد شعبية في الشارع الفرنسي، مع مسلسل الفضائح الذي لا ينتهي، والذي دفع ثلاثة وزراء للاستقالة من حكومة بالادور خلال العام الماضي، وهناك شائعات عديدة تسري في الاوساط السياسية الفرنسية حول مصير وزراء أخرين يقال انهم متورطون في فضائح مماثلة، مما يجعل المرحلة المقبلة اكثر اثارة وعرضة للتقلبات

لكن يبقى ان الاستقلالية عن السلطة السياسية، التي نالها مصرف فرنسا المركزي في العام الماضي، هي الضمان الاساسي الباقي للفرنك الفرنسي تجاه التقلبات السياسية، حيث حددت المهمة الاساسية لحكام «بنك دو فرانس» في الحفاظ على قيمة النقود التي يصدرها. لكن هنا ايضا تتعقد الأمور، بسبب وجود عجز متزايد كبير في جميع الموازنات الحكومية، دفعت جان ماري تريشيه حاكم المصرف لتحذير الحكومة حول ضرورة تخفيض مديونيتها، وهذا ما اعتبرته الاوساط المالية تهديدا باحتمال رفع الفوائد على العملة الفرنسية، من هنا يبدو الانتعاش الاقتصادي الفرنسي هشا وضعيفا، لان تخفيض الانفاق الحكومي سينعكس بخفض الاستهلاك الكلي، حيث ما يزال الفرنسيون يحجمون عن الاستهلاك ، ويرتكز النمو الحالي على زيادة الصادرات بالدرجة الاولى، وهي بدورها تتأثر سلبا بالحفاظ على سعر صرف مرتفع للفرنك.

اوروبا

٧ دول تلغي الحواجز الحدودية

■ تعتزم سبعة بلدان اوروبية هي المانيا وفرنسا واسبانيا واللوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا والبرتغال رفع جميع الحواجز الحدودية القائمة بينها، ابتداء من ٢٦ آذار/مارس المقبل، في خطوة ترمي الى تطبيق اتفاقات سابقة ابرمت بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٠ حملت اسم «اتفاق شينغين» نسبة الى اسم المدينة اللوكسمبورغية التي وقع فيها الاتفاق.

وقد اجتمع وزراء الشؤون الاوروبية في الدول السبع المعنية، في مدينة بون ، من أجل وضع اللمسات الاخيرة للمباشرة بوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

وكانت دول الاتحاد الاوروبي قد رفعت مطلع السنة الجارية اغلب اجراءات الرقابة واوقفت جباية الرسوم الجمركية عند المعابر الحدودية الداخلية التي تربط بينها .

وبموجب الاتفاق سيسمح لمواطني الدول الموقعة بالعبور من دون الحاجة الى ابراز هوياتهم او جوازات سفرهم لدى دخولهم أياً من البلدان الستة المتبقية، سواء عند المرافئ او المطارات او المعابر البرية، وينطبق الامر نفسه على رعايا بقية البلدان الاوروبية او غير الاوروبية الذين يتنقلون داخل حدود هذه البلدان.

ولن يحتاج اي مسافر يحصل على تأشيرة دخول الى اي من البلدان السبعة الى طلب الحصول على تأشيرات دخول مماثلة الى بقية البلدان الستة.

الا ان على المسافرين من جميع الجنسيات ان يحتفظوا على الدوام بجوازات سفرهم معهم في حال طلب منهم ابرازها اثناء اي عملية تفتيش مفاجئة قد تقوم بها قوات الامن.

وكان تطبيق الاتفاق الذي ظهرت فكرته للمرة الاولى عام ١٩٨٥ قد تأخرت سنوات عدة قبل حصول اجماع اوروبي على ضرورة فتح الحدود بشكل كامل امام تنقل السلع والافراد، على غرار ما هو حاصل على مستوى الرساميل.

ومن بين العوامل التي أدت الى التأخر في اقرار «اتفاق شينغين» انتهاء الحرب الباردة والخوف من تدفق اللاجئين السياسيين واللاجئين لدوافع اقتصادية، واللاجئين غير الشرعيين فضلا عن الحاجة الى تنسيق سياسات البت بطلبات اللجوء، وسياسات مكافحة الجريمة.

كما ان المسؤولين عن الامن عبروا عن مخاوفهم من ان تؤدي ازالة الحواجز الحدودية الى زيادة سرقة السيارات وعمليات «تبييض الاموال» التي تحصل عليها عصابات تهريب المخدرات.

وقد سمح التوصل الى تنسيق بين مختلف أجهزة الامن في الدول السبع بتسريع جعل الحدود المشتركة مفتوحة، خصوصا وان اجهزة الحاسب الآلي تمنح جميع مراكز الشرطة في اي بقعة من البلدان السبعة القدرة على مراجعة اي معلومات تخص اي سلعة او مركبة او شخص يحويها اي جهاز آخر في بقية البلدان الستة.

وقد اعتذرت ايطاليا واليونان عن عدم الانضمام في الوقت الراهن بسبب صعوبات تقنية تواجه انظمة الهجرة لديهما، في حين اعلنت كل من بريطانيا وايرلندا والدنمارك انها لن تنضم الى الاتفاق . اما النمسا التي ستنضم فعليا السنة المقبلة الى الاتحاد الاوروبي مع كل من السويد وفنلندا، فقد اعلنت انها ستلغي كل الحواجز الحدودية بينها وبين بقية دول الاتحاد في حين قالت السويد وفنلندا انهما لن تلحقا بها في هذا الخصوص.

الجدير بالذكر ان رفض اعطاء تأشيرة دخول الى اي من الدول السبع سيحرم صاحب الطلب من الحصول على التأشيرة من بقية الدول الست، كما ان الامر نفسه ينطبق على طلبات اللجوء السياسي ، علما بأن هناك بعض الاحكام الخاصة التي يمكن ان تسمح بعد المرور بالمحاكم المعنية بنقض قرارات رفض منح حق اللجوء.

اميركا

تباطؤ في النمو وتسارع في التضخم

■ سنة ١٩٩٤ جمع الاقتصاد الاميركي بين حسنتين اي «النمو القوي» و«التضخم المنخفض» ، لكن من المرجح ان تبدأ علامات ضعف في الظهور مع بداية السنة الجديدة.

ويتوقع خبراء اقتصاديون داخل الحكومة وخارجها ان يبدأ النمو في التباطؤ والتضخم في التسارع بصورة معتدلة سنة ١٩٩٥، مع انطلاق الصناعة بكامل طاقتها تقريبا بعد اكثر من ثلاثة اعوام ونصف العام من التوسع.

لكن يمكن للولايات المتحدة تجنب السقوط في هوة الكساد على الرغم من تخوف بعض الاقتصاديين في القطاع الخاص من ان ينشأ اتجاه نحو التراجع سنة ١٩٩٦ قبل انتخابات الرئاسة.

واظهر استطلاع قامت به نشرة «أغريتس بلو شيب» لآراء ٥٠ من كبار الاقتصاديين الشهر الجاري انهم يتوقعون بشكل عام انخفاض النمو الى ٢.٩ في المائة السنة المقبلة، من ٣.٩ في المائة السنة الجارية وان يزيد التضخم الى ٣.٤ في المائة من ٢.٧ في المائة سنة ١٩٩٦.

وقالت وزارة التجارة ان اجمالي الناتج المحلي زاد بنسبة اربعة في المائة في الربع الثالث من السنة، ويتوقع المحللون ان يكون الأداء في المستوى نفسه او افضل في الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنة.

وقال ديفيد جونز كبير الاقتصاديين في شركة «اوبري جي لانستون للسمسرة» في وول ستريت «يندفع الاقتصاد الى السنة المقبلة بقوة دفع كبيرة».

ويقول المحللون «ان اتجاهات السنة الجارية من قيود ائتمانية وتوسع تجاري واحتمالات تحولات كبيرة في سياسة الموازنة من جانب الكونغرس الذي سيطر عليه الجمهوريون ستتشكل الى حد كبير الاداء الاقتصادي». وبدأ مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) رفع اسعار الفائدة اعتبارا من السنة الجارية، للمرة الاولى منذ خمسة اعوام ورفعها نقطتين ونصف النقطة في المائة في محاولة لمنع النمو التضخمي للاقتصاد.

ولم يكن لرفع اسعار الفائدة اثر على الاقتصاد حتى الآن لكن من المرجح ان تبدأ اثاره في الظهور سنة ١٩٩٥ . وتؤثر هذه الاسعار المرتفعة على الجميع من المستهلكين الذين يستخدمون بطائق ائتمانية الى الشركات التي تقترض لتبني مصانع.

ومن المتوقع ان ترتفع اسعار الفائدة مرة اخرى السنة المقبلة في الوقت الذي يحاول فيه «البنك المركزي» الحد من سرعة النمو الى ٢.٥ في المائة في السنة من دون التسبب في كساد. ومن المحتمل ان يكون ارتفاع اسعار الفائدة بنحو نقطة مئوية واحدة.

ولم يستطع مجلس الاحتياط الفيدرالي ان يحقق هبوطا مريحاً للاقتصاد سوى مرتين في تاريخه عامي ١٩٦٦ و١٩٨٦ ويعتقد الاقتصاديون ان فرصته في تحقيق النجاح نفسه الآن كبيرة.

ويقول الاقتصاديون: «على الرغم من توقع زيادة التضخم السنة المقبلة ستكون الزيادة محدودة، وسيتيح ذلك لمجلس الاحتياط الحد من زيادة اسعار الفائدة سنة ١٩٩٥».

ويقول باتريك جاكمان الاقتصادي في وزارة العمل التي تجمع احصاءات التضخم الشهري، «لا اتوقع ارتفاعا كبيرا للتضخم».

واستطاع الاقتصاد ايضا بشكل عام تجنب التجاوزات التي تصاحب الكساد غالباً على الرغم من ان البعض يقولون ان علاماته بدأت تظهر. ويغرق المستهلكون اكثر في الديون وتكون الشركات مخزونات وتعرض المصارف قروضا على المقترضين ربما لا يستطيعون سدادها.

وقال سونغ ونغ سون كبير الاقتصاديين في شركة نورست ومقرها منيابوليس «نحن في منطقة الخطر».

تعلّم من ريتشارد برانسون كيف تصبح مليارديراً...

■ ربما يكون مظهره او لحيته الشبيهة بلحية لينين تميزه من حيث الشكل، غير ان المدهش حقا في رجل الاعمال البريطاني ريتشارد برانسون تدفق الافكار الجديدة التي تترجم الى ارقام في حسابه المصرفي، لدرجة جعلت فكرة ان ان يصبح المرء مليارديرا من اللاشيء تبدو عملا سهلا في الثمانينات.

بدأ برانسون حياته التجارية في السادسة عشرة من عمره بانشاء مجلة للمراهقين ثم تبع ذلك بسلسلة محلات لبيع الاسطوانات الموسيقية في التاسعة عشرة. وبعد عامين من ذلك اضاف علامة تجارية خاصة به. وحينما باع برانسون علامته التجارية لشركة «ثورن - امي» في العام ١٩٩٢ بقيمة ٩٠٠ مليون دولار نقدا، كان ربحه الخاص من الصفقة ٥١٥ مليون دولار. وذلك وفقا لما ذكرته مجلة «فوربس» الاميركية . اضافة الى هذه الارباح، حصد برانسون مئات ملايين اخرى حينما باع حصة الاغلبية في شركة «فيرجن للاسطوانات الموسيقية» وشركة «فيرجن لألعاب الكومبيوتر».

وقتها قال برانسون انه يسعى للتفرغ لشركة طيران «فيرجن اتلانتك» التي انشأها في العام ١٩٨٤ ، وكانت شركة «فيرجن اتلانتك» للطيران تواجه وقتها معضلات يحتاج حلها الى اكثر من امواله، عبقريته في التسويق. وكانت شركة «فيرجن ترافل غروب» الشركة الام المالكة لشركة «فيرجن اتلانتك ايرويز» قد خسرت في العام المالي المنتهي في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ اموالا طائلة. وحققت ارباحا ضئيلة في العام ١٩٩٣. لاجل تغطية هذه الخسائر اقرض برانسون من امواله الخاصة مبلغ ٥٠ مليون دولار الى شركة الطيران.

حسب ما تقول «مجلة فوربس» فان برانسون غير قلق على الاموال لان الشق الاخطر من ازمة الخسائر قد انتهى. يقول برانسون في لقاء بهذا الخصوص: «اعتقد ان شركة الطيران تساوي حاليا، على الاقل، قيمة شركة الاسطوانات حينما بعتها». اعوام وعادت الشركة لتحقيق ارباح.

لم يتوقف برانسون عند اعمال الطيران العادية ولكنه ذهب لاستثمار نجاح «فيرجن ايرويز» في مجالات الترخيص، حيث قام خلال العام الماضي بترخيص اسم «فيرجن اتلانتك» لشركتي طيران اوروبيتين جديدتين، تسيران رحلات «لندن - دبلن» و«لندن - اثينا»، مع نجاح هذه الصفقات قرر برانسون التوسع في اعمال الترخيص، حيث رخص لاستخدام اسم فيرجن في الكومبيرتر ثم انشأ صفقات مشتركة لانتاج مشروبات اهمها مشروب الكولا، وبناء على المعلومات الاولية فان مشروب «فيرجن كولا» يتجه الى نجاح كبير ، وتنتج شركة «كوت كورب» الكندية الشريكة لبرانسون مشروب «فيرجن كولا».

بدأ تسوريق «فيرجن كولا» ببريطانيا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بسعر يقل ٢٥٪ عن سعر البيبسي. وفي غضون شهر واحد تمكنت «فيرجن كولا» من حيازة ١٥٪ من سوق الكولا في بريطانيا. يقول برانسون: ان هذا المشروب يدخل ارباحا قيمتها مليون جنيه استرليني (١,٥٥ مليون دولار) في الاسبوع. ويضيف من المتوقع على المستوى العملي ان تفوق حصتنا حصة البيبسي في السوق البريطاني قريبا. بالرغم من هذا النجاح يسأل احد الزوار برانسون ماذا يعني اسم «فيرجن » ويجيب «نحن نرغب في هزيمة العمالقة في اكثر من مجال وسوف نجد سعادة كبرى في منافسة هؤلاء العمالقة».

بعد خفض عدد الفروع وعدد الموظفين

تحول صحي لبنك الخليج يزيد من تنافسيته إزاء البنوك الكويتية

■ بعد تحرير الكويت من القوات العراقية قبل أربع سنوات، مارس «بنك الخليج» عملية تنحيل ملحوظة كان من شأنها أن زادت من تنافسيته بين البنوك الكويتية.

فقد خفض البنك عدد فروعه من ٢٨ فرعاً قبل الاجتياح العراقي الى ١٥ فرعاً الآن. وجرى توزيع هذه الفروع توزيعاً جغرافياً مناسباً بحيث قامت مقام الفروع السابقة من دون أي تأثير على العمليات من حيث تلبية احتياجات عملائه.

كذلك، خفض البنك عدد موظفيه من أكثر من ألف موظف الى أقل من ٦٠٠ موظف. وبهذا يكون «بنك الخليج» قد حقق الهدف المزدوج من عملية التنحيل، ولو أنها كانت قسرية بفعل الاجتياح العراقي، ويتمثل في خفض النفقات وزيادة الانتاجية.

والمعروف ان رأس مال «بنك الخليج» ظل يتصاعد تصاعداً هائلاً مع مرور الوقت بحيث ارتفع من ٢٤ مليون روبية (١.٨ مليون دينار كويتي) عند التأسيس في عام ١٩٦٠ الى حوالى ٧٩ مليون دينار كويتي (٢٥٠ مليون دولار) في نهاية عام ١٩٩٣. ويضم الهيكل الاداري للبنك مزيجاً من الخبرات الكويتية والأجنبية الرفيعة المستوى. ويقول القائمون على البنك ان هذا المزيج في الهيكل الاداري قد خلق تناسقاً بين البراعة والابتكار. ويضم الهيكل الاداري للبنك خمس مجموعات منها ثلاث مجموعات للأعمال المصرفية ومجموعتان لخدمات الدعم والمساندة.

ومن الحقائق الثابتة في القطاع المصرفي الكويتي ان «بنك الخليج» قد لعب دوراً ريادياً في تطوير الكويت بعد الاستقلال، ليس فقط بالخدمات المالية والمصرفية والتجارية لعملائه على نحو متميز، وانما عن طريق توفير التمويل اللازم للشركات الكويتية في مختلف المجالات، ومنها أعمال البناء والمقاولات وعمليات الاستيراد والتصدير. وقد حظي القطاع النفطي باهتمام خاص من قبل ادارة البنك لجهة التمويل، بحيث يمكن القول ان قطاع النفط كان من أكبر القطاعات التي تلقت التمويل من «بنك الخليج». ويقدم البنك خدماته التمويلية في القطاع النفطي الى شركات أجنبية لديها علاقات عمل تخص هذا القطاع في الكويت.

وعن طريق شبكته المتكاملة من الفروع وأجهزة السحب الآلي التي تدعمها نظم تقنية متطورة، يقدم «بنك الخليج» نطاقاً شاملاً من الخدمات المصرفية الى الافراد والعائلات والى المؤسسات الصغيرة في الكويت. كما إن مجموعة الخزينة وادارة الاستثمار في البنك تنفذ عمليات تداول معقدة ومتطورة مع أكبر الأسواق المالية في العالم، ومنها ادارة محافظ العملات الأجنبية للشركات الكويتية وللأفراد، ويزودهم بأحدث البيانات المالية والسوقية على مدار الساعة.

وكان مجلس ادارة البنك قد وضع قبل الاجتياح العراقي استراتيجية عامة لمواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية، وحرص على الاستمرار فيها وتطويرها في السنوات الأخيرة.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية، كما يقول القائمون على البنك في الكويت، بستة بنود، وهي الآتية:

● الاستفادة من نقاط القوة التي يتمتع بها البنك في قطاعي الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخدمات المصرفية التجارية في الكويت، وذلك من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومستوى خدمة متميز وتحليل ائتماني سليم.

● تعزيز الاتصالات الدولية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك الأسواق والتي توفر عوائد مقبولة ومحسوبة المخاطر.

● تطوير مهارات الخزينة لدى البنك بما يتيح ادارة المركز المالي للبنك بشكل سليم ومربح مستفيداً من الفرص المحلية والأجنبية.

● تطوير قاعدة تقنية للمعلومات تساعد في مزاولة أعمال البنك بشكل فعال وبأدنى تكلفة.

● خلق روح العمل الجماعي وترسيخ ثقافة الأداء المميز التي تؤدي الى نتائج مالية أفضل وتتيح مجالاً أوسع للتطور الوظيفي.

● الأداء المستند الى الوعي بمركز البنك كمؤسسة وطنية رائدة وذلك بتعيين وتطوير موظفين كويتيين يؤمنون بثقافة الأداء المميز.

مجلس الادارة الحالي لـ«بنك الخليج»

(تم انتخابه من قبل الجمعية العامة لمساهمي البنك في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢)

علي مشاري الهلال المطيري	رئيس مجلس الادارة
محمد ابراهيم حسين معرفي	نائب رئيس مجلس الادارة
أحمد عبدالله جاسم الصراف	عضو مجلس الادارة
جابر عبدالهادي جمال	عضو مجلس الادارة
خالد عثمان عبدالوهاب العثمان	عضو مجلس الادارة
سهيل أحمد الحمود	عضو مجلس الادارة
صادق ابراهيم حسين معرفي	عضو مجلس الادارة
صلاح خالد فليج العلي الفليج	عضو مجلس الادارة
صلاح عبدالرضا عبدالله خورشيد	عضو مجلس الادارة
عماد محمد عبدالرحمن البحر	عضو مجلس الادارة
كمال مصطفى سلطان العيسى	عضو مجلس الادارة
يعقوب يوسف محمد صالح الجوعان	عضو مجلس الادارة



علي هلال المطيري

الادارة العليا

جون هاريس	رئيس المدراء العامين
جاسم زينل	أمين سر البنك
جمال المطوع	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية
مايكل كاسبر	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية التجارية
زياد مروان	مدير عام مجموعة الخزينة والاستثمار
دانيال براون	مدير عام مجموعة المالية والتخطيط
علي البدر	مدير عام مجموعة الخدمات المساندة
د. عدنان ابراهيم	المستشار القانوني



محمد معرفي

المهمة الشائكة لشكري بشارة في «البنك العربي» تحت الحكم الذاتي

التعايش الصعب مع الازدواجية الاردنية الفلسطينية

■ عودة «البنك العربي المحدود» الى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة واريحا والى مدن الضفة الغربية المحتلة، هي اكبر حدث مصرفي يواجه ادارة ياسر عرفات نظرا للازدواجية في التعامل بين السلطات الاردنية المختصة وبين السلطة الفلسطينية المحدثة. وهذه ليست بالمهمة السهلة على عاتق شكري بشارة الذي يتولى ادارة «البنك العربي» هناك.

والواقع ان «عودة» «البنك العربي» قد تأخرت لاعتبارات عديدة منها مسألة الازدواجية المذكورة، ومنها ان الادارة الشومانية للبنك، لم تكن تريد استباق الاحداث او الايقاع السياسي، مما يعطي هذه «العودة» غطاء من الشرعية. وهناك سبب آخر هو ان «البنك العربي» رفض العروض الاسرائيلية السابقة للعودة قبل السلام لأنه اشترط ان يفتح فرعه في القدس الشرقية، وهو الذي لم توافق عليه السلطات الاسرائيلية في حينه.

والآن، وفي ظل السلام، عاد البنك العربي الى المدن الفلسطينية من غير ان يعود الى القدس!

لكن هذه تبقى مسألة جانبية، او مؤجلة من الناحية المصرفية، وان كانت ذات اهمية بالغة من الناحيتين السياسية والتاريخية . فـ «البنك العربي» له وجود راسخ في فلسطين ولدى الفلسطينيين في الخارج. وبالتالي فانه من المرجح ان يسترد موقعه المتقدم في المدن الفلسطينية بأسرع وقت واضعا البنوك الاخرى وراءه في المرتبة الثانية، وكأنه «بنك البنوك». وقد اكتسب «البنك العربي» هذه الثقة العالية بين الفلسطينيين بعد نكبة فلسطين لعام ١٩٤٨ وبعد الاحتلال الاسرائيلي لبقية فلسطين في حرب ١٩٦٧، لأنه حافظ على حقوق جميع المودعين لديه أينما تشتتوا في انحاء البلاد العربية.

وعندما نقل شومان الأب المؤسس مقر بنكه الى عمّان متخذا الصفة الاردنية، فانه لم يكن بنكاً اردنياً بالمعنى الدارج، لأن قاعدته الاساسية كانت ولا تزال قاعدة فلسطينية.

ومع ان «البنك العربي» استطاع بسبب تنوعه العربي والدولي ان يحافظ على مسافة ملحوظة من السلطة الاردنية ومن «السلطة» الفلسطينية على السواء، فقد بقي عرضة للآثار السلبية التي يمكن ان يخلفها اي تناقض عابر في المصالح بين الفريقين. وقد حدث ذلك اكثر من مرة منذ عام ١٩٦٧.

والآن، وان كانت «عودة» «البنك العربي» الى المدن الفلسطينية تعتبر حدثا اقتصاديا مهما، ربما يصل في اهميته الى اتفاقات السلام الاردنية والفلسطينية مع اسرائيل، فان الازدواجية الاردنية – الفلسطينية لا تزال ماثلة امام «البنك العربي» ، بل هي في هذا الوقت اوضح من اي وقت آخر.

لقد وافقت السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات على ان يكون البنك المركزي الاردني مشرفا على البنوك الاردنية (ومنها «البنك العربي») التي تفتح او تعيد فتح فروعها في المدن الفلسطينية . لكن هذه الموافقة العرفاتية مشروطة بما اسمي «التنسيق» بين البنك المركزي الاردني وبين مؤسسة النقد الفلسطينية الوليدة والتي تحاول سريعاً ان تتحول الى بنك مركزي كامل المواصفات فتخضع له بالتالي جميع البنوك العاملة في المدن الفلسطينية ومنها «البنك العربي».

لكن هذا لن يتم بين ليلة وضحاها لأنه مشروط ايضا بالموقف الاسرائيلي . ولأن هذا لن يتم سريعا فان الاشكالات التي سوف تواجه القطاع المصرفي في المدن الفلسطينية سوف تكون كثيرة ومعقدة.

والواقع ان «البنك العربي» سوف يكون اقوى من اي سلطة نقدية فلسطينية تقوم في المستقبل، وبالتالي فان له مصلحة في التعايش مع «توازن» يحكمه هو بين السلطتين النقديتين الاردنية القائمة فعلا ، والفلسطينية التي تتهيأ للقيام. فليس بالضرورة ان تكون الازدواجية الفلسطينية – الاردنية ذات منحى سلبي على «البنك العربي» بالذات، بل هي ربما عملت على زيادة نفوذه في عمان وفي «الكيان الفلسطيني» الوليد.

وقد قال لنا أحد المصرفيين الفلسطينيين العارفين ببواطن الامور ان الوضع القائم الآن وتطوراته المحتملة في السياق المرسوم للمنطقة، مؤات جدا لـ «البنك العربي» . فهو يستطيع ان يستخدم «ثقله» الاردني للتأثير على النهج الفلسطيني، وان يستخدم ثقله الفلسطيني للتأثير على النهج الاردني، فيصبح «السلطة النقدية العليا» غير الرسمية او غير المعلنة فوق السلطتين النقديتين المتجاذبتين.

ذلك ان «البنك العربي» يتمتع بترسملية عالية وبموجودات وتفرعات دولية توازي او تفوق ما يتمتع به كبار البنوك السعودية ذات الترسملية العالية مثل البنك الاهلي التجاري او بنك الرياض ، (راجع الجدول على الصفحة ١٢ من هذا العدد)، وبهذا فانه الاقدر على تمويل المشاريع الانتاجية والاقتصادية الكبيرة، وحتى على اقراض «الحكومة» العتيدة في فلسطين .

وبطبيعة الحال ، فان البنك القادر على تمويل المشاريع الضرورية وعلى اقراض «الحكومة» تصبح له قوة تأثير موازية. ناهيك ايضا بأنه عبر شبكته الدولية الواسعة الممتدة من نابلس وعمان الى هونغ كونغ واستراليا والى لندن وباريس ونيويورك، يستطيع ان يؤمن خدمات مالية واستثمارية لرجال الاعمال وللشركات سواء من الفلسطينيين او من الاردنيين، او من العرب او حتى من الاجانب.

ولذلك، فلا عجب ان يكون هناك صراع خفي لخطب ود «البنك العربي» من الجانبين الاردني والفلسطيني. فـ «البنك العربي» هو أداة نافذة ومهمة يستطيع اي من الفريقين استخدامها للتأثير في الفريق الآخر، اذا توافرت المعطيات المسهلة لمثل هذا النوع من التأثير.

فـ «البنك العربي» يحاول دائما ان ينفي عنه اي صفة سياسية او اي توجه سياسي ظاهر، وهو صادق في ذلك بالمفهوم العادي للامور. لكن طبيعة تركيبته وأوضاعه في المنطقة، وطبيعة المنطقة ذاتها، تعطيانه صفة سياسية خفية او مغلفة رغماً عنه مهما فعلت ادارته لاجتناب الظهور بالمظهر السياسي او نفي اي تدخل سياسي.

لكن الشعور العام في «البنك العربي» سواء على مستوى الادارة او على مستوى الموظفين، هو انه من الاسهل والانفع التعامل مع «وضع» يشرف عليه العاهل الاردني الملك حسين ، من التعامل مع «وضع» يشرف عليه الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. ولذلك يتوقع المراقبون ان تتميز علاقات «البنك العربي» مع السلطة الفلسطينية الوليدة بالحذر المتبادل، حتى ليمكن القول، تبعاً لذلك، ان الهوى الاردني هو الغلاب حتماً في «البنك العربي».

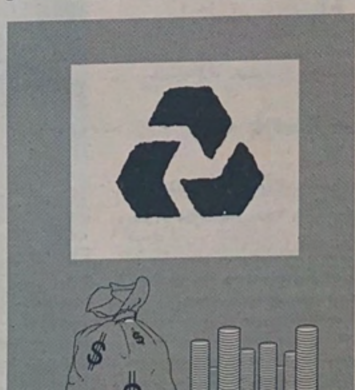
بريطانيا

«نات ويست» يركّز على «الوول ستريت»

■ أصبح من المؤكد ان «بنك ناشونال ويستمنستر» البريطاني يعتزم شراء بنك استثماري في وول ستريت بهدف توسيع عملياته في أسواق المال الاميركية، كما يدرس البنك في الوقت الحاضر امكانية تأسيس مشروع مشترك مع واحد من اكبر البنوك التجارية في لندن.

وخلافا للتوقعات التي دارت في الآونة الاخيرة في اوساط السوق المصرفية البريطانية، ، نفى «نات ويست» صحة التقارير التي ذكرت انه يسعى الى الحصول على جمعية بريطانية للاقراض العقاري، مؤكداً على ايمانه بأنه قادر على توسيع الخدمات المالية الشخصية التي يقدمها من خلال اعماله الخاصة.

وقد عرض اللورد الكسندر اوف ويدون، رئيس مجلس ادارة «نات ويست» استراتيجية البنك الجديدة خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «التايمز» البريطانية.وذكر اللورد الكسندر في معرض هذه المقابلة ان البحث عن بنك استثماري اميركي ما يزال في مراحله الاولية، الا ان الخطة تؤدي الى حصول توسع كبير في قسم «نات ويست ماركيتس» المختص باسواق المال في السنوات الاخيرة.



وقد صيغت استراتيجية البنك الجديدة كدليل عمل له في المستقبل. وتسعى تلك الاستراتيجية الى توسيع مدى انتشار اعمال البنك حتى يكون اقل عرضة الى التقلبات التي يشهدها الاقتصاد البريطاني. اذ يذكر اللورد الكسندر قائلا: «لا نريد الاعتماد على الاقتصاد الاوروبي الناضج ذي الحجم المتوسط». وكان عدد من المحللين الماليين البريطانيين قد توقعوا ان يحذو «نات ويست» حذو بنك «لويدز» ويسعى الى شراء جمعية للاقراض العقاري لتوسيع حصته في السوق البريطانية للقروض العقارية والادخارات.

وقال اللورد الكسندر في المقابلة: «ان شراء جمعية للاقراض العقاري لا يشكل جزءا من خططنا الراهنة. اذ لا نرى اي سبب يدعونا الى دفع اموال مقابل الاشتراك في عملية اعادة هيكلة تنطوي عليها عملية شراء جمعية لديها العديد من الفروع». واضاف قائلا: «سنقوم بالاستثمار في اعمالنا داخل المملكة المتحدة، اذ نتمتع الآن بحصة مقدارها ٢٠ في المائة من سوق الصيرفة الشخصية. واذا لم نستطع البناء على ذلك فاننا لا نقوم بواجبنا على ما يرام».

ويولي بنك «نات ويست» اهمية كبيرة الى مستقبل قسم «نات ويست ماركيتس» الذي يعتقد بانه قد استطاع مجابهة الهبوط الذي اصاب اسواق السندات العالمية بشكل افضل من العديد من منافسيه. اذ تعد اعمال «نات ويست» في مجال الاوراق المالية الاميركية الاكبر من بين ممتلكات جميع المؤسسات الاجنبية في وول ستريت . وقد قرر مجلس ادارة البنك اخيراً النظر في السبل الكفيلة بتسريع نمو هذا القسم. ففي بريطانيا يدرس البنك امكانيات تطوير قاعدة أقوى من تمويل الشركات ومن اعمال صناديق الاستثمار وذلك عن طريق ربط هذه الانشطة باعمال البنك التجارية التقليدية. ويذكر المراقبون ان بنكا على غرار بنك «كلاينوورت بينسون» سيكون من بين الخيارات الممكنة.

اما في الولايات المتحدة، فان «نات ويست» حسب رأي اللورد الكسندر، قد يحتاج الى السيطرة على احدى المؤسسات الاستثمارية حتى يستطيع زيادة حضور «نات ويست ماركيتس» في وول ستريت . اذ يقول: «نتطلع الى ترتيب صفقة شراكة او شراء مع بيت استثماري اميركي او الى تعزيز اعمالنا في المملكة المتحدة».

ترسملية المائة الاولى من المصارف العربية

زيادة طفيفة في ترسملية البنوك العربية

الأهلي التجاري السعودي الأول في رأس المال والثاني في الموجودات والمؤسسة العربية المصرفية الاولى في الموجودات والثالثة في رأس المال

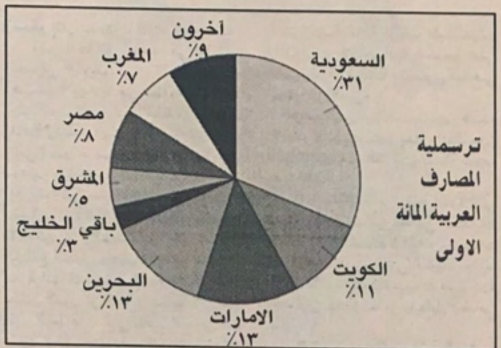
من سنة الى سنة لم تزد ترسملية البنوك العربية المائة الاولى، حسب احصاءات مجلة «ذي بانكر» البريطانية، سوى بنسبة ٩ في المائة بين عام ١٩٩٣ وسابقه. فقد بلغ مجموع رساميل هذه البنوك لعام ١٩٩٣ نحو ٢٨.٣ مليار دولار نظير حوالى ٢٦ مليارا في السنة السابقة.

وتشير هذه الاحصاءات الى ان أعلى ترسملية كانت بطبيعة الحال من نصيب المصارف السعودية التي استأثرت بنسبة ٣١ في المائة، اي ما يعادل مجموع ترسملية مصارف البلدان العربية الاخرى باستثناء الكويت ودولة الامارات والبحرين (انظر الرسم البياني).

اما النسب الاخرى بالقياس فهي حسب مقدارها: ١٣٪ للامارات، و١٣٪ للبحرين، و١١٪ للكويت، و٨٪ لمصر، و٧٪ للمغرب، و٥٪ للمشرق، و٣٪ لقطر وسلطنة عمان، و٩٪ للدول العربية الاخرى. وقد احتفظ البنك الاهلي السعودي بالمرتبة الاولى من حيث مقدار ترسمليته (١٨٥٦ مليون دولار)، لكنه حل في المرتبة الثانية من حيث مقدار موجوداته (١٧.٨٥٠ مليون دولار)، وذلك بعد المؤسسة العربية المصرفية التي بلغت موجوداتها ١٨.٤٣٣ مليون دولار، والتي احتلت المرتبة الثالثة من حيث القوة الترسملية (١٤٣٣ مليون دولار).

هذا مع العلم ان المصرفين المذكورين كانا قد تعرضا خلال السنوات الاخيرة الى «مضايقات» دولية، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، بسبب تورط المدير العام السابق للبنك الاهلي التجاري خالد بن محفوظ في الشؤون المالية التي أدت الى انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي قبل عدة سنوات مما أدى الى استقالة بن محفوظ من «الاهلي» الذي تملك عائلته غالبية أسهمه، والى تغريم البنك في اميركا بمبلغ كبير من المال وصل الى حوالى ربع مليار دولار (٢٥٠ مليون دولار). وبالنسبة الى «المؤسسة العربية المصرفية» بسبب الضغوط الاميركية عليها وحملها على صرف مؤسسها ورئيسها الدكتور عبدالله السعودي الليبي الجنسية لاعتبارات تتعلق بالحظر الدولي على الجماهيرية الليبية (راجع «الميزان»، العددين الخامس والسادس، المجلد الاول، شباط وأذار/فبراير ومارس ١٩٩٤).

أما البنك العربي المحدود الذي يتخذ من العاصمة الاردنية عمان مقرا له، فقد حل في المرتبة الخامسة من حيث القوة الترسملية، وفي المرتبة الثالثة من حيث الموجودات بعد «الاهلي» و«المؤسسة العربية» كما يتضح من الجدول الذي نختصره ليشمل المصارف العربية العشرين الاولى، لأن هذه وحدها تشكل اكثر من نصف رساميل المصارف المائة الاولى:



وتتمثل القوة الراهنة للبنوك السعودية في تجاوز مشكلتين اساسيتين: الاولى عودة البنك الاهلي التجاري الى دوره الطليعي بعد اعادة تشكيل ادارته مما انعكس انعكاسا ايجابيا على القطاع المصرفي بكامله. اما المشكلة الثانية فهي تجاوز المصاعب الناشئة من الديون الهالكة.

لكن صحة القطاع المصرفي السعودي تبقى مرهونة بكبح جماح شهية الحكومة على الاقتراض من المصارف، وهو امر مرهون بدوره بعوامل عديدة لعل اهمها ايجاد موارد بديلة عن النفط، وضبط الانفاق الحكومي في اضيق الحدود الممكنة اجتماعيا ... وسياسيا.

المرتبة الترسملية	اسم البنك	رأس المال (بملايين الدولارات)	الموجودات (بملايين الدولارات)	المرتبة حسب الموجودات
١-	البنك الاهلي التجاري	١٨٥٦	١٧.٨٥٠	٢
٢-	بنك الرياض	١٨٤٧	١٣.٩٨٠	٤
٣-	المؤسسة العربية المصرفية	١٤٣٣	١٨.٤٣٣	١
٤-	بنك الكويت الوطني	١.٠٩١	١٠.٩٤٩	٨
٥-	البنك العربي	١.٠٦١	١٤.٤١٤	٣
٦-	شركة الراجحي	١.٠١٧	٧.٦٣٦	١٣
٧-	بنك دبي الوطني	٩٦٤	٦.٣١٤	١٧
٨-	البنك السعودي - الاميركي	٨٦٦	١٠.٥٤١	٩
٩-	البنك العربي الليبي للتجارة الخارجية	٧٩٨	٤.٧١٧	٢٢
١٠-	البنك السعودي - البريطاني	٦٦٨	٦.٠٨٠	١٩
١١-	البنك السعودي - الفرنسي	٦٥٠	٦.٨٠١	١٥
١٢-	بنك صحارى (ليبيا)	٦٤٦	٣.٣٣١	٣٤
١٣-	البنك العربي الوطني	٦٤٢	٨.٦٥٤	١٠
١٤-	بنك قطر الوطني	٥٧٦	٤.١٩٥	٢٧
١٥-	بنك الخليج الدولي	٥٢١	٧.١٧٢	١٤
١٦-	بنك ابوظبي الوطني	٥٠٠	٦.٢٧٠	١٨
١٧-	بنك الخليج	٤٨٧	٤.١٨٩	٢٨
١٨-	بنك برقان	٤٧٦	٢,٥٨٤	٤٤
١٩-	بنك مصر الوطني	٤٧٢	١٣.٠٧٨	٦
٢٠-	بنك القاهرة السعودي	٤٢٤	٤.١٥٣	٢٩

ويبلغ مجموع رساميل هذه البنوك العربية العشرين نحو ١٧ مليار دولار، اي ما نسبته ٦٠ في المائة من مجموع رساميل البنوك المائة الاولى.

اما البنوك اللبنانية فان أعلى ترسملية بينها لا يصل الى آخر بنك عربي في لائحة البنوك المائة الاولى، وهو «بنك عمان العربي» الذي يبلغ رأسماله ٣٣ مليون دولار.

ويعادل مجموع رساميل البنوك اللبنانية الثمانية الاولى رأسمال «بنك الاتحاد الوطني» في ابوظبي «١٢٢ مليون دولار» الذي يحتل المرتبة ٥٧ بين البنوك العربية المائة الاولى. اذ ان مجموع رساميل البنوك اللبنانية المذكورة يبلغ فقط ١٢٢.٥ مليون دولار كما يتضح من الجدول التالي:

المرتبة الترسملية	اسم البنك	رأس المال (بملايين الدولارات)
١-	البنك اللبناني - الفرنسي	٢٣.٤
٢-	بنك الاعتماد اللبناني	٢٢.٨
٣-	بنك لبنان والمهجر	١٨.٩
٤-	بنك عودة	١٧.٥
٥-	بنك بيروت والبلاد العربية	١١.٩
٦-	بنك بيبلوس	١١.٨
٧-	بنك بيروت الرياض	٨.٤
٨-	فرنسا بنك	٧.٨

ومع ذلك، فقد علقت مجلة «ذي بانكر» على نشاط البنوك اللبنانية بقولها: «اما لبنان فيبدو انه ألمع نجم في الافق». واضافت قائلة: «وبانتهاء الحرب الاهلية وبدء عمليات الاعمار والبناء، بدأت بيروت تسترد دورها كمركز مالي».

وتحدثت المجلة في تحليلها عن الضغوط التمويلية التي تتعرض لها البنوك العربية فقالت ان هذه البنوك سوف يتزايد دورها المحلي، وربما الاقليمي، بعد انحساره في العمليات المصرفية الدولية. واشارت الى ان القلة الباقية على الساحة الدولية تعاني سكرات الموت وتكافح كفاحاً مريراً.

والملفت ايضا في هذا التحليل ان البنوك العربية يمكن ايضا ان تخسر دورها المحلي في بلدانها الاصلية اذا ما تعرضت للمنافسة الاجنبية. وقد قالت حول هذه النقطة: «ان البنوك العربية سوف تبقى أهميتها المحلية على تزايد طالما بقيت الاسواق العربية مغلقة نسبيا امام المنافسة الاجنبية، وبقيت المنطقة كلها منعزلة عن تطورات الاسواق الناشئة التي تكتسح بقية العالم».

اما القطاع المصرفي السعودي، وهو القطاع الاكبر بما لا يقاس بين البنوك العربية الاخرى، فانه يبدو الآن بصحة جيدة اذا توافرت السياسات الحكومية الصحيحة. فالخطر على القطاع المصرفي السعودي هو مدى انكشافه على الدين الحكومي ومتطلبات تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة. لكن «فذلكة» الميزانية السعودية الجديدة، وتصريحات الملك فهد وغيره من كبار المسؤولين في المملكة، تنبىء بأن الامور في هذا المجال آخذة في التحسن وتوحي بالثقة في حال استمرارها وتطورها (راجع افتتاحية هذا العدد).

نكسة أسواق السندات اربكت العمليات البنكية

يتندر المراقبون المصرفيون بالقول ان الثلوج قد سقطت في وقت متأخر بالمانيا هذا العام لكن الشتاء حل مبكرا على البنوك فيها. فكما تظهر مجموعة النتائج المصرفية لفترة العشرة اشهر الاولى من هذا العام فان ١٩٩٤، قد كان عاما قاتما بالنسبة الى الاداء المالي لغالبية البنوك الالمانية.

لعل الضرر الاكبر الذي لحق بأداء القطاع المصرفي الالماني قد نجم عن الهبوط الذي تعرضت له اسواق السندات. فقد قاد ذلك الى خفض كبير في ارباح العمليات التجارية المالية لدى البنوك، وذلك بعد ان شهدت عاما مزدهرا في ١٩٩٣، ولم تحقق البنوك الا نجاحا جزئيا في تعويض هذا الانخفاض من خلال أداء اقراضي افضل وبوساطة قدراتها، في ظل اقتصاد منتعش، على البدء بتخصيص احتياطات أقل لمخاطر القروض.

وقد عمد المحللون المصرفيون الى خفض توقعاتهم الخاصة بآفاق الأداء المصرفي الاجمالي عام ١٩٩٤، ليتطلعوا بدلا من ذلك الى حصول تحسن في النتائج خلال عام ١٩٩٥ مع عودة الاستقرار الى اسواق الاوراق المالية ومع بدء استفادة البنوك من أوضاع الصعود الاقتصادي.

وعلى ما يبدو فان الهبوط الذي اصاب اسواق السندات، والناجم عن الارتفاع في معدلات الفائدة. قد اضر بالبنوك الالمانية عن طريقين: عن طريق حساباتها الخاصة بانشطتها في مجال المتاجرة بالاوراق المالية وما ترتب على ذلك من خسائر باهظة في قيمة ما بحوزتها من سندات، وعن طريق الهبوط الذي اصاب مجال العمولات.

يقول بيتر ثورن، المحلل المصرفي لدى مؤسسة «بارىباس كابيتال ماركيتس» في لندن، ان العام ١٩٩٤ قد مثل بالنسبة الى البنوك الالمانية عاما «مخيبا للآمال على جميع الاصعدة». ويذكر ان النتائج الضعيفة للبنوك ربما تنذر بارقام مصرفية منخفضة في بلدان اوروبية اخرى.

وقد اثار التفسير الذي اعطاه بنك «دريزدنر» لانشطته الخاصة بالمتاجرة في المشتقات الاستثمارية، حيث تم تعويض الخسائر التي تكبدها فرعه في باريس المتخصص بهذا النشاط عن طريق الارباح من ايرادات الفائدة، اثار اسئلة عديدة حول الطريقة التي تتبعها البنوك بوجه عام في التعامل مع الجانب المعقد والمثير للجدل من اعمالها. اذ يقول ثورن: «ان السؤال الاول الذي يتبادر الى الذهن هو كم من الاشياء الاخرى ذات الطبيعة المشابهة التي لم تخبرنا البنوك عنها».

ويتفق براين كروسلي، المحلل المصرفي لدى مؤسسة السمسرة «هوري جوفيت» في المملكة المتحدة، مع هذا الرأي حيث يجد معاني مهمة لطريقة عرض بنك «دريزدنر» ومحاولته اظهار ان خسائره من المتاجرة في المشتقات قد عوضتها الارباح من الاوراق المالية.

واجمالا انتهى «دريزدنر» بهبوط نسبته ١٧ في المائة في ارباحه التشغيلية بالمقارنة بانخفاضات نسبتها ١٥ في المائة لدى «دويتشه»، و٢٧ في المائة لدى «كوميرزبانك» (رغم ان مبيعات الاصول قد رفعت كثيرا من ارباحه قبل استقطاعات الضرائب).

وقد احتلت البنوك البافارية المرتبة الاولى في قائمة افضل البنوك الالمانية اداء. فقد سجل بنكا «بايريتش فيرينسباك» و«بايريتش هيبو - بانك» هبوطا لم تتعد نسبته ٢ في المائة في ارباحهما التشغيلية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الاول/اكتوبر بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٣، لكن ارباحهما الناجمة عن عمليات المتاجرة المالية واجهت اضرارا مماثلة لتلك التي واجهتها البنوك المنافسة في فرانكفورت، من جانب آخر، منحت قوة اعمال الصيرفة العقارية، التي انعكست من خلال ايرادات للفائدة اكبر، البنكين البافاريين، ومقرهما ميونيخ، قدرة اضافية على مواجهة المصاعب. ففي «فيرينسبانك» ارتفعت المصادقة على القروض الجديدة بنسبة ١٠ في المائة الى نحو ١٢ مليار مارك (٧.٦ مليار دولار)، ولكن مثلما اكد مؤخرا البريشت شميدت، رئيس مجلس ادارة البنك، فان عمليات الاقراض العقاري قد خسرت في العام الماضي الجزء الاكبر من ديناميتها.

وشهدت المصادقة على القروض العقارية هبوطا حادا لها في عموم المانيا بعد الفورة المبكرة التي حصلت بسبب الاندفاع نحو التوصل الى عقود قبل ان يتم خفض الاعانات والاعفاءات الضريبية وبسبب الهبوط الذي طرأ على معدلات الفائدة. غير ان ذلك لم يكن السبب الوحيد للمخاوف بشأن اعمال البنكين المذكورين، فقد اثار الارتفاع السريع في تكاليف العمل والتوظيف دهشة العديد من المحللين، ويرد البنكان على ذلك بالقول ان هذا الارتفاع يعكس في الواقع استثمارات ستوفي بايرادات اكبر في ما بعد عن طريق تقديم خدمات واستشارات افضل الى الزبائن. اذ يؤكد شميدت بالقول: «ان اولئك الذين لا يستثمرون الآن سيعاقبون بسبب المنافسة». وقد انفق بنكه خلال العام الماضي ٤٠٠ مليون مارك على تكنولوجيا المعلومات، ليرتفع اجمالي الانفاق بنسبة ١١ في المائة ويصل الى مستوى شبيه باتفاق بنك «هيبو»، مقابل ذلك ارتفعت قيمة انفاق كل من «دويتشه» و«كوميرزبانك» بنسبة ٦ و٤ في المائة على التوالي.

ومع اشتداد حدة المنافسة التي تواجهها البنوك الالمانية في الوقت الحاضر بعد ان اصبح الزبائن المصرفيون اكثر تمحيصا في نوعية الخدمات التي يتلقونها والرسوم التي يدفعونها، دار الحديث في المؤتمرات الصحافية التي عقدت خلال فصل الخريف الماضي حول مسائل تخص الصيرفة المباشرة وخفض تكاليف التعامل بالاوراق المالية. وكنتيجة لذلك يرى شميدت، ان المنافسة فيما بين البنوك قد اصبحت اكثر حدة مما كانت عليه في السابق.


هيلموت كول

وتذكر صحيفة «الفاينانشال تايمز» البريطانية ان المساهمين قد اصبحوا يراقبون هذه الاتجاهات عن كثب وباهتمام، خصوصا في عام واجهت فيه اسهم البنوك هبوطا عن مستوى السوق نسبته ١٦ في المائة. لكن يتوقع المساهمون ان يكون أداء الارباح في السنة المقبلة افضل بكثير فمن المنتظر ان يؤدي استمرار عودة العافية الاقتصادية الى تحفيز الطلب على القروض وان يقلل بشكل اكبر من الحاجة نحو تخصيص احتياطات لتغطية المخاطر، فبالنسبة الى بنك «دويتشه» يتوقع توماس رادينجير، المحلل لدى «فيرينسبانك» ان ترتفع ايراداته للسهم الواحد الى ٥٩ ماركا في هذا العام ١٩٩٥ والى ٧٠ ماركا العام المقبل ١٩٩٦، بعد هبوط في عام ١٩٩٤ الى ٥٠.٥ مارك من مستوى بلغ ٥٣ ماركا عام ١٩٩٣. وبالنسبة لـ «دريزدنر» يتوقع رادينجير معدل ايرادات للسهم يبلغ ٢٣ ماركا في هذا العام، بعد ان بلغ ٢٨ في العام الماضي، و٣٣ ماركا لعام ١٩٩٥ و٤١ ماركا لعام ١٩٩٦.

ملاحظات حول تشريع التعديات على الأملاك العامة البحرية

التعديات بين دولة القانون ودولة التسويات والمغانم

■ في الوقت الذي يدرس مشروع قانون تسوية التعديات على الاملاك العامة البحرية نرى انه لا بد لنا من طرح بعض النقاط وبعض الملاحظات:

● في الناحية القانونية

ان القانون اللبناني اسوة بقوانين الدول المتقدمة وغالبية دول العالم يمنع تملك الشاطيء والبحر لأنه يشكل ملكاً عاماً يعود الانتفاع به لجميع المواطنين حاضراً ومستقبلاً.

حددت سنة ١٩٢٥ الاملاك العامة البحرية بالقرار رقم ١٤٤/ وهي تمتد من أبعد مسافة يصل اليها الموج في الشتاء وشواطيء الرمل والحصى الى مسافة اثني عشر ميلاً في عرض البحر وهذه الملكية لا تكتسب بفعل الزمن أو تباع.

سنة ١٩٦٦ صدر مرسوم رقم ٤٨١٠ ينظم الشواطيء اللبنانية فيحدد نظام البناء والفرز والضم والاستثمار وتحديد المساحة الدنيا والطول الأدنى للواجهة البحرية والعمق الأدنى ومعدل الاستثمار السطحي والعام والتراجع الخ... ويحدد الشروط التي يسمح بموجبها بتخصيص جزء من الشاطيء للاستثمار وأهمها ان يكون المشروع ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية وان لا يكون عائقاً لوحدة الشاطيء.

ومن الجدير بالملاحظة أن قانون تسوية مخالفات البناء استثنى من التسوية التعدي على الاملاك العامة وحقوق الأخرين. فاذا كان الأمر كذلك بالنسبة الى أبنية السكن فكم بالحري أن يطبق المبدأ نفسه بالنسبة الى أبنية الترفيه.

● في الناحية البيئية

إن تخريب الشاطيء يتخذ اشكالاً عدة:

١- تجزئة الشاطيء الى خلايا للبناء.

٢- استخراج الرمل عن الشاطيء أو شفطه من قعر البحر.

٣- السدود والاعمال التي تعتدي على الاملاك العامة البحرية لصالح الاملاك الخاصة.

٤- الأبنية المفرطة الحجم في وسط الطبيعة والتي تشكل جداراً من الاسمنت يحجب البحر ويقطع تواصل الشاطيء ويحرم المواطن من التمتع برؤية الشاطيء والبحر الذي هو ملك للجميع فيشوه البيئة ويقضي على الاحلام والخيال ويقتل الشعور بالجمال.

ان تكاثر الأبنية العشوائية على الشاطيء يؤدي الى اختفاء تدريجي ونهائي للساحل اللبناني الفريد بتنوعه، وجماله، وهو يشكل تراثاً وطنياً وثروة سياحية ومن يقتل التراث يسهم في قتل الوطن والشعب.

ان تخريب الشاطيء فضلاً عن التشويه الذي يلحقه بجمال الطبيعة، فانه يؤدي بطريقة غير مباشرة الى الاضرار بالبيئة البحرية ويسهم في افقار البيئة الحية والقضاء على التنوع البيولوجي.

ويكفي إلقاء نظرة على «خليج جونيه - المعاملتين» وما آل اليه حتى ندرك قدرتنا العالية على تحويل الجمال الى قبح وما تراه في «جونيه» تجده بين «صيدا» و«صور» وفي «الرميلة» (شمال صيدا)، وابتداء من «القلمون» حتى «طرابلس» ومن «طبرجا» حتى «البوار» وجنوبي بيروت.

ان تخريب الشاطيء هو أخطر من تلويثه لأن التلوث يمكن إزالته ولو أخذ بعض الوقت، أما التخريب فهو نهائي ولا يمكن اعادة جمال الشاطيء الذي صنعته الطبيعة على امتداد ملايين السنين.

● في الناحية الاخلاقية

نحن الآن بصدد بناء دولة المؤسسات والقانون وتحرير الدولة من رواسب دولة المزرعة والمغانم والامتيازات.

ان التعديات على الشاطيء والبحر هي أخطر من أعمال السرقة، وقد تمت في ظروف عنيفة تشكل أسباباً مشددة لهذا الجرم.

لقد قيل بأن الدول تبنى على الأخلاق فاذا شرعنا سرقة الملك العام، نكون خالفنا هذا المبدأ بصورة خطيرة فكافأنا السارق وعاقبنا المواطن الصالح الذي إلتزم بالقانون. وعملاً بهذا المبدأ استثنت الدول المتحضرة الجرائم الواقعة على البيئة من التسوية ومن العفو العام.

اذا شرعنا التعديات على الأملاك العامة البحرية السابقة ومنعناها لاحقاً عن المخالفات الجديدة نكون قد خالفنا المبدأ الأساسي الذي يرتكز عليه الدستور وشرعة حقوق الانسان الذي التزم به الدستور، وهو مبدأ المساواة. اما اذا ساوينا بالحقوق المعتدين السابقين واللاحقين، فنكون قد قضينا نهائياً على الشاطيء.

المساواة في حدها الأدنى تقضي بتطبيق القانون نفسه على المعتدي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، طالما أن القانون سابق للمخالفة وكل مخالفة لهذا المبدأ العام، يجعل المواطن الصالح يشعر بالظلم لأنه يعاقب بالحرمان لالتزامه بالقانون بينما يشعر المعتدي «بالشطارة» لأن مخالفته للقانون أدت الى مكافأته على جرمه.

ان موضوع تسوية التعديات على الأملاك العامة البحرية، يطرح موضوع الخيار بين دولة القانون وبين دولة التسويات والمغانم وما يستتبع ذلك من رشوة ومحسوبية.

● في الناحية السياحية

ان الشاطيء اللبناني يشكل ثروة سياحية فريدة، وحسب ما هو مرتقب من اعادة رسم لأوضاع المنطقة فان الصناعة، والزراعة، والتجارة، ستكون بالدرجة الأولى من حظ اسرائيل والدول العربية الأخرى، بينما التجارة والسياحة ستكون من حصة لبنان.

والسياحة في لبنان ترتكز بالدرجة الأولى على غناء وتنوع طبيعته وبصورة خاصة شواطئه.

فان كل من يقوم بتهديم وقضم الشاطيء، يشترك في افقار وهدر ثروة لبنان السياحية، التي نعتمد عليها في انمائه ويؤدي خدمة مثلى لاسرائيل لأنه سيحل شاطيء اسرائيل مكان الشاطيء اللبناني في جلب السياح.

ان السائح يأتي الى لبنان للتمتع بجمال طبيعته، وليس للحج الى شاطيء دفن تحت أبنية من الاسمنت، تفتقر حتى الى الجمال المعماري.

● في ناحية الحداثة

من المتعارف عليه اجتماعياً ان ريادة البحر والشاطيء تشكل وسيلة من وسائل الحداثة ، ان الشعوب التي تعيش على الشواطيء وتنتفع به هي أكثر انفتاحا على الحداثة من التي تعيش بعيدة عنه.

ان الحداثة تتجلى بالفكر وبالحياة اليومية، ووسائل الترفيه وفسحات الترفيه التي تصهر المواطنين، وتوحد بينهم ويلعب البحر والشاطيء في هذا المضمار أهمية خاصة ودوراً مميزاً في الانفتاح على روح الحداثة هذه، وكلما زاد عدد المنتفعين بالشاطيء أو البحر تعممت هذه الحداثة وتعمقت في الشعب.



● في الناحية الاجتماعية

اذا كانت الديموقراطية تقوم على التنظيم السياسي الذي يؤمن اشتراك المواطنين بادارة شؤونهم الا انها لا تترسخ في النفوس الا من خلال الممارسة الفعلية.

وهذه الممارسة، التي تعمل على توحيد وانصهار المواطنين، تتم بوساطة مؤسسات كالتدريب العسكري الالزامي والمدرسة والجامعة، وفسحات الترفيه، التي تؤمن الانتفاع بها لكافة المواطنين كالحدائق العامة والشاطيء والبحر ، وقد أصبح ارتياد الشاطيء والبحر حاجة ووسيلة من وسائل الحداثة.

ففي البلدان «السكندينافية» ،الدول الأكثر ديموقراطية، توجد حدائق شعبية يختلط فيها جميع الفئات بما فيهم المسؤولون.

أهمية هذه الحدائق التي تصهر المواطنين جعلت المحللين الاجتماعيين يقولون إن هذه الدول لن تعرف الثورة الا اذا ما اقفلت هذه الحدائق.

ان تمليك الانتفاع بالشاطيء والبحر، يقسم المواطنين الى طبقات بينما تأمين «حق الانتفاع» به للجميع يوحدهم. ولذا، فنرى الدول المتقدمة تمنع الانتفاع بالشاطيء والبحر لفئة من دون أخرى، وتحافظ على الانتفاع المشترك.

وعندما نرى عدد السكان يتضاعف كل ربع قرن بينما الشاطيء يتقلص ويقزم بالانتفاع الخاص، ندرك بأنه اذا استمر هذا الوضع فاننا مقدمون على مشكلة اجتماعية قد تكون ذيولها في منتهى الخطورة على المدى الطويل ، لأن حرمان المواطنين من حقهم الطبيعي في الشاطيء والبحر، سيتسبب باضطرابات اجتماعية خطيرة.

● ملاحظات حول التعديات القائمة

ان التعديات على الأملاك البحرية قد درّت أموالاً طائلة على المعتدين لأن الشاليهات كانت تؤجر وتباع بأسعار مرتفعة وبالدولار الاميركي طوال سنوات الحرب من دون ان تتقاضى الدولة الضرائب المتوجبة وقد استعاد المعتدون اكثر مما انفقوا.

أما من ناحية الانشاءات فان العدد الأكبر منها لا يتمتع بالصفة السياحية التي تؤديها الفنادق لاستقبال السواح بل يشكل تجمعات ترفيهية لفئة معينة وصغيرة من اللبنانيين.

فهل يجوز اعطاء امتيازات لمن بنى وتملك للترفيه وحرمان من بنى وتملك للسكن من هذه الامتيازات؟.

حتى المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤/ تاريخ ١٩٨٣ الذي صدر في ظروف خاصة ولمصالح خاصة اشترط لتسوية أوضاع شاغلي الأملاك العامة البحرية ان لا يكون الاشغال شوه الشاطيء أو أضر بالبيئة أو المواقع المميزة. وقد ألغي هذا المرسوم لاحقاً بالمرسوم رقم ٣٤ سنة ١٩٨٥.

من ناحية أخرى يجب ان لا يغيب عن بالنا بأن تسوية التعديات ستؤدي حتماً الى نشوء «مافيات» التسويات والدولة غير قادرة على ردعها، وقد رأينا الاصلاح الاداري وما أدى اليه من ارتفاع في تعرفة الرشوة.

ان الكسب المادي للدولة لا يبرر اطلاقاً تشريع سرقة الاملاك العامة البحرية لأن ذلك يتعارض مع مصلحة الوطن والمواطنين ككل ويخالف جميع المبادىء العامة التي على أساسها تبنى الدولة الحديثة.

● الحل يكون بتطبيق القانون

ان الحل لمشكلة التعديات على الأملاك العامة البحرية، لا يكون باعفاء المعتدي من تطبيق القانون لقاء عمولة للدولة بل بتطبيق القانون وبتحصيل المتوجب للدولة عن هذه المخالفات.

ان المطلوب ليس تشريع التعديات بل حماية الشاطيء واعادة تأهيل ما تخرب منه.

وفي مطلق الأحوال فلا يجوز تمليك الانتفاع بالأملاك العامة البحرية لأحد وكل ما يمكن هو تأجير هذه الأملاك فترة محدودة غير قابلة التجديد وضمن الشروط التي حددها المرسوم رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٦٦ المذكور سابقا، أي أن يتمتع المشروع بصفة المصلحة العامة وأن لا يؤدي الى تشويه الشاطيء وقطع الاتصال بين أجزائه.

أياً كانت الوسائل المعتمدة يجب أن يبقى هدف الدولة استعادة الاملاك العامة البحرية المعتدي عليها.

ان القوانين تفصل على مقاييس الوطن والمواطنين، وليس على مقاييس المخالفين والمعتدين ، ان الشاطيء يعود الانتفاع به الى ملايين اللبنانيين حاضراً ومستقبلاً وليس لقلة ضئيلة منهم.

قنبلة موقوتة على الشاطيء اللبناني

ان هذه الكارثة الفضيحة تختصر بالتالي: قنبلة موقوتة على شاطيء «عمشيت» اجمع الخبراء بان خطر انفجارها يبلغ ٩٩٪. طالبنا المسؤولين أخذ التدابير لتعطيلها فما كان منهم الا ان وضعوا القضية في غرفة الانتظار بدلا من وضعها في غرفة العناية الفائقة. وطالبنا بعضهم بالصلاة، طال الانتظار اشهراً وسنوات والصلاة لم تعط نتيجة لأنه لا يوجد قديس متخصص بشؤون النفط فانفجرت وادت الى حرق عشرات الاشخاص وتعطيل وتشويه عدد أخر. فالمسؤولية تقع حتما على من تجاهل او ماطل او تواطأ ان في وزارة الصناعة والنفط وان في محافظة جبل لبنان وان في بلدية «عمشيت» في تعطيل مفعول القنبلة.

واخطر ما في هذه القضية انها تبين بوضوح بان جميع أجهزة الدولة مخترقة من المصالح الخاصة على حساب مصلحة وسلامة المواطنين . فالمطلوب ان تكون هذه القضية الباب الواسع لولوج الاصلاح الاداري الحقيقي وخلق دولة المؤسسات وذلك باجراء التحقيق النزيه ومعاقبة كل المسؤولين. هذا ما حصل في المكسيك فلماذا لا يتم ذلك في لبنان؟ بدلا من تطبيق مواصفات السلامة العامة الاميركية المعمول بها عالمياً كما أوصى الخبراء على جميع القنابل الموقوتة على الشاطيء اللبناني استمهلت وزارة النفط لوضع ما أسمته بالمواصفات اللبنانية. ونرجو ألا نفاجأ ببدعة جديدة تجلب لنا سخرية خبراء النفط ورجال العلم في لبنان والخارج وتتسبب لاحقاً بانفجارات اخرى.

المحامي عبدالله زخيا
المسؤول عن قسم البيئة
في «الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان»

قطر

غاز الشمال يعوّض تراجع عائدات النفط

■ توقع تقرير مصرفي ان تسمح مشاريع الغاز الضخمة، واستمرار النمو في القطاعات غير النفطية، في تخفيف حدة آثار تراجع عائدات النفط على الاقتصاد القطري.

وقال «البنك البريطاني للشرق الاوسط» في تقرير حول آفاق الاقتصاد القطري، ان مشاريع استغلال احتياطيات حقل غاز الشمال، ستتيح لقطر في السنوات المقبلة تنويع مصادر امداداتها المحلية من الطاقة، وتنشيط قطاع الانشاءات المحلي، وكذلك تعزيز عائدات صادرات البلاد من الغاز والنفط.

ويأتي تنفيذ مشاريع الغاز في وقت سجلت فيه احتياطيات قطر من النفط تراجعاً طفيفاً، (من المتوقع ان تكفي لمدة ٢٥ عاماً بمعدلات الانتاج الحالية) كما تأثر دخل البلاد، مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى في «اوبيك»، بالهبوط الحاد للاسعار العالمية للنفط خلال السنوات القليلة الماضية فقد هبطت عائدات قطر من النفط العام الماضي الى ٢.٩ مليار دولار، بالمقارنة مع ٣.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢. ومن المرجح ان تكون قد واصلت الهبوط في العام ١٩٩٤ . وقد لجأت الحكومة ازاء ذلك الى خفض الانفاق في ميزانية ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

وتتضمن ميزانية العام ١٩٩٤ التي بدأت في الاول من نيسان/ابريل الماضي عجزاً كبيراً بسبب تراجع عائدات النفط حيث يقدر ان يبلغ العجز ٣.٧٤ مليار ريال قطري مقابل ٢.٩٣ مليار ريال في العام المالي السابق، وذلك رغم خفض الانفاق الى ١١.٨ مليار ريال من ١٣.١ مليار ريال في العام الماضي، حيث يتوقع تراجع الايرادات بنسبة ١٩٪ الى ٨.٣٥ مليار ريال من ١٠.٤ مليار ريال.

وتعول قطر على ان تتيح لها مشاريع الغاز الجديدة لعب دور مهم في تجارة الغاز الدولية، استناداً الى حجم احتياطياتها منه وموقعها الجغرافي بين الاسواق الحالية المستهلكة وكذلك قربها من الاسواق الجديدة.

وفي هذا الاطار يشير تقرير نشرته «لويدز ليست» الى انه على الرغم من الشكوك بشأن الحكمة في انفاق ١٧ مليار دولار على مشاريع ضخمة مقترحة، يتم تمويلها بالكامل من استغلال حقل غاز الشمال، غير ان قطر تبدي تفاؤلاً كبيراً بالمستقبل، وهي ترى ان الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، والعائدات المتوقعة منها في المستقبل تبرر المضي قدماً فيها رغم الاعباء المالية.

غير ان قطر اضطرت مع تراجع اسعار وعائدات النفط الى مصادر خارجية لتوفير التمويل لتلك المشاريع ، وخاصة من شركات يابانية، حيث ستكون اليابان أول مستورد للغاز القطري ، الى جانب انها تستأثر بالفعل بنسبة ٤١٪ من اجمالي صادرات قطر من النفط.

وقد بدأ العمل في وقت سابق في تنفيذ مشروع «قطر للغاز المسال» الذي سيصدر أول شحنة من الغاز المسال لليابان في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك بمعدل ٤ ملايين طن سنويا لمدة ٢٥ عاما. ويعد هذا المشروع هو الاكبر حتى الآن ضمن مشاريع استغلال «حقل غاز الشمال» الذي يمثل أحد أكبر حقول الغاز عبر المصاحب في العالم، وتقدر احتياطياته القابلة للاستخراج بنحو ٢٥٠ تريليون قدم مكعب، وكان قدم تم اكتشافه في عام ١٩٧١، ، وهو يمتد على مساحة ٥٩٠٠ كيلومتر مربع، وقد بدأ تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع تطوير الحقل في عام ١٩٨٧.

وتساهم شركات يابانية الآن مثل «ميتسوي» و«شيودا» و«ميتسوبيشي» و«ماربيني» في مشاريع الغاز القطرية، بما في ذلك قيام شركات يابانية ببناء ٧ ناقلات غاز مسيل لنقل الغاز الى اليابان.

وبموازاة مشاريع الغاز والنفط تسعى الحكومة القطرية الى تطوير القطاعات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

فعلى الرغم من انه من المتوقع ان تواصل الدولة لعب دور محوري في الاقتصاد، غير انها تنظر لاستثمارات القطاع الخاص كمحرك النمو في القطاعات غير النفطية. وهي تسعى لذلك الى تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وخاصة في قطاع الصناعات الصغيرة.

وفي الاطار نفسه تعتزم قطر انشاء سوق رسمية للاوراق المالية، لتنظيم التداولات في الاسهم التي تتم حاليا في سوق غير رسمية يجري فيها تبادل اسهم ٢٢ شركة، ويصل حجم تعاملاتها الى نحو ٤٥ مليون ريال قطري شهريا.

وستسمح البورصة للشركات جمع أموال من السوق المحلية بطرح سندات وأسهم جديدة في السوق، وتفتح سبلاً جديدة للاستثمار وتسهل بدء مشروعات وصناعات جديدة وتوسيع مشروعات قائمة.

وقد ألمحت الحكومة الى انها قد تخفف القيود على الاستثمارات الاجنبية، غير انه من غير الواضح بعد متى ستقوم بمثل هذه الخطوة.

«ادغار» توقع عقدا مع اثنتين من كبريات شركات توزيع الغاز الاوروبية

وقعت شركة ابو ظبي لتسييل الغاز المحدودة (ادغار) مع اثنتين من كبريات شركات توريد الغاز الاوروبية وهما شركة «ديستريجاز» البلجيكية وشركة «جاز دي فرانس» الفرنسية لبيع وشراء ثلاث شحنات من الغاز الطبيعي السائل على مدى الشهور الثلاثة المقبلة. وقالت «ادغار»، ان شركة «انجسكو» قامت نيابة عنها باستئجار ناقلة غاز اضافية تدعى «فينيما» لتسليم هذه الشحنة في ميناء «زيبرج» وميناء «مونتوا» مؤكدة انه تم بالفعل تحميل الشحنة الأولى في جزيرة «داس» يوم ٢٧ كانون الاول/ديسمبر الماضي... وهذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها «ادغار» السوق الاوروبية وقد حققت الشركة في عام ١٩٩٤ كثيرا من الانجازات التي انطلقت بها الى مرحلة جديدة من تاريخها. وقالت مصادر في شركة «ادغار» ان من ابرز الانجازات عام ١٩٩٤ افتتاح التوسعات في مرافق الانتاج في جزيرة «داس» في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وكذلك كان انجاز مشروع خط الانتاج الثالث وبدء تشغيله تجارياً أهم انجازات عام ١٩٩٤.

وقد تولت شركة بترول ابو ظبي الوطنية «ادنوك» ادارة هذا المشروع نيابة عن «ادغار» وقامت شركة «شيودا» اليابانية بانجاز الجوانب الهندسية والانشائية له . وذكرت مصادر الشركة ان دخول الخط الجديد لتسييل الغاز مرحلة الانتاج يعني مضاعفة الطاقة الانتاجية للمصنع في جزيرة «داس» لتبلغ خمسة ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي السائل الامر الذي يتيح للشركة الوفاء بالتزامات اتفاقية بيع وشراء الغاز الطبيعي السائل التي تم توقيعها مع شركة كهرباء طوكيو «تبكو» في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣. واشارت الى ان اجمالي ما تقوم «ادغار» بتسويقه يبلغ حوالى سبعة ملايين طن من المنتوجات المختلفة سنويا. واكدت المصادر نفسها ان كافة العمليات الانشائية والانتاجية في جزيرة «داس» سارت بسلاسة وفي اطار مستوى عال من السلامة يؤكده تحقيق حوالى ثلاثة ملايين ساعة عمل من دون حوادث معطلة للعمل. واشارت الى ان انخفاض اسعار النفط الخام وبالتالي اسعار الغاز في النصف الاول من عام ١٩٩٤ وتحسنها في النصف الثاني من العام مكن الشركة من اتباع سياسة محكمة لتقليل النفقات في «ادغار» وتحقيق نتائج مالية باهرة ستساعدها على الاستمرار في المساهمة في ازدهار وتطور البلاد في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة.

وقالت مصادر شركة «ادغار» ان النصف الاخير من عام ١٩٩٤ شهد انضمام ناقلتي الغاز الطبيعي السائل الجديدتين «الخزنة» و«شهامة» الى الاسطول الذي ينقل منتوجات «ادغار» ليصبح عدد ناقلات الاسطول الذي تقوم شركة شحن الغاز «انجسكو» بتشغيله سبع ناقلات، وستنضم خلال عام ١٩٩٥ ناقلتان جديدتان الى هذا الاسطول ثم يتبع ذلك استبدال الناقلات القديمة باربع ناقلات جديدة اخرى خلال عام ٩٦-١٩٩٧. واضافت ان الزيادة في انتاج الغاز الطبيعي السائل ترافقت مع زيادة امدادات الغاز التي توفرها شركة «ادما» العاملة لشركة «ادغار» من الحقول البحرية وتتلقى «ادغار» حاليا بصفة منتظمة كل الغاز المنتج من حقل «ابو البخوش».

وأكدت مصادر الشركة ان «ادغار» يمكنها الحصول على ما يزيد على مليار قدم مكعب يوميا من الغاز عالي الضغط وذلك بعد ان تم مد خط انابيب الغاز التي يبلغ قطرها ٤٦ بوصة من حقل «ام الشيف» الي جزيرة «داس». وافادت ان عام ١٩٩٤ شهد ارتفاعا في عدد الموظفين المواطنين بالشركة الذين يشغلون مختلف الوظائف او المتدربين الذين يجري تأهيلهم لشغل مواقع معينة. ويعمل بالشركة الآن ٢١٥ مواطنا اي ضعف العدد الذي كان بها منذ ست سنوات وقد ساهموا في ازدهار النهضة الصناعية بأبو ظبي . وقد كان عام ١٩٩٤ عام الانجازات الضخمة في «ادغار» من أبرزها انتاج الكبريت السائل وتصديره وتسويقه والانتهاء من تشييد وحدة الانتاج الثالث بمصنع تسييل الغاز وتشغيلها ودخول ناقلات جديدة في اسطول ناقلات الغاز الطبيعي السائل الذي تستخدمه «ادغار».

انخفاض ايرادات النفط العربية عام ١٩٩٤ الى ٤٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٠

■ نقلت «رويتر» عن نقولا سركيس ، مدير مركز البترول والغاز العربي في باريس قوله في مؤتمر اقتصادي في دبي ، ان الصادرات العربية من النفط والغاز ارتفعت خلال عام ١٩٩٤ ولكن الضرائب المرتفعة على منتوجات التكرير وتدني اسعار النفط الخام تحرم المصدرين من عائدات حيوية لاقتصاد بلادهم.

وعرض نقولا سركيس ارقاما تشير الى انخفاض ايرادات النفط العربية الى ٩٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ اي ما يعادل ٤٠ في المائة مما كانت عليه عام ١٩٨٠ التي بلغت، ٢٣٥.٢ مليار دولار.

واعتبر نقولا سركيس ان حصة مجموع البلدان العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الصادرات العالمية انحدرت من ٤٥.٢ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٢٦.٦ في المائة عام ١٩٨٥ قبل ان ترتفع بسرعة لتتجاوز نسبة ٤١ في المائة عام ١٩٩٤ حين بلغت الصادرات ١٦.٧٦ مليون برميل في اليوم.

واضاف: «اما حصتها من صادرات الغاز الطبيعي فقد ازدادت الى اكثر من النصف في الوقت نفسه وارتفعت من ٥.٩ في المائة (عام ١٩٨٠) الى ١٣.٤ في المائة من مجموع الصادرات العالمية».

وقال «كل شيء يشير في السنوات المقبلة الى ان هذا التقدم سيستمر ويتواصل بمعدل ثابت بفضل وفرة الاحتياطيات وانخفاض الكلفة».

وتوقع نقولا سركيس ارتفاع الطاقة الانتاجية للدول العربية التي تستحوذ على ما يزيد على ٦٠ في المائة من احتياطيات العالم النفطية الى ٢٧.٣ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٠ من ٢١.٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤.

وقال «ستغطي البلدان العربية في هذه الفترة الزمنية الاخيرة (بحلول سنة ٢٠٠٠) ما يقارب ٦٠ في المائة من الصادرات النفطية العالمية».

ومضى قائلا: ان مشاريع الغاز الجاري تنفيذها او المعدة للتنفيذ في الدول العربية ستسمح بزيادة صادرات الغاز العربية بنسبة ١٣٨ في المائة بحلول نهاية القرن الحالي برفعها من ٤٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ عندما يصبح بامكان الجزائر وحدها تصدير ٦٠ مليار متر مكعب سنويا.

وقال: ان الحرب العراقية - الايرانية التي استمرت من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٨ وازمة الخليج في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ كلفتا البلدان العربية ما يقارب ٧٠٠ مليار دولار في شكل ايرادات مفقودة ومدفوعات متصلة بالحرب واضرار لحقت باقتصادها وبنيتها الاساسية. واضاف ان هذا يساوي عشرة امثال عائدات النفط العربية عام ١٩٩٤.

واضاف انه بسبب الضرائب الباهظة على الطاقة فان الكمية التي صدرتها البلدان العربية لاوروبا الغربية في عام ١٩٩٣، والتي بلغت ٥.٢ مليون برميل يوميا جلبت للدول المصدرة نحو ٢٩.٨ مليار دولار ولحكومات الدول المستهلكة ٩٩.٦ مليار دولار.

وقال «الى جانب الحروب والاسباب ذات المنحى السياسي التي منعت حتى الآن الدول العربية من الاستفادة من الارباح التي كانت تنتظرها من مصادرها النفطية كان الانخفاض الحاد في الاسعار منذ ١٩٨٦/٨٥ بمثابة صدمة نفطية مضادة».

واضاف قائلا ، ان هذه العوامل تحرم الدول العربية من «رؤوس الاموال التي هي بحاجة ماسة وكبيرة اليها لتسديد ديونها والخروج من الازمات الاقتصادية واعادة اطلاق مشاريعها للتنمية».

سوريا

ملايين خليجية في بناء محطات الطاقة

■ قدر وزير الكهرباء السوري محمد منيب صائم الدهر طاقة محطات الطاقة الكهربائية الجديدة اكثر من ٣٢٠٠ ميغاواط تضاف الى الطاقة الحالية التي تبلغ ٢٤٧٢ ميغاواط.

واشار الى ان كلفة اقامة تلك المحطات التي تنتشر في كل البلاد ١.٦ مليار دولار اميركي ساهمت في تمويلها السعودية والكويت ودول خليجية اخرى.

وقال وزير الكهرباء السوري في لقاء مع الصحافيين : «توجد مشكلة طاقة في البلاد ولا نستطيع معالجتها قبل الاعتراف بوجودها» في اشارة الى انخفاض انتاج الطاقة قياسا الى الطلب الذي بلغ في العام ١٩٩٣ اكثر من ١٥.٣ مليار كيلوواط ساعي فيما لم يتجاوز الانتاج ١٢.٣ مليار.

واوضح ان الوزارة تعاقدت بعد لقاء الرئيس الاسد مع القيمين على انتاج الطاقة في ايلول/سبتمبر من العام ١٩٩٣، على اقامة عدد من المحطات الكهربائية منها محطة «وديان الربيع» لانتاج ٢٥٦ ميغاواط ومحطة «جيرود» التي تبلغ طاقتها ٣٨٠ ميغاواط ، اضافة الى محطة «تشرين » التي اقتربت من الارتباط بالشبكة وتبلغ طاقتها ٤٠٠ ميغاواط. واشار الوزير السوري الى ان الحكومة ستقيم اكبر محطة لانتاج الطاقة في البلاد في حلب تبلغ طاقتها ١.٠٤٥ ميغاواط وتتألف من خمس عنفات حرارية، موضحا ان كلفة المشاريع تتجاوز ١.٦ مليار دولار اميركي.

وقال الوزير، ان البلاد «لن تعود الى التقنين نتيجة خلل التوليد لأن الطاقة المتعاقد عليها تلبي حاجة البلاد حتى العام ٢٠٠٣ مع الاحتياط اللازم ولن نقف مكتوفي الايدي الى العام ٢٠٠٤ لأن المشاريع بدأت من الآن لتغطية المرحلة التي تليها».

واضاف ان اعمار المحطات الراهنة تبلغ نحو ٤٠ سنة وان الحكومة ستدفع «ملايين الدولارات» لمد خطوط الطاقة بطول يتجاوز الف كيلومتر من القدرات كافة.

وعن انتاج الطاقة في العام الحالي، قال انه بلغ ١٤.٥ مليار كيلوواط ساعي اي بزيادة قدرها ١.٢ مليون عن العام الماضي، مشيرا الى ان التقنين بلغ في العام ١٩٩٤ نحو ٢٥٢ مليون كيلوواط ساعي وان ذروة الاستهلاك اليومي في الشتاء تبلغ ٢٤٧٢ كيلوواط في مقابل ٢٠٣٢ كيلوواط في الصيف.

واكد ان نظام التقنين سينتهي بعد ثلاثة اشهر وان مشاريع مد الشبكات يجب أن تسير جنبا الى جنب مع اقامة المحطات.



حافظ الاسد

واوضح ان الجهات الرسمية حولت ٣٢٠٠ شخص الى القضاء بتهمة سرقة الطاقة الكهربائية . لكن الوزير صائم الدهر الذي استلم اخيرا حقيبة الكهرباء من كامل البابا قال، ان الحكومة رصدت مبلغ ٢٠ مليون ليرة سورية لتغطية مناطق المخالفات التنظيمية بالطاقة الكهربائية.

١٥ Vol. 2 No. 4 January 1995. المجلد الثاني – العدد الرابع – كانون الثاني / يناير ١٩٩٥

ديمون هيل يقدم في دبي فريق روثمان وليامس-رينو



ديمون هيل

يقوم المسابق العالمي المشهور ديمون هيل بزيارة الى دولة الامارات العربية المتحدة، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير الجاري، لإطلاق فريق روثمان وليامس – رينو في سباقات فورمولا واحد لعام ١٩٩٥.

ففي ثاني موسم له فقط في سباقات غران بري فورمولا واحد، قاد ديمون هيل فوز الفريق في بطولة العالم للصانعين «للاتحاد الدولي للسيارات» FIA لعام ١٩٩٤.

ومن الألقاب التي منحت له، مؤخراً، اختياره شخصية السنة الرياضية من قبل شبكة تلفيزيون B.B.C.

وزيارة ديمون هيل لدولة الامارات هي المحطة الأولى في جملة زيارات عالمية لاطلاق الفريق، تشمل موسكو وأثينا ومونت كارلو وبيجين وهونغ كونغ وكندا.

وقال نيل كنيدي ، مدير العلاقات العامة لشركة روثمان للسباقات في الشرق الاوسط :

«لقد تعاظم اهتمام الشرق الاوسط في سباقات فورمولا واحد كثيراً خلال السنة الماضية، ومن دواعي سروري ان هذا الاهتمام تجلّى في اختيار دبي مركزاً لاطلاق فريق ١٩٩٥.

ان الدعم الكبير الذي تقدمه دبي في مجالات الرياضة والتسلية والسياحة يجعلها موقعاً مثالياً لحادث كهذا».

وأثناء زيارته التي تستغرق يومين سيحل ديمون هيل على «فريق النصر» في دبي، و«نادي دبي البحري الدولي» وفندق «هوليداي إن كراون بلازا».

*** للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة إيونا دافنبورت على الارقام الآتية في دبي:**

هاتف: 231 006 فاكس: 243 872

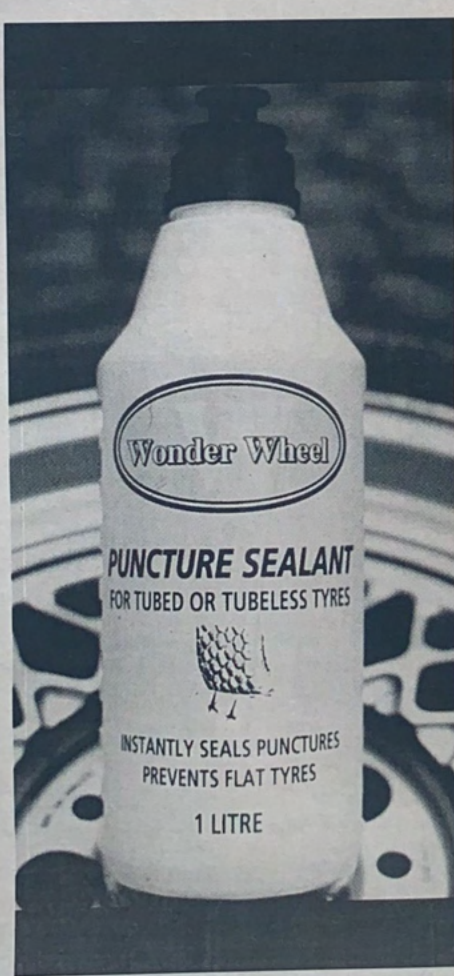
نيكي كلارك يطوّع الطبيعة لخدمة المرأة



اختير نيكي كلارك (٣٦ عاماً)، الحلاق النسائي المعروف «حلاق عام ١٩٩٤» ، وهو تتويج لشهرته، كونه يستقبل في صالونه في «ماي فير» في العاصمة البريطانية المشاهير من النجوم في عالم السينما والتلفيزيون، اضافة الى كونه حلاق دوقة يورك الخاص والملكة نور الحسين ودوقة كنت وغيرهن من سيدات المجتمع الراقي. وقد أطلق نيكي كلارك مجموعة من المستحضرات خاصة به هي نتاج خبرته الطويلة في معالجة الشعر.

فقد استحضر من مركبات النباتات الاروماتية مجموعة تشتمل على ١٥ صنفاً جديداً من المنتوجات المصممة لاعطاء الشعر تصفيفاً تجريه المرأة في منزلها وكأنها صففته في صالون المزين، مما يمنحها شعوراً داخلياً بالارتياح. كما انه يقاوم التاثيرات الضارة الناجمة عن التوتر الذي يرافق الحياة العصرية ويحافظ على نمو الشعر ويجدد لمعانه .

وقد أعطى نيكي كلارك الحق الحصري لتوزيع مستحضراته حول العالم الى شركة «كومودوس» التي باشرت تسويقه في الشرق الاوسط.



«وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائياً

المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة انواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمتاعب الناشئة من الثقوب في الدواليب، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائيا ويجعل السائق ينسى متاعب الطرقات ويمنحه الأمان والاطمئنان في القيادة.

سائل «وندر وويل» هو نتاج اختبارات وتجارب طورت في تركيبته الكيمياوية وفي اساليب تصنيعه وطرق استعماله. يستطيع ان يلحم تلقائيا اي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض اليه دواليب السيارة العادية او الشاحنة ، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية.

ميزة «وندر وويل» ، انه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الاطار الداخلي وتلك الخالية منه، فلا يتاثر بالحرارة ولا يتجمد. ولا يسبب اي ضرر او تاكل في العجلة (الجانت)، فهو مركب من الياف كيمياوية ومن مزيج من الماء وايتيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي ، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدا وتمنح الدواليب مناعة وطول العمر. اما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان. وتتم في مراحل ثلاث:

١- بعد جعل صمام الدولاب في وضع افقي، تنزع ابرة الصمام ثم يفرّغ الدولاب من الهواء.

٢- يركز انبوب القنينة البلاستيكي على صمام الدولاب وتحقن الكمية اللازمة (ربع ليتر لكل دولاب في السيارة العادية).

٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد الابرة اليه وبعدها ينفخ الهواء في الدولاب ويُعدل ضغطه.

للراغبين في الحصول على حقوق توزيع «وندر وويل» وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على :

فاكس: 44 (71) 224 6342

بروفيل

أمير المواقف الصعبة

■ لأمير الرياض، سلمان بن عبدالعزيز، منزلة خاصة بين الصحافيين والمثقفين، هي له استحقاق حازه بالتواضع واكتساب المعرفة، وهي لهم نوع من الزمالة لا تفصلها المراتب والمناصب.

ولهذا، فهو رجل محاور. يأخذ ويعطي لأن ذلك من طبيعة الحوار حتى بين الأضداد. ولهذا ايضا قلنا فيه يوماً ان الامارة هي الأمير، لا هي دار ولا هي مجلس ولا هي مستشار.

ولسلمان بن عبدالعزيز مداخلات نيّرة وجريئة في المواقف الصعبة، فلا يستر ما لا يستتر.

وأخيرا، كان أمير الرياض أول من سلط الأضواء على الضائقة الاقتصادية في بلاده، مشيراً أمام رجال الأعمال في غرفة التجارة والصناعة في الرياض الى الملامح التي يمكن على أساسها معالجة الوضع معالجة هادئة وصادقة وحقيقية.

وما تتخذه المملكة العربية السعودية اليوم من اجراءات في هذا الاتجاه جاء متماشياً مع التوجه الذي أطلقه أمير الرياض بهذا الخصوص، حتى ليمكن أن نطلق عليه صفة «أمير المواقف الصعبة».

ولا نخال ان أمير الرياض، وقد تعرفنا عليه أثناء افتتاحه معرض «الرياض بين الأمس واليوم» في لندن قبل تسع سنوات، عاتب علينا لأننا كنا في «الميزان» أول من سلط الأضواء على المشكلة الاقتصادية في بلاده منذ اكثر من سنة. ذلك ان الصحة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية تهم جميع العرب، فاذا اعتلّت المملكة اعتلّت الأرض...

ولأن أمير الرياض يسمع ويصغي، فقد سمع في السابق الانتقادات التي وجهت اليه شخصيا بخصوص المعرض المشار اليه، فغيّر الاسم في المعارض اللاحقة الى «المملكة السعودية بين الأمس واليوم» بدل الرياض لاقتناعه بالمنطق السوي للاشياء. أيحمل الرياض ويطوف بها على العالم من لديه مدن مثل مكة والمدينة المنورة تشتهي الناس في أي مكان في الدنيا ان تحج اليها ولو مرة واحدة في العمر!

وللمرة الثانية خلال أقل من عشر سنوات نسجل لأمير الرياض اعترافه بمشكلة كان التستر عليها هو العادة الدارجة. فالاعتراف بالمشكلات هو باب المعرفة. والمعرفة هي الطريق الوحيد لفهم المشكلات وحلها.

ويقيناً ان ما قاله أمير الرياض ، وما قلناه في الموضوع ذاته مرتين، يطابق قول الشاعر:

إن كنت تعلم ما تقول
وما أقول، فانت عالم
أو كنت تجهل ذا وذاك
فكن لأهل العلم لازم

ونسمح لأنفسنا ان نخاطب أمير الرياض ، من دون غيره، من موقع الزمالة، ليس فقط لأننا نعرف انه يحب ذلك، بل ايضا لأننا نعرف بالضبط حدود الزمالة وحدود الامارة. فالكنيسة الارثوذكسية الشرقية التي تربينا على مبادئها تعترف للملك بالملك، وللأمير بالامارة، على قول المسيح «**ما لقيصر لقيصر**». لكنها في الوقت ذاته تعترف لكل انسان كائناً من كان بأنه «ملك» اذا كان رجلاً، و«ملكة» اذا كان امرأة، في مجال واحد من مجالات الحياة الانسانية أو ليوم واحد في حياته. فكأنها تخاطب الملك الحاكم بالقول: **وأعلم أيها الملك انك بشر مثل باقي البشر، فلا تغرنك سلطة، ولا يغرنك مجد، ولا يغرنك مال!**

ولأن خطابنا مع أمير الرياض يقوم على الصراحة نقول له ما سمعنا في بيروت من ان رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان المحسوب على المملكة العربية السعودية لأسباب معروفة، يستطيع ان يذهب في زيارة رسمية الى أي دولة في العالم ما عدا السعودية التي يزورها زيارات توصف بأنها «زيارات خاصة». وقيل لنا ان سبب ذلك هو ان أحداً من كبار أمراء العائلة السعودية لا يجد انه من اللائق ان يتوجه الى المطار لاستقبال الحريري وهو من هو في نظر السعوديين . فلا الأمير عبدالله يفعل ذلك، ولا الأمير سلطان.

لكننا نقول للأمير سلمان المعروف بتواضعه الجم، ان رفيق الحريري كائناً ما كان في نظر السعوديين ، هو رئيس وزراء لبنان. فلا يجوز ان يكون «فوقياً» في لبنان و«دونياً» في السعودية، لأن في ذلك، أياً كان التعليل أو التفسير أو «الحكمة» ، نوعاً من الاستخفاف بلبنان والشعب اللبناني إن لم يكن فيه نوع من الاهانة.

فالملك الانكليزي هنري الثامن عندما اختلف مع الفاتيكان وأراد تحقيره، عين سائس خيله رئيساً للاساقفة، لكنه ما لبث ان تعامل معه تعاملاً ندياً احتراماً لبقية الاساقفة.

ولذلك نقترح على أمير الرياض ان يدعو رئيس الوزراء اللبناني لزيارة مدينته زيارة رسمية، وأن يخرج بنفسه لاستقباله في المطار بكل المراسم اللازمة، من اجل ان تكتمل شرعيته.

نقول ذلك لأننا نعرف ان هذا النقص في شرعية الحريري يضر بالمملكة العربية السعودية وبالحريري. والا نقول ما قاله الرئيس رشيد الصلح في مجالسه في لندن يوم زارها أخيرا: **«أذا كان الامر كذلك... فلياخذوه»!**

نحن، وموقفنا من الحريري وحكومته ونهجه وسياساته معروف، منذ جاء الى السراي قبل سنتين، وحتى من قبل ذلك، لا نقول للسعوديين، وخاصة لأمير الرياض، **«فلياخذوه»**، بل نقول لهم **«فليعتبروه»** احتراما للشعب اللبناني ولكي يلقي الأمير سلمان على مسامعه الدرس الذي ألقاه في غرفة تجارة الرياض قبل فوات الأوان.

ففي اعتقادنا انه ليس للسعودية في لبنان خصوم الا الذين يصنعهم أنصارها وحلفاؤها المنتفعون. وحتى هؤلاء، تضعف نصرتهم لها وتحالفهم معها كلما شحت «الموارد» أو تغيرت الأولويات.

فالأمير سلمان اذا استقبل الحريري استقبالاً رسمياً لا يصغر لأنه كبير بمواصفاته الخاصة. والحريري اذا حدث ذلك، سوف يكبر في أعين اللبنانيين على الاقل، وفي ذلك منفعة للمملكة على المدى البعيد، لأنه غير لائق بالمملكة ان تخرج من لبنان بخروج الحريري من السراي.

اننا نقول هذا ونحن نعرف ما نقول. فقد رأينا بأم العين أين كان يقف الحريري، ومع من كان يقف، عندما كان الأمير سلمان واقفاً الى جانب الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا على المنصة الرئيسية في قاعة «اوليمبيا» يوم افتتاح «معرض الرياض» صيف عام ١٩٨٦. وهذا أمر يجعلنا نفهم هذه «العقدة» التي لا نرى من هو مؤهل لفكها سريعاً غير الأمير سلمان.

اننا نعرف ان أمير الرياض سوف يشكرنا يوماً على هذه المصارحة.



الضيـــف

في حفلة نمير قردار اللندنية

عمر العقّاد انتفض لعمر بن الخطاب... ولم يسكت!

■ حفلة الرئيس التنفيذي لمؤسسة «انفستكورب» بمناسبة افتتاح المكاتب الجديدة للمؤسسة في العاصمة البريطانية قبل ثلاثة أشهر، (راجع «الميزان» ، المجلد الثاني، العدد الثاني، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، كانت، كما قال بعض الحاضرين، حفلتين: كوكتيل علني، وعشاء «مغلق».

وفي الحفلة المذكورة كان الرئيس التنفيذي نمير قردار ، (عراقي يحمل جنسية بحرينية)، قد دعا الليدي مارغريت ثاتشر رئيسة الحكومة البريطانية السابقة لتكون ضيفة الشرف ويجري الافتتاح برعايتها.

وربما كان قردار قد دعا ثاتشر نزولاً عند رغبة بعض كبار المساهمين الخليجيين ، نظراً لأن لليدي ثاتشر «شعبية» كاسحة في الأوساط الخليجية لسبب غير مفهوم، فكأنهم ذاهبون الى الحج والناس راجعة!

وما جرى في الافتتاح العلني كان كما قال الحاضرون عادياً ومألوفاً، اما ما جرى في العشاء المغلق الذي اقتصر على قلّة مختارة من الضيوف، فانه يستحق التسجيل اذا صدق ناقلو أو متناقلو الخبر، وهم في الأغلب من الصادقين.

فقد وقفت الليدي ثاتشر لتلقي خطابها في تلك النخبة المختارة من رجال الأعمال العرب، ومما قالته في ذلك الخطاب أثار نخوة العضو السعودي في مجلس ادارة «انفستكورب» عمر العقّاد فأثار زوبعة من الجدل، لكنه لم يثر حتى حفيظة الرئيس التنفيذي للشركة.

قالت الليدي ثاتشر، على ذمة الرواة، انه لم يكن هناك شيء في التاريخ يدعى «العراق»، وان هذا المدعو «العراق» انما هو مخلوق حديث من صنع معاهدة «سايكس - بيكو»، وان الكويت كانت كياناً قائماً منذ زمن بعيد. فالكويت هي المخلوق الشرعي والعراق هو المخلوق الملفق تلفيقاً على أيدي الانكليز والفرنسيين!

طبعاً الليدي ثاتشر لم تقرأ تاريخ العرب، ومعرفتها به لا تتعدى معرفتها ببعض العرب الحاليين الذين أحلوها في مرتبة الشرف بعد صرفها من الخدمة، لأسباب معلومة.

فلو قرأت «لسان العرب» لابن منظور، مثلا، لوجدت ان «العراق» يعني شاطيء الماء ، وسمي العراق عراقاً لأنه على شاطيء دجلة. وقيل: سمي عراقاً لقربه من البحر، وأهل الحجاز يسمون ما كان قريباً من البحر عراقاً. وقيل:

سمي عراقاً لأنه استكفّ أرض العرب. وقيل: سمي به لتواشج عروق الشجر والنخل به كأنه أراد عرقاً ثم جمع على عراق. وقيل: سمى به العجم (سمته ايران شهر) ومعناه كثير النخل والشجر، فعرب فقيل عراق. قال الازهري: قال ابوالهيثم زعم الأصمعي ان تسميتهم العراق اسم عجمي معرب انما هو «ايران شهر» فأعربته العرب فقالت «عراق» ، وايران شهر موضع الملوك.

وقال ابو زبيد:

ما نعي بابة العراق من النا
س بجرد، تغدو بمثل الأسود

ويروى باحة العراق، ومعنى بابة العراق ناحيته، والباحة الساحة، ومنه أباح دارهم، (كما استبيح العراق فعلاً في عاصفة الصحراء) . وقال الجوهري: العراق بلاد تذكر وتؤنث وهو فارسي معرب.

وقيل: «العراق شاطيء النهر أو البحر على طوله، وقيل لبلد العراق عراق لأنه على شاطيء دجلة والفرات عِداء، (أي تتابعاً) حتى يتصل بالبحر.

وقيل: العراق معرب وأصله «ايراق» فعربته العرب فقالوا: عراق. والعراقان: الكوفة والبصرة. وقال الشاعر:

أزمان سلمى لا يرى مثلها الرْ
اؤون في شام، ولا في عراقْ

وهو انما نكّره (أي جعله اسماً نكرة) لأنه جعل كل جزء منه عراقاً (كما أرادت الليدي ثاتشر وحلفاؤها).

وأعرق القوم: أتوا العراق. وقال المزق العبدي:

فان تُتْهموا ، أُنْجدْ خلافاً عليكمُ،
وإن تُعْمِنوا مُستحقبي الحرب، اعرق

وللاستحقاب عند العرب أمثال. ومن أمثالهم: «استحقب الغزو أصحاب البرازين». ويقال ذلك عند ضيق المخارج، ويقال في مثله: «نشب الحديدة والتوى المسمار». ويقال ذلك عند تأكيد كل أمر ليس منه مخرج!

فلما نشبت حديدة الليدي ثاتشر والتوى مسمارها في حفلة القردار، انبرى لها السعودي عمر العقّاد مقاطعاً ان ما تقوله غير دقيق مذكراً لها بالتخطيط البريطاني للسيطرة على المنطقة منذ أيام سلفها في القرن الماضي بنيامين دزرائيلي.

ويقول القائلون ان الليدي ثاتشر امتعضت من هذا الكلام وأجابت العقاد بأنه لا يعرف كيف بدأت الامبراطورية البريطانية، فقال لها على الفور انه يعرف كيف انتهت!

ثم ردت ثاتشر، كما يقول القائلون، بالقول ان دزرائيلي هو من أعاظم الرجال وهو الذي أرسى العدالة في العالم. فقاطعها العقاد مرة ثانية قائلاً ان الذي أرسى العدالة في العالم هو الخليفة عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه، وفي أيامه دخل الاسلام العراق تأكيداً على ان العراق كان موجوداً حتى من قبل الاسلام.

ويقول القائلون ان الليدي ثاتشر انفعلت وقالت لعمر العقّاد : «عندما اتكلم يجب ان تلتزم الصمت».

ويقال ان العقاد أجابها متمتماً: «انا لا أسكت عندما تتكلمين هراء»!

عندها قالت له ثاتشر: «اذا كان لديك ما تقوله فقله لي على انفراد بعد انتهاء الحفل».

أما الصامت الأكبر في هذه «المناظرة» فكان «العراقي» نمير قردار فلا نشب حديده ولا التوى مسماره!

النـــاس

● بسام عصفور الاعلامي الأردني المعروف تسلم مهام عمله كمدير للمكتب الاعلامي الاردني في لندن خلفاً لناصر جودة الذي انتقل الى عمّان مديراً للتلفزيون الاردني.

● المعتمد البطريركي الانطاكي في باريس الاسقف غفرائيل الصليبي أقام في منزله الباريسي حفل عشاء على شرف الوزير الفرنسي جورج غورس حضرها عدد من اللبنانيين المقيمين في باريس منهم ناجي أبي عاصي سفير لبنان، وريمون اده، ونقولا الفرزلي، وادمون بارودي، ووليم قازان، وانطوان دباس، وغيرهم.

● منح الصلح الكاتب والمفكر والسياسي اللبناني والعربي المعروف أجريت له عملية جراحية في بيروت تكللت بالنجاح، وقد عاده في المستشفى عدد غفير من الاصدقاء والشخصيات تمنوا له الشفاء العاجل والعودة السريعة الى المنابر الفكرية والى منتدى «الندوة».

● عبدالحميد الكرنكي، الملحق الاعلامي السوداني الجديد في بريطانيا، باشر عمله في لقاء عدد من الصحافيين والعاملين في الاعلام المسموع والمرئي.

● الدكتور روبرت حداد، رئيس الجامعة الاميركية في بيروت، ألقى في فندق «تشسترفيلد» في لندن، محاضرة دارت حول امكانية تحقيق «الدولة الاسلامية العصرية».

أشرف على تنظيم المناسبة فرع لندن في جمعية خريجي الجامعة الاميركية.

● عبدالله الحقيل، رئيس مجلس ادارة البنك السعودي - البريطاني، دعا الى حفل استقبال في نادي الفروسية في الرياض لوداع اندرو دكسون، العضو المنتدب للبنك، وتكريم رونديل لي شو العضو المنتدب الجديد ونائبه ساندي فلاك هارت.

● محمد على الخضير، مدير عام المطبوعات في وزارة الاعلام السعودية، رقي الى المرتبة الرابعة عشرة على التسلم وظيفة وكيل الوزارة المساعد للاعلام الخارجي.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (0171) 837 0154
FAX: (0171) 837 0165

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ١٥٦ ٨٦٨
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: PROXIMA
Rosebery House
70 Rosebery Avenue
London EC1R 4RR
TEL: 0171 8370154
FAX: 0171 8370165

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM   PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET   ISSN : 1352-7738